

معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠): ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار التأكيد (٣٤١٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان التعديلات العامة التي سبق إيضاحها في وثيقة الاعتماد

معايير ارتباطات التأكيد (٣٤١٠)

الارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري

(يسري هذا المعيار على تقارير التأكيد المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعده)

الفهرس

الفقرة

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

٧٦-١١٥	مقدمة
١٦٠-٨٨	التعريفات
١٧١	معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)
٣٧١-١٨١	قبول الارتباط واستمرارته
٤٣١-٣٨١	الخطيط
٥١١-٤٤١	الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ الارتباط
٨٩١-٥٢١	فيهم المنشأة وبيتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، وتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقديرها
١١٢١-٩٠١	الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرى المقيمة والإجراءات الإضافية
١١٥١-١١٣١	استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين
١١٦	الإفادات المكتوبة
١١٧	الأحداث اللاحقة
١٢٣١-١١٨١	المعلومات المقارنة
١٢٦١-١٢٤	المعلومات الأخرى
١٢٩١-١٢٧	التوثيق
١٣٠	فحص رقابة جودة الارتباط
١٣٣١-١٣١	تكوين استنتاج التأكيد
١٥٢١-١٣٤	محظى تقرير التأكيد
		الملحق (١): الآليات، عمليات الإزالة وعمليات تخفيض الآليات
		الملحق (٢): نماذج توضيحية لتقارير التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري

ينبغي قراءة معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) "ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري" جنباً إلى جنب مع التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

مقدمة

١. مع التسليم بوجود علاقة بين انبعاثات الاحتباس الحراري والتغير المناخي، تقوم العديد من المنشآت بالتحديد الكي لانبعاثات الاحتباس الحراري لأغراض الإدارة الداخلية، والعديد منها يقوم أيضاً بإعداد قائمة الاحتباس الحراري:

(ا) كجزء من نظام الإفصاح التنظيمي؛ أو

(ب) كجزء من برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات؛ أو

(ج) لإعلام المستثمرين وأخرين بشكل اختياري. والإفصاحات الاختيارية قد يتم، على سبيل المثال، نشرها كوثيقة مستقلة؛ أو يتم تضمينها كجزء من تقرير مستدام وأوسع نطاقاً؛ أو تقرير سنوي عن المنشآة؛ أو يتم إعدادها لدعم الإدراج في "السجل الكربوني".

نطاق المعيار

٢. يتناول هذا المعيار ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن قائمة الاحتباس الحراري.

٣. قد يغطي استنتاج المحاسب القانوني في ارتباط تأكيد ما، معلومات بالإضافة إلى قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، عندما يرتبط المحاسب القانوني بالتقدير عن تقرير الاستدامة والذي تمثل فيه قائمة الاحتباس الحراري جزءاً واحداً فقط. في مثل تلك الحالات: (راجع: الفقرتين ١١، ٢١)

(ا) يطبق هذا المعيار على إجراءات التأكيد المنفذة فيما يتعلق بقائمة الاحتباس الحراري بخلاف الحالة التي تمثل فيها قوائم الاحتباس الحراري جزءاً من معلومات شاملة تخضع للتأكيد؛

(ب) يطبق معيار ارتباط التأكيد (٣٠٠٠) (١) أو معيار ارتباط تأكيد آخر يتناول موضوعاً محدداً على إجراءات التأكيد التي تنفذ فيما يتعلق بباقي المعلومات التي يغطيها استنتاج المحاسب القانوني.

٤. لا يتناول هذا المعيار ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عما يلي، أو لا يوفر إرشادات محددة عنها:

(ا) قوائم الانبعاثات بخلاف قوائم غازات الاحتباس الحراري، مثل أوكسيدات النيتروجين (NOx) وأوكسيدات الكبريت (SO2). ومع ذلك يوفر هذا المعيار إرشادات عن تلك الارتباطات (٢)، أو

(ب) معلومات أخرى تتعلق بغازات الاحتباس الحراري، مثل دورة حياة المنتج والمعلومات الأساسية الافتراضية ومؤشرات الأداء الرئيسية استناداً إلى بيانات الانبعاثات؛ أو (راجع: الفقرة ٣)

(ج) الأدوات، أو العمليات، مثل مشاريع التعويض التي تستخدمها منشآت أخرى عند تخفيض الانبعاثات. ومع ذلك، عندما تتضمن قائمة غازات الاحتباس الحراري تخفيضاً للانبعاثات والتي تخضع للتأكيد، فإن متطلبات هذا المعيار تطبق على تلك الانبعاثات التي تم تخفيضها بحسب مقتضى الحال (انظر الفقرة ٧٦(ف)).

(١) معيار ارتباط التأكيد (٣٠٠٠)، ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية.

(٢) ترتبط المركبات الكيميائية NOx (أي، NO₂، اللذان يختلفان عن أكسيد النيتروز لغازات الاحتباس الحراري، N₂O) وSO₂ "بالطر الحمضى" وليس التغير المناخي.

(٣) ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

ارتباطات التقرير المباشرة والمستندة إلى الإقرار

٥. أشار إطار ارتباطات التأكيد (إطار التأكيد) إلى أن ارتباط التأكيد إما أن يكون ارتباطاً مستنداً إلى إقرار أو ارتباط إعداد تقرير مباشر. ويتناول هذا المعيار الارتباطات على أساس الارتباطات المستندة إلى الإقرار فقط.^(٣)

إجراءات لغرض ارتباطات التأكيد المعقول والتأكيد المحدود

٦. يوضح معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) أن ارتباط التأكيد إما أن يكون ارتباط تأكيد معقول أو ارتباط تأكيد محدود.^(٤) ويتناول هذا المعيار كلاً من ارتباطات التأكيد المعقول والتأكيد المحدود.

٧. في كل من ارتباط التأكيد المعقول والتأكيد المحدود لقائمة الاحتباس الحراري، يختار المحاسب القانوني الجمع بين إجراءات التأكيد، والتي تتضمن الجمع بين: التقصي؛ والملاحظة؛ والمصادقة؛ وإعادة العملية الحسابية؛ وإعادة الأداء؛ والإجراءات التحليلية؛ والاستفسار. إن تحديد إجراءات التأكيد التي سيتم تنفيذها على ارتباط معين هي مسألة حكم مهني. ونظراً لأن قوائم الاحتباس الحراري تعطي نطاقاً واسعاً من الظروف، فإن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات من المحمول أن تختلف بشكلٍ كبير من ارتباط آخر.

٨. ما لم ينص على خلاف ذلك، فإن كل من متطلب من متطلبات هذا المعيار ينطبق على كل من ارتباطات التأكيد المعقول والتأكيد المحدود ، ونظراً لأن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل منه في ارتباط التأكيد المعقول، فإن الإجراءات التي سينفذها المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود سوف تختلف في طبيعتها، وستكون أقل من حيث النطاق مما هو عليه في ارتباط التأكيد المعقول.^(٥) وقد تم عرض المتطلبات التي تطبق على أحدهما أو على النوع الآخر من الارتباط في شكل عامودي مع حرف "د" أي (تأكيد محدود) أو "ل" أي (تأكيد معقول) بعد رقم الفقرة. وعلى الرغم من أن بعض الإجراءات تكون مطلوبة فقط لارتباطات التأكيد المعقول، إلا أنها بالرغم من ذلك، قد تكون مناسبة في بعض ارتباطات التأكيد المحدود (انظر أيضاً الفقرة ٩٠ والتي تحدد الفروق الرئيسية بين الإجراءات الإضافية للمحاسب القانوني فيما يتعلق بارتباط التأكيد المعقول وارتباط التأكيد المحدود فيما يتعلق بقائمة الاحتباس الحراري). (راجع: الفقرتين ٤، ٩٠)

العلاقة مع معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، والإصدارات المهنية الأخرى والمتطلبات الأخرى

٩. على المحاسب القانوني أن يلتزم بمعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) وبهذا المعيار عندما يقوم بتنفيذ ارتباط تأكيد للتقرير عن قائمة الاحتباس الحراري لمنشأة معينة. ويكلم هذا المعيار معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) ولا يحل محله، ويتوسع في كيفية تطبيق معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) على ارتباط تأكيد للتقرير على قائمة الاحتباس الحراري لمنشأة معينة. (راجع: الفقرة ١٧)

١٠. يتطلب الالتزام بمعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) جملة أمور من بينها الالتزام بالجزء (أ) والجزء (ب) من قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (قواعد سلوك وأداب المهنة) فيما يتعلق بارتباطات التأكيد،^(٦) أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات المنصوص عليها في نظام أو لائحة، التي تكون متساوية على الأقل لمتطلبات الجزء (أ) والجزء (ب).^(٧) ويطلب أيضاً أن يكون الشريك المسؤول عن الارتباط عضواً في أحد المكاتب التي

(٣) إطار التأكيد، الفقرة ١٠.

(٤) إطار التأكيد، الفقرة ١١.

(٥) إطار التأكيد، الفقرة ٥٣، ومعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ٣٧.

(٦) يجب أن يشير المرجع إلى قواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

(٧) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرتين ٤ و ٦.

تطبيق معيار رقابة الجودة (١)، أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات الواردة في نظام أو لائحة، التي تكون متساوية على الأقل لمتطلبات المعيار الدولي لرقابة الجودة (١). (راجع: الفقرتين ٥، ٦)

١١. عندما يخضع الارتباط لأنظمة أو لوائح محلية أو لأحكام برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات، فلا يجب أن يتجاوز هذا المعيار تلك الأنظمة أو اللوائح أو الأحكام. وإذا كانت الأنظمة أو اللوائح أو الأحكام المحلية لبرنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات تختلف عن هذا المعيار، فيجب تنفيذ الارتباط وفقاً لأنظمة أو اللوائح أو الأحكام المحلية والتي لن تلتزم ألياً بهذا المعيار. ويحق للمحاسب القانوني أن يلتزم بهذا المعيار، بالإضافة إلى الأنظمة ولوائح والأحكام المحلية لبرنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات فقط، عندما يتم الوفاء بجميع المتطلبات المنطبقة في هذا المعيار. (راجع: الفقرة ٧)

تاريخ السريان

١٢. يسري هذا المعيار على تقارير التأكيد المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعده.

الأهداف

١٣. فيما يلي أهداف المحاسب القانوني:

(أ) الوصول إلى تأكيد معقول أو محدود، بحسب مقتضى الحال، عما إذا كانت قائمة احتباس حراري خالية من تحريف جوهري، بسبب غش أو خطأ، الأمر الذي يُمكّن المحاسب القانوني من إبداء استنتاج ينبع ذلك المستوى من التأكيد؛

(ب) إعداد تقرير معين، وفقاً لنتائج المحاسب القانوني، عما إذا كان:

(١) في حالة ارتباط التأكيد المعقول، قائمة الاحتباس الحراري تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة؛ أو

(٢) في حالة ارتباط التأكيد المحدود، قد علم المحاسب القانوني عن أي أمر جعله يعتقد، استناداً إلى الإجراءات المتخذة والأدلة التي تم الحصول عليها، بأن قائمة الاحتباس الحراري لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة؛

(ج) الإبلاغ بحسب ما يقضي به هذا المعيار، وفقاً لنتائج المحاسب القانوني.

التعريفات

١٤. لأغراض هذا المعيار، يكون للمصطلحات الآتية المعاني الموضحة أدناه: (٣)

(أ) الضوابط المنطبقة: هي الضوابط المستخدمة من قبل المنشأة لقياس وإعداد التقارير حول انبعاثاتها في قائمة الاحتباس الحراري.

(ب) الإقرارات: هي إفادات من المنشأة، سواءً أكانت صريحة أو غير ذلك، يتم تضمينها في قائمة غازات الاحتباس الحراري، ويستخدمها المحاسب القانوني للوقوف على مختلف أنواع التحريرات المحتملة التي يمكن أن تحدث.

(٣) تُطبق التعريفات الواردة في معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) على هذا المعيار.

معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠)

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

(ج) سنة الأساس: هي سنة محددة أو متوسط سنوات متعددة يتم وفقاً لها مقارنة الانبعاثات المنشأة عبر الوقت.

(د) الحدود المعينة والتعامل: هو نظام يحدد حدود الانبعاثات الإجمالية، ويخصص الانبعاثات المسموح بها للمشاركيين، ويسمح لهم بالتعامل مع الانبعاثات المسموح بها وحصر الانبعاثات مع بعضهم البعض.

(ه) المعلومات المقارنة: هي المبالغ والإفصاحات المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري، فيما يتعلق بأحد أو أكثر من الفترات السابقة.

(و) الانبعاثات: هي الاحتباس الحراري الذي انبعث، خلال الفترة ذات العلاقة، إلى الجو أو التي كانت ستتبث إلى الجو لو لم يتم التقاطها وتوجيهها نحو حوض معين. ويمكن تصنيف الانبعاثات إلى:

- انبعاثات مباشرة (تعرف أيضاً بانبعاثات النطاق (1))، وهي انبعاثات من المصادر التي تمتلكها المنشأة أو تسيطر عليها. (راجع: الفقرة ٨)

- انبعاثات غير مباشرة، وهي الانبعاثات الناتجة عن نشاطات المنشأة، ولكنها تحدث من مصادر تمتلكها أو تسيطر عليها منشأة أخرى. ويمكن أن تصنف الانبعاثات غير المباشرة أيضاً إلى:

- انبعاثات النطاق (٢) وهي الانبعاثات المصاحبة للطاقة التي تنقل إلى المنشأة ويتم استهلاكها من قبل المنشأة. (راجع: الفقرة ٩)

- انبعاثات النطاق (٣) وهي جميع الانبعاثات الأخرى غير المباشرة. (راجع: الفقرة ١٠)

(ز) البنود المقطعة من الانبعاثات: أي بند مشمول في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة والذي يتم اقتطاعه من مجموع الانبعاثات المبلغ عنها، ولكنه ليس عبارة عن انبعاثات مزالة، و غالباً ما يتضمن شراء حصص متوازنة، لكن يمكن أن يتضمن أيضاً مجموعة متنوعة من الأدوات أو الآلات الأخرى مثل حصص وحدود الأداء المسموحة المعترف بها من قبل خطة تنظيمية أو خطة أخرى تكون المنشأة جزءاً منها. (راجع: الفقرتين ١١١، ١٢١)

(ح) عامل الانبعاثات: هو عامل حسابي أو نسبة رياضية لتحويل مقياس نشاط معين (على سبيل المثال، لترات من الوقود المستهلك أو كيلومترات من مسافة مقطوعة أو عدد الحيوانات في مزرعة تربية الحيوانات أو أطنان من المنتجات المصنوعة) إلى تقدير معين لكمية الاحتباس الحراري المرتبطة بذلك النشاط.

(ط) برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات: هو برنامج قائم على أساس السوق يستخدم للسيطرة على الاحتباس الحراري من خلال توفير حواجز اقتصادية لتحقيق تخفيضات في انبعاثات تلك الغازات.

(ي) المنشأة: هي منشأة قانونية أو منشأة اقتصادية أو جزء قابل للتحديد من منشأة قانونية أو اقتصادية (على سبيل المثال، معمل منفرد أو أي شكل من أشكال المرافق الأخرى مثل موقع مكب النفايات) أو خليط من المنشآت القانونية أو المنشآت الأخرى أو أجزاء من تلك المنشآت (على سبيل المثال، مشروع مشترك) التي ترتبط بها الانبعاثات في قائمة الاحتباس الحراري.

(أك) الغش: هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من الأفراد الذين يعملون في الإدارة، أو المكلفين بالحكومة، أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينطوي على اللجوء إلى الخداع لتحقيق منفعة غير قانونية أو غير مشروعة.

- (ل) الإجراءات الأخرى: هي إجراءات يتم اتخاذها استجابةً لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة، بما في ذلك اختبارات الرقاية (إن وجدت) واختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية.
- (م) قائمة الاحتباس الحراري: هي قائمة تعرض العناصر الأساسية وتقيس انبعاثات الاحتباس الحراري للمنشأة لفترة معينة (تعرف أحياناً بمخزون الانبعاثات)، وتعرض عندما يكون ذلك منطبقاً، المعلومات المقارنة والإيضاحات التي تشمل ملخصاً للسياسات المهمة للتحديد الكمي والتقرير. وقد تتضمن قائمة الاحتباس الحراري أيضاً قائمة مصنفة بعمليات الإزالة أو البنود المقطعة من الانبعاثات. وعندما لا يغطي الارتباط كامل قائمة الاحتباس الحراري، فإن "قائمة الاحتباس الحراري" تقرأ على أنها ذلك الجزء الذي يغطيه الارتباط. وتكون قائمة الاحتباس الحراري هي "معلومات الموضوع" لارتباط^(٦).
- (ن) الاحتباس الحراري: ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) وأي غازات أخرى يجب تضمينها وفق الضوابط المنطبقة في قائمة الاحتباس الحراري، مثل: الميثان وأوكسيد النيتروز، وسلفور هيدروكربونات هيدروفلورو، وكربونات بيرفلورو، وكربونات كلورو فلورو. غالباً ما يغير عن الغازات باستثناء ثاني أوكسيد الكربون بمعدلات ثاني أوكسيد الكربون (CO_2-e).
- (س) الحدود التنظيمية: الحدود التي تحدد العمليات التي يتم تضمينها في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة.
- (ع) الأهمية النسبية للأداء: الكمية أو الكميات التي يحددها المحاسب القانوني بما يقل عن الأهمية النسبية لقائمة غازات الاحتباس الحراري، ليصل إلى مستوى منخفض بدرجة مناسبة احتمال أن يتجاوز مجموع التحريفات غير المصححة وغير المكتشفة الأهمية النسبية لقائمة غازات الاحتباس الحراري. وتشير الأهمية النسبية للأداء أيضاً، في حالة الانطباق، إلى الكمية أو الكميات التي يحددها المحاسب القانوني بما يقل عن مستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأنواع معينة من الانبعاثات أو الإضافات.
- (ف) شراء الحصص الموازنة: اقتناء انبعاثات تدفع فيه المنشأة مقابل تقليل انبعاثات منشأة أخرى (تفحص الانبعاثات) أو زيادة عمليات الإزالة لمنشأة أخرى (عمليات تحسين الإزالة)، مقارنةً بخط الأساس الافتراضي. (راجع: الفقرة ١٣)
- (ص) قياس الكمية: هي عملية تحديد كمية الاحتباس الحراري المرتبطة بالمنشأة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كغازات منبعثة أو (مزالة) حسب مصادر (أو أحواض) معينة.
- (ق) عمليات الإزالة: الاحتباس الحراري الذي قامت المنشأة، خلال الفترة بازالتها من الجو، أو الذي كان سينبع إلى الجو لو لم يتم التقاطه وتوجيهه نحو حوض معين. (راجع: الفقرة ١٤)
- (ر) المرافق المهمة: مراقب ذات أهمية خاصة بسبب حجم انبعاثاتها مقارنةً بمجموع الانبعاثات المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري أو بسبب طبيعتها الخاصة أو بسبب الظروف التي تؤدي إلى نشوء مخاطر تحريف جوهري محدد. (راجع: الفقرتين ١٥، ١٦)
- (ش) الحوض: وحدة أو آلية مادية تزيل الاحتباس الحراري من الجو.
- (ت) المصدر: وحدة أو آلية مادية تطلق الاحتباس الحراري إلى الجو.
- (ث) نوع الانبعاثات: تصنيف الانبعاثات استناداً، على سبيل المثال إلى مصدر الانبعاثات أو نوع الغاز أو المنطقة أو المرافق.

المطلبات

معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)

١٥. يجب على المحاسب القانوني لا يقر بالالتزام بهذا المعيار ما لم يتلزم بمتطلبات كل من هذا المعيار ومعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠). (راجع: الفقرات ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢، ٣٧، ٤٢٧، ٤٢٨)

قبول الارتباط والاستمرار فيه

المهارات والمعارف والخبرات

١٦. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط أن:

(أ) يمتلك مهارات و المعارف و خبرات كافية تتعلق بالتأكيد، بالإضافة إلى كفاءة كافية في قياس كمية الانبعاثات وإعداد التقارير عنها، وتحمّل المسؤولية عن استنتاج التأكيد؛

(ب) يقنن بأن فريق الارتباط وأي خبراء خارجيين تابعين للمحاسب القانوني يمتلكون بشكل جماعي الكفاءات المهنية اللازمة، لقياس كمية الانبعاثات وإعداد التقرير عنها وللقيام بأعمال التأكيد، من أجل تنفيذ ارتباط التأكيد وفقاً لهذا المعيار. (راجع: الفقرتين ١٨٢، ١٩١)

الشروط المسبقة للارتباط

١٧. من أجل إثبات ما إذا كانت الشروط المسبقة للارتباط قائمة:

(أ) يجب أن يحدد الشريك المسؤول عن الارتباط بأن كلاً من قائمة الاحتباس الحراري والارتباط لهما نطاق كافٍ بشكل مفيد للمستخدمين المستهدفين، مع الأخذ في الحسبان بشكل خاص ما يلي: (راجع: الفقرة ٢٠،

(١) إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري ستستبعد الانبعاثات المهمة التي تم قياس كميتها، أو التي يمكن بسهولة قياس كميتها؛ ما إذا كانت عمليات الاستبعاد تلك تُعد معقولة في ظل الظروف المحددة؛

(٢) إذا كان الارتباط سيستبعد التأكيد فيما يتعلق بالانبعاثات المهمة التي يتم إعداد التقارير عنها من قبل المنشأة؛ ما إذا كانت عمليات الاستبعاد تلك تُعد معقولة في ظل الظروف المحددة؛

(٣) إذا كان الارتباط سيتضمن تأكيداً فيما يتعلق بالبنود المقطعة من الانبعاثات؛ ما إذا كانت طبيعة التأكيد الذي سوف يصل إليه المحاسب القانوني فيما يتعلق بالبنود المقطعة والمحتوى المقصود لتقرير التأكيد فيما يتعلق بها واضحاً ومعقولاً في ظل الظروف المحددة ومفهوماً من قبل الطرف المتعاقد. (راجع: الفقرتين ١١، ١٢)

(ب) عند تقييم مدى ملائمة الضوابط المنطبقة، بحسب ما يقتضي معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، يحدد المحاسب القانوني ما إذا كانت الضوابط تشمل كحد أدنى ما يلي: (راجع: الفقرات ٢٢٦-٢٣١)

(١) طريقة تحديد الحدود التنظيمية للمنشأة؛ (راجع: الفقرتين ٢٧٢، ٢٨١)

(٢) الاحتباس الحراري الذي سيتم المحاسبة عنه؛

(١٠) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٩.

ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

(٣) الطرق المقبولة لقياس الكمية، بما في ذلك طرق إجراء تعديلات على سنة الأساس (إذا كانت منطقية)؛

(٤) إفصاحات وافية بحيث يمكن للمستخدمين المستهدفين فهم الاجتهادات المهمة التي تتخذ في إعداد قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٢٩-٣٤).

(ج) يجب أن يحصل المحاسب القانوني على موافقة المنشأة على أنها تقر بعلمها وفهمها لمسؤوليتها بما يلي:

(١) تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية والمحافظة عليها، التي ترى المنشأة أنها ضرورية للمساعدة في إعداد قائمة الاحتباس الحراري خالية من تحرير جوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ؛

(٢) إعداد قائمة الاحتباس الحراري وفقاً للضوابط المنطقية؛ (راجع: الفقرة ٣٥)

(٣) الإشارة إلى الضوابط المنطقية التي استخدمتها في قائمة الاحتباس الحراري، أو وصفها، عندما لا يكون من الواضح بسهولة من ظروف الارتباط من هي الجهة التي قامت بوضعها. (راجع: الفقرة ٣٦)

الاتفاق على شروط الارتباط

١٨. تشمل شروط الارتباط المتفق عليها التي يتطلبها معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)^(١٠)؛ (راجع: الفقرة ٣٧) (أ) هدف ونطاق الارتباط؛

(ب) مسؤوليات المحاسب القانوني؛

(ج) مسؤوليات المنشأة، بما فيها تلك المذكورة في الفقرة ١٧(ج)؛

(د) تحديد الضوابط المنطقية لإعداد قائمة الاحتباس الحراري؛

(٥) الإشارة إلى الشكل والمحظى المتفقين لأي تقارير سوف يصدرها المحاسب القانوني، وعبارة تفيد أنه قد تكون هناك ظروف قد يختلف فيها التقرير عن شكله ومحظى المتفقين؛

(و) إقرار يفيد بموافقة المنشأة على تقديم إفادات مكتوبة عند انتهاء الارتباط.

التخطيط

١٩. عند التخطيط للارتباط حسبما هو مطلوب بموجب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)^(١١) يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٣٨-٤١)

(أ) تحديد خصائص الارتباط التي تحدد نطاقه؛

(ب) التحقق من أهداف التقرير الخاصة بالارتباط من أجل التخطيط لتوقيت الارتباط وطبيعة الاتصالات المطلوبة؛

(ج) النظر في العوامل التي تُعد، بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني، مهمة في إدارة جهود فريق الارتباط؛

^(١١) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٠.

^(١٢) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٢.

ترجمة البيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

- (د) النظر في نتائج إجراءات قبول أو استمرار الارتباط، وعندما يكون ذلك منطبقاً، النظر فيما إذا كانت المعرفة المكتسبة من الارتباطات الأخرى التي يؤديها الشريك المسؤول عن الارتباط للمنشأة تعد معرفة ملائمة؛
- (هـ) التحقق من طبيعة وتوقيت وحجم الموارد الضرورية لتنفيذ الارتباط، بما في ذلك مشاركة الخبراء والمحاسبين القانونيين الآخرين؛ (راجع: الفقرتين ٤٢، ٤٣)
- (و) تحديد تأثير وظيفة المراجعة الداخلية بالمنشأة، إن وجدت، على الارتباط.
- الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ الارتباط**
- تحديد الأهمية النسبية والأهمية النسبية للأداء عند تخطيط الارتباط
٢٠. عند وضع الاستراتيجية العامة للارتباط، يجب على المحاسب القانوني تحديد الأهمية النسبية لقائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٤٤ – ٥٠)
٢١. يجب على المحاسب القانوني تحديد الأهمية النسبية للأداء لأغراض تقييم مخاطر التحريف الجوهرى وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى.
- التفتيح مع التقدم في الارتباط**
٢٢. يجب على المحاسب القانوني مراجعة الأهمية النسبية لقائمة الاحتباس الحراري في حال إهاطته بمعلومات جديدة أثناء تنفيذ الارتباط والتي كانت ستعلمه بحد ذاته كمية مختلفة بشكل مبدئي. (راجع: الفقرة ٥١)
- فهم المنشأة وبينتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة، وتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها التوصل إلى فهم المنشأة وبينتها
٢٣. يجب على المحاسب القانوني فهم ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٢، ٥٣)
- (أ) العوامل الصناعية والتنظيمية ذات الصلة والعوامل الخارجية الأخرى بما في ذلك الضوابط المنطبقة.
- (ب) طبيعة المنشأة، بما في ذلك:
- ١) طبيعة العمليات التي تتضمنها الحدود التنظيمية للمنشأة بما في ذلك: (راجع: الفقرتين ٢٧، ٢٨)
- أـ مصادر واتكمال الانبعاثات، والأحواض والبنود المقطعة للانبعاثات، إن وجدت؛
- بـ مساعدة كل منها في الانبعاثات الكلية للمنشأة؛
- جـ حالات عدم التأكيد المصاحبة للكميات التي يتم التغیر عنها في قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٤٤ – ٥٩)
- (٢) التغيرات عن الفترة السابقة في طبيعة أو نطاق العمليات، بما في ذلك ما إذا كان هناك أي عمليات دمج أو عمليات استهلاك أو بيع لمصادر الانبعاثات أو الحصول على مصادر خارجية ذات انبعاثات مهمة؛
- (٣) تكرار وطبيعة انقطاع العمليات. (راجع: الفقرة ٦٠)

(ج) اختيار وتطبيق المنشأة لطرق قياس الكمية وسياسات إعداد التقارير، بما في ذلك أسباب التغيرات التي تطأ على تلك الطرق والسياسات وامكانية تكرار حساب الانبعاثات ضمن قائمة الاحتباس الحراري.

(د) متطلبات الضوابط المنطبقة المتعلقة بالتقديرات، بما في ذلك الإفصاحات ذات العلاقة.

(ه) هدف واستراتيجية المنشأة الخاصة بتغيير المناخ، إن وجدت، والمخاطر الاقتصادية والتنظيمية والمادية ذات العلاقة والمخاطر المتعلقة بالسمعة. (راجع: الفقرة ٦١)

(و) الإشراف على، المعلومات الخاصة بالانبعاثات داخل المنشأة، والمسؤولية عنها.

(ز) ما إذا كانت لدى المنشأة وظيفة للمراجعة الداخلية، وإذا كان الحال كذلك، أنشطتها ونتائجها الرئيسية المتعلقة بالانبعاثات.

إجراءات التوصل إلى فهم للمنشأة وبيتها وتحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقيمها

٤٢. يجب أن تتضمن إجراءات التوصل إلى فهم للمنشأة وبيتها وإجراءات تحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقيمها ما يلي: (راجع: الفقرات ٥٢، ٥٣، ٦٢)

(أ) طرح الأسئلة والاستفسارات على الأشخاص الموجودين في المنشأة والذين، بحسب حكم المحاسب القانوني، لديهم معلومات من المحتمل أن تساعد في تحديد وتقيم مخاطر التحرير الجوهرى بسبب الغش أو الخطأ.

(ب) الإجراءات التحليلية. (راجع: الفقرات ٦٣ - ٦٥)

(ج) الملاحظة والتقصي. (راجع: الفقرات ٦٦ - ٨٢)

التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية في المنشأة

تأكيد معقول	تأكيد محدود
<p>٢٥. يجب على المحاسب القانوني التوصل إلى فهم للمكونات الآتية للرقابة الداخلية في المنشأة المتعلقة بقياس كمية الانبعاثات وإعداد التقارير عنها كأساس لتحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقيمها، يجب على المحاسب القانوني التوصل إلى الفهم من خلال الاستعلام عن: (راجع: الفقرات ٥٢ - ٦٩، ٥٣ - ٧٠)</p> <p>(أ) بيئة الرقابة؛</p> <p>(ب) نظام المعلومات، بما في ذلك العمليات التجارية ذات العلاقة والإبلاغ عن أدوار ومسؤوليات إعداد تقرير عن الانبعاثات وأمور مهمة مرتبطة بإعداد تقرير عن الانبعاثات؛</p> <p>(ج) نتائج آلية تقييم مخاطر المنشأة؛</p> <p>(د) أنشطة الرقابة ذات الصلة بالارتباط، التي يرى المحاسب القانوني أنه من</p>	<p>٢٥. فيما يخص الرقابة الداخلية المتعلقة بقياس كمية الانبعاثات وإعداد التقارير عنها كأساس لتحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقيمها، يجب على المحاسب القانوني التوصل إلى الفهم من خلال الاستعلام عن: (راجع: الفقرات ٥٢ - ٦٩، ٥٣ - ٧٠)</p> <p>(أ) بيئة الرقابة؛</p> <p>(ب) نظام المعلومات، بما في ذلك العمليات التجارية ذات العلاقة والإبلاغ عن أدوار ومسؤوليات إعداد تقرير عن الانبعاثات وأمور مهمة مرتبطة بإعداد تقرير عن الانبعاثات؛</p> <p>(ج) نتائج آلية تقييم مخاطر المنشأة.</p>

<p>الضروري فهمها من أجل تقييم مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى الإقرارات وتصميم إجراءات أخرى استجابة للمخاطر المقيمة. ولا يتطلب ارتباط التأكيد فهم جميع أدوات الرقابة المتعلقة بكل نوع منهم من الانبعاثات والإصلاحات في قائمة الاحتباس الحراري أو إلى كل إقرار مرتبط بها؛ (راجع: الفقرتين ١١، ٢٢)</p> <p>(٤) متابعة أدوات الرقابة.</p>	
<p>٢٦. عند التوصل إلى الفهم المطلوب في الفقرة ٢٥، يجب على المحاسب القانوني تقييم تصميم أدوات الرقابة وتحديد ما إذا تم تنفيذها من خلال اتخاذ إجراءات معينة بالإضافة إلى طرح الاستفسارات على موظفي المنشأة. (راجع: الفقرتين ١٢، ٥٣)</p>	

إجراءات أخرى للتوصول إلى فهم المنشأة وبيتها وتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها

٢٧. إذا قام الشريك المسؤول عن الارتباط بارتباطات أخرى لصالح المنشأة، فيجب أن يبحث فيما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها تعد ذات صلة بتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها. (راجع: الفقرة ٧٣)

٢٨. يجب على المحاسب القانوني أن يوجه مجموعة من الاستفسارات للإدارة وأخرين داخل المنشأة بحسب مقتضى الحال، لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأى غش فعلي أو مشتبه به أو مزعوم، أو عدم التزام بالأنظمة واللوائح، يثير على قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٨٤ – ٨٦)

٢٩. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الرئيسيين الآخرين في فريق الارتباط وأى خبراء خارجيين رئيسيين يستعين بهم المحاسب القانوني أن يناقشوا احتمالية تعرض قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة لتصريحات جوهرية بسبب غش أو خطأ، وتطبيق الضوابط المنطبقة على حقائق وظروف المنشأة، ويجب أن يحدد الشريك المسؤول عن الارتباط الأمور التي يجب إبلاغها لأعضاء فريق الارتباط، ولأى خبراء خارجيين يستعين بهم المحاسب القانوني لم يشتركوا في النقاش.

٣٠. يجب أن يقوم المحاسب القانوني ما إذا كانت أساليب قياس الكمية وسياسات إعداد التقارير الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك تحديد الحدود التنظيمية للمنشأة، مناسبة لعملياتها ومتواقة مع الضوابط المنطبقة ومع سياسات قياس الكمية وإعداد التقارير المستخدمة في القطاع ذي الصلة وفي الفترات السابقة.

تنفيذ إجراءات في الموقع ضمن مراافق المنشأة

٣١. يجب أن يحدد المحاسب القانوني ما إذا كان تنفيذ الإجراءات في الموقع ضمن المراافق المهمة في ظروف الارتباط بعد أمراً ضرورياً. (راجع: الفقرات ١٥، ١٦، ١٥ – ٧٧)

٣٢. عندما يكون لدى المنشأة وظيفة مراجعة داخلية ذات صلة بالارتباط، فيجب على المحاسب القانوني ما يلي: (راجع: الفقرة ٧٨أ)

- (أ) تحديد ما إذا كان سيتم استخدام عمل محدد لوظيفة المراجعة الداخلية، وإلى أي حد سيتم استخدامه؛
 (ب) عند استخدام عمل محدد لوظيفة المراجعة الداخلية، تحديد ما إذا كان ذلك العمل مناسباً لأغراض الارتباط.

تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقيمها

تأكيد معقول	تأكيد محدود
<p>٣٣. يجب على المحاسب القانوني تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقيمها:</p> <p>(أ) على مستوى قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرتين ٧٩١، ٨٠)</p> <p>(ب) على مستوى الإقرارات لأنواع المهمة من الانبعاثات والإفصاحات، (راجع: الفقرتين ٨١١، ٨٢)</p> <p>كأساس لتصميم وتنفيذ إجراءات معينة تكون طبيعتها وتوقيتها ومدتها: (راجع: الفقرة ٨٣)</p> <p>(ج) سريعة التجاوب مع مخاطر التحريف الجوهرى المقيدة؛</p> <p>(د) تسمح للمحاسب القانوني بالحصول على تأكيد محدود عم إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري تم إعدادها من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.</p>	<p>٣٣. يجب على المحاسب القانوني تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقيمها:</p> <p>(أ) على مستوى قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرتين ٧٩١، ٨٠)</p> <p>(ب) للأنواع المهمة من الانبعاثات والإفصاحات (راجع: الفقرة ٨١١)، كأساس لتصميم وتنفيذ إجراءات معينة تكون طبيعتها وتوقيتها ومدتها:</p> <p>(ج) سريعة التجاوب مع مخاطر التحريف الجوهرى المقيدة؛</p> <p>(د) تسمح للمحاسب القانوني بالحصول على تأكيد محدود عم إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري تم إعدادها من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.</p>

أسباب مخاطر التحريف الجوهرى

٣٤. عند تنفيذ الإجراءات المطلوبة في الفقرتين ٣٣ د أو ٣٣ ل، يجب على المحاسب القانوني أن يأخذ في الحسبان على الأقل العوامل الآتية: (راجع: الفقرات ٨٤ - ٨٩)

- (أ) احتمال وجود تحريف متعدد في قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرات ٨٤ - ٨٦)
- (ب) احتمال عدم الالتزام بأحكام تلك الأنظمة واللوائح المعروفة عموماً بتأثيرها المباشر على محتوى قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرة ٨٧)
- (ج) احتمال حذف انبعاثات مهمة ممكنة؛ (راجع: الفقرة ٨٨أ)

- (د) التغيرات الاقتصادية أو التنظيمية المهمة؛ (راجع: الفقرة ٨٨(ب))
- (د) طبيعة العمليات؛ (راجع: الفقرة ٨٨(ج))
- (د) طبيعة طرق قياس الكميات؛ (راجع: الفقرة ٨٨(د))
- (ز) درجة التعقيد في تحديد الحدود التنظيمية وما إذا كانت الأطراف ذات العلاقة مشاركة؛ (راجع: الفقرتين ٢٧، ٢٨)

(ح) ما إذا كان هناك انبعاثات مهمة خارج السياق العادي لأعمال المنشأة، أو تظهر بأنها انبعاثات غير عادية؛ (راجع: الفقرة ٨٨(ه))

(ط) درجة التقدير الشخصي في قياس الانبعاثات؛ (راجع: الفقرة ٨٨(ه))

(ي) ما إذا كانت انبعاثات النطاق (٣) مشمولة في قائمة الاحتباس الحراري؛ (راجع: الفقرة ٨٨(و))

(ك) كيفية قيام المنشأة بإعداد التقديرات المهمة والبيانات التي تستند إليها هذه التقديرات. (راجع: الفقرة ٨٨(ز))

الاستجابات العامة لمخاطر التحرير الجوهرى المقيدة والإجراءات الإضافية

٣٥. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ الاستجابات الكلية لمعالجة مخاطر التحرير الجوهرى المقيدة على مستوى قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرات ٩٣-٩٠)

٣٦. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية تتواءب طبيعتها وتوقفتها ومداها مع المخاطر المقيدة، مع الأخذ في الحسبان مستوى التأكيد المطلوب، المعقول أو المحدود، بحسب مقتضى الحال. (راجع: الفقرة ٩٠)

تأكيد معقول	تأكيد محدود
<p>٣٧. عند تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية وفقاً للفقرة ٣٦، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٩٠ - ٩٤)</p> <p>(أ) النظر في أسباب التقييم المحدد لمخاطر التحرير الجوهرى على مستوى الإقرارات للأنواع المهمة من الانبعاثات والإصلاحات، بما في ذلك: (راجع: الفقرة ٩٥)</p> <p>(إ) احتمال وجود تحريرات جوهرية نتيجة خصائص محددة لنوع الانبعاث أو الإصلاح ذي العلاقة (أي المخاطر الملزمة)؛</p> <p>(ج) ما إذا كان المحاسب القانوني ينوي الاعتماد على الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة في تحديد طبيعة</p>	<p>٣٧. عند تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية وفقاً للفقرة ٣٦، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٩٠ - ٩٤)</p> <p>(أ) النظر في أسباب التقييم المحدد لمخاطر التحرير الجوهرى بالنسبة للأنواع المهمة من الانبعاثات والإصلاحات؛ (راجع: الفقرة ٩٥)</p> <p>(ب) الحصول على أدلة أكثر إقناعاً كلما أرتفع تقييم المحاسب القانوني للمخاطر. (راجع: الفقرة ٩٧)</p>

<p>وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى؛ (راجع: الفقرة ٩٦)</p> <p>(ب) الحصول على أدلة أكثر إقناعاً كلما ارتفع تقدير المحاسب القانوني للمخاطر. (راجع: الفقرة ٩٧)</p>	
<p>اختبارات أدوات الرقابة</p> <p>٣٨. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ اختبارات لأدوات الرقابة بغرض الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بخصوص الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة ذات الصلة إذا: (راجع: الفقرة ٩٠ (أ))</p>	
<p>(أ) كان المحاسب القانوني يبني الاعتماد على الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى؛ أو (راجع: الفقرة ٩٦)</p> <p>(ب) كانت الإجراءات الأخرى بخلاف اختبارات أدوات الرقابة لا يمكن بمفردها توفير ما يكفي من الأدلة المناسبة على مستوى الإقرارات. (راجع: الفقرة ٩٨ أ)</p>	
<p>٣٩. إذا تم اكتشاف انحرافات عن أدوات الرقابة التي يبني المحاسب القانوني الاعتماد عليها، فجب على المحاسب القانوني إجراء استفسارات محددة لفهم هذه الأمور وتباعاتها المحتملة، ويجب أن يحدد ما إذا: (راجع: الفقرة ٩٠ أ)</p>	
<p>(أ) كانت اختبارات أدوات الرقابة التي تم تنفيذها توفر أساساً مناسباً للاعتماد على أدوات الرقابة؛ أو</p> <p>(ب) كان من الضروري إجراء اختبارات إضافية لأدوات الرقابة؛ أو</p> <p>(ج) كان يجب معالجة المخاطر المحتملة للتعريفات الجوهرية باستخدام إجراءات أخرى.</p>	
<p>إجراءات أخرى بخلاف اختبارات أدوات الرقابة</p> <p>٤٠. بصرف النظر عن مخاطر التعريف الجوهرى المقيمة، يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ اختبارات لتفاصيل أو إجراءات تحليلية بالإضافة إلى اختبارات</p>	

<p>أدوات الرقابة، إن وجدت، لكل نوع من الأنواع المهمة من الابتعاثات والإفصاحات. (راجع: الفقرتين ٩٠، ٩٤)</p> <p>٤١. يجب على المحاسب القانوني الأخذ في الحساب ما إذا كان يجب تنفيذ إجراءات مصادقة خارجية. (راجع: الفقرتين ٩٠، ٩١)</p>	
<p>٤٢. عند تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٩٠(ج)، ١٠٢١ – ١٠٢٣)</p> <p>(أ) تحديد مدى ملاءمة الإجراءات التحليلية المحددة لإقرارات معينة، مع الأخذ في الحساب مخاطر التحريف الجوهرى المقيمة واختبارات التفاصيل، إن وجدت، لهذه الإقرارات؛</p> <p>(ب) تقويم إمكانية الاعتماد على البيانات التي من خلالها طور المحاسب القانوني تصوره للكميات أو النسب المسجلة، مع الأخذ في الحساب مصادر المعلومات المتاحة وإمكانية مقارنتها وطبيعتها ومدى ملائمتها، إضافة إلى أدوات الرقابة على الإعداد؛</p> <p>(ج) وضع تصور معين فيما يخص الكميات أو النسب المسجلة.</p>	<p>٤٣. إذا حدثت الإجراءات التحليلية نقلبات أو علاقات غير متسقة مع معلومات أخرى ذات علاقة أو مختلفة بشكل كبير عن الكميات أو النسب المتوقعة، فيجب على المحاسب القانوني الاستفسار من المنشأة حول هذه الاختلافات. ويجب أن يدرس المحاسب القانوني الإجابات على هذه الاستفسارات، لتحديد ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى في ظل الظروف المحددة. (راجع: الفقرة ٩٠(ج))</p> <p>(أ) الاستفسار من المنشأة والحصول على أدلة إضافية متعلقة بإجابات المنشأة؛</p> <p>(ب) تنفيذ إجراءات أخرى بحسب ما تقتضي الضرورة في الظروف المختلفة.</p>
	<p>٤٤. على أساس مخاطر التحريف الجوهرى المقيمة، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرتين ١٠٣، ١٠٤)</p> <p>إجراءات تتعلق بالتقديرات</p>

<p>٤٤. على أساس مخاطر التحريف الجوهرى المقيمة، يجب على المحاسب القانونى تقويم ما إذا: (راجع: الفقرة ١٠٣٠)</p> <p>(أ) كانت المنشأة قد طبقت وبشكل مناسب متطلبات الضوابط المنطقية ذات الصلة بالتقديرات؛</p> <p>(ب) كانت طرق إعداد التقديرات مناسبة وما إذا كان قد تم تطبيقها باتساق، وما إذا كانت التغيرات، إن وجدت، في طريقة إعدادها مقارنة بالفترة السابقة ملائمة في الظروف المحددة.</p> <p>٤٥. عند الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرى المقيمة، يجب على المحاسب القانونى القيام بوحد أو أكثر مما يلي، مع الأخذ في الحسبان طبيعة التقديرات: (راجع: الفقرة ١٠٣١)</p> <p>(أ) فحص كيفية إعداد المنشأة للتقدير والبيانات التي يستند إليها. وعند القيام بذلك، يجب على المحاسب القانونى تقويم ما إذا:</p> <p>(١) كانت الطريقة المستخدمة في قياس الكبيات مناسبة في ظل الظروف؛</p> <p>(٢) كانت الافتراضات التي استخدمتها المنشأة معقولة.</p> <p>(ب) فحص الفاعلية التشغيلية للأدوات الرقابة حول كيفية إعداد المنشأة للتقدير، بالإضافة إلى القيام بإجراءات أخرى مناسبة.</p> <p>(ج) وضع تقرير مبلغ واحد أو مدى من المبالغ لتقويم تقدير المنشأة من أجل هذا الغرض:</p> <p>(١) إذا استخدم المحاسب القانونى افتراضات أو طرفاً تختلف عن افتراضات المنشأة، فيجب عليه التوصل إلى فهم لافتراضات أو طرق المنشأة بشكل كاف لإثبات أن تقدير المحاسب القانونى الذي</p>	<p>(أ) تقويم ما إذا:</p> <p>(١) كانت المنشأة قد طبقت وبشكل مناسب متطلبات الضوابط المنطقية ذات الصلة بالتقديرات؛</p> <p>(٢) كانت طرق إعداد التقديرات مناسبة وما إذا كان قد تم تطبيقها باتساق، وما إذا كانت التغيرات، إن وجدت، في التقديرات المقرر عنها أو في طريقة إعدادها مقارنة بالفترة السابقة ملائمة في الظروف المحددة؟</p> <p>(ب) الأخذ في الحسبان ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى في الظروف المحددة.</p>
--	--

<p>يتعلق بمبلغ واحد أو مدى من المبالغ يأخذ في الحسبان المتغيرات ذات العلاقة ولتقدير أي اختلافات مهمة عن تقدير المنشأة المتعلق بمبلغ واحد.</p> <p>(٢) إذا استنتج المحاسب القانوني أنه من المناسب استخدام مدى من المبالغ، ف يجب عليه أن يضيق المدى بالاعتماد على الأدلة المتاحة، إلى حين اعتبار أن جميع النتائج المشتملة ضمن المدى تُعد نتائج معقولة.</p>	
---	--

العينات

٤٦. عند استخدام العينات، يجب على المحاسب القانوني، عند تصميم العينة، أن يأخذ في الحسبان الغرض من الإجراء وخصائص المجتمع الذي ستسحب منه العينة. (راجع: الفقرتين ٩٠(ب)، ١٠٥)
- الغش والأنظمة واللوائح
٤٧. يجب على المحاسب القانوني الاستجابة بشكل مناسب للغش أو الغش المشتبه به، وعدم الالتزام أو عدم الالتزام المشتبه به بالأنظمة واللوائح المحددة خلال الارتباط. (راجع: الفقرتين ١٠٦، ١٠٧)

تأكيد معقول	تأكيد محدود
<p>إجراءات تتعلق بآلية تجميع قائمة الاحتباس الحراري</p> <p>٤٨. يجب أن تشمل إجراءات المحاسب القانوني الإجراءات الآتية المرتبطة بآلية تجميع قائمة الاحتباس الحراري ما يلي: (راجع: الفقرة ١٠٨)</p>	<p>إجراءات تتعلق بآلية تجميع قائمة الاحتباس الحراري</p> <p>٤٨. يجب أن تشمل إجراءات المحاسب القانوني الإجراءات الآتية المرتبطة بآلية تجميع قائمة الاحتباس الحراري ما يلي: (راجع: الفقرة ١٠٨)</p>
<p>(أ) موافقة أو مطابقة قائمة الاحتباس الحراري مع السجلات الأساسية؛</p> <p>(ب) اختبار التعديلات المهمة التي أجريت خلال إعداد قائمة الاحتباس الحراري.</p> <p>عادة النظر في تقييم المخاطر عند القيام بارتباط تأكيد معقول</p>	<p>(أ) موافقة أو مطابقة قائمة الاحتباس الحراري مع السجلات الأساسية؛</p> <p>(ب) التوصل، من خلال الاستفسار من المنشأة، إلى فهم التعديلات المهمة التي أجريت خلال إعداد قائمة الاحتباس الحراري والأخذ في الحسبان ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى في ظل الظروف المختلفة.</p>
<p>٤٩. يمكن أن يتغير تقييم المحاسب القانوني لمخاطر التحرير الجوهري على مستوى</p>	

<p>الإقرارات خلال التقدم في الارتباط مع الحصول على المزيد من الأدلة. وفي الحالات التي يحصل فيها المحاسب القانوني على أدلة معينة من تنفيذ إجراءات إضافية، أو إذا تم الحصول على معلومات جديدة، والتي لا يكون أي منها متسقاً مع الأدلة التي استند إليها المحاسب القانوني مسبقاً في تقييمه، فيجب على المحاسب القانوني أن يعيد النظر في التقييم ويعدل الإجراءات المختلط لها وفقاً لذلك. (راجع: الفقرة ١٠٩١)</p>	<p>تحديد ما إذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية في ارتباط تأكيد محدود ٤٩. إذا علم المحاسب القانوني بأي أمر (أمور) يجعله يعتقد بأن قائمة الاحتباس الحراري قد يشوبها تحريفات جوهرية، فيجب عليه تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية ليتمكن من: (راجع: الفقرتين ١٠٩١، ١١٠)</p> <p>(أ) استنتاج أن الأمر (الأمور) ليس من المرجح أن يؤدي إلى تحريفات جوهرية في قائمة الاحتباس الحراري؛ أو</p> <p>(ب) تحديد الأمر (الأمور) الذي يؤدي إلى تحريفات جوهرية في قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرة ١١١)</p>
--	---

تجميع التحريفات الجوهرية المكتشفة

٥٠. يجب على المحاسب القانوني أن يجمع التحريفات التي اكتشفها خلال الارتباط، باستثناء تلك التحريفات التي من الواضح أنها ليست ذات شأن. (راجع: الفقرة ١١٢١)

النظر في التحريفات المكتشفة مع التقدم في الارتباط

٥١. يجب على المحاسب القانوني أن يحدد ما إذا كانت هناك حاجة لإعادة النظر في الاستراتيجية العامة للارتباط وخططة الارتباط إذا:

(أ) أشارت طبيعة التحريفات المكتشفة وظروف حدوثها إلى وجود تحريفات أخرى يمكن أن تعد عند جمعها مع التحريفات المجمعة خلال الارتباط بأنها تحريفات جوهرية؛ أو

(ب) بلغ مجموع التحريفات المجمعة خلال الارتباط مستوى الأهمية النسبية المحدد وفقاً للفقرات ٢٠ - ٢٢ من هذا المعيار.

٥٢. إذا قامت المنشأة، بناءً على طلب المحاسب القانوني، باختبار نوع معين من الانبعاثات أو الإصلاحات وتصحيح التحريفات الجوهرية التي تم اكتشافها، فيجب على المحاسب القانوني اتخاذ إجراءات معينة متعلقة بالعمل الذي أنجزته المنشأة لتحديد ما إذا كان لا يزال يوجد تحريفات جوهرية.

الإبلاغ عن التحريفات الجوهرية وتصحيحها

٥٣. يجب على المحاسب القانوني أن يقوم في الوقت المناسب بالإبلاغ عن جميع التحريفات التي تجتمع خلال الارتباط لمستوى المناسب في المنشأة، ويجب أن يطلب من المنشأة تصحيح تلك التحريفات.

٥٤. إذا رفضت المنشأة تصحيح بعض أو جميع التحريفات التي أبلغ عنها المحاسب القانوني، فيجب أن يفهم المحاسب القانوني أسباب المنشأة وراء عدم إجراء التصحيحات وأن يأخذ ذلك في الحسبان عند تكوين استنتاجه.

تقويم تأثير التحريرات غير المصححة

٥٥. قبل تقويم تأثير التحريرات غير المصححة، يجب أن يعيد المحاسب القانوني تقييم الأهمية النسبية المحددة وفقاً للقرارات ٢٠-٢٢ من هذا المعيار لتأكيد ما إذا كانت لا تزال مناسبة في سياق الانبعاثات الفعلية للمنشأة.

٥٦. يجب أن يحدد المحاسب القانوني ما إذا كانت التحريرات غير المصححة تعد تحريرات جوهرية، سواء منفردة أو مجتمعة. وعند إجراء هذا التحديد، يجب أن ينظر المحاسب القانوني في حجم وطبيعة التحريرات، والظروف المحددة لحوثها، فيما يتعلق بأنواع محددة من الانبعاثات أو الإفصاحات وقائمة الاحتباس الحراري. (انظر الفقرة ٢٢)

استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين

٥٧. عندما ينوي المحاسب القانوني استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين، فيجب عليه:

(أ) التواصل بشكل واضح مع أولئك المحاسبين القانونيين الآخرين بشأن نطاق وتوقيت عملهم ونتائجهم؛
(راجع: الفقرتين ١١٣، ١١٤)

(ب) تقويم مدى كفاية ومناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها وعملية دمج المعلومات ذات العلاقة في قائمة الاحتباس الحراري. (راجع: الفقرة ١١٥)

الإفادات المكتوبة

٥٨. يجب أن يطلب المحاسب القانوني إفادات مكتوبة من شخص أو أشخاص داخل المنشأة ذوي مسؤوليات مناسبة ومعرفة بالأمور ذات الصلة: (راجع: الفقرة ١١٦)

(أ) بأنهم قد أوفوا بمسؤولياتهم عن إعداد قائمة الاحتباس الحراري، بما في ذلك المعلومات المقارنة، حيثما يكون ذلك مناسباً، وفقاً للضوابط المنطبقة، كما هو مبين في شروط الارتباط؛

(ب) بأنهم قد زودوا المحاسب القانوني بجميع المعلومات ذات الصلة وحق الوصول كما هو متفق عليه في شروط الارتباط وأوضحاوا جميع الأمور ذات الصلة في قائمة الاحتباس الحراري؛

(ج) ما إذا كانوا يعتقدون بأن تأثيرات التحريرات غير المصححة غير مهمة، سواء منفردة أو مجتمعة، بالنسبة لقائمة الاحتباس الحراري، ويجب دمج ملخص بهذه البنود في الإفادة المكتوبة أو إرفاقه بها؛

(د) ما إذا كانوا يعتقدون بأن الافتراضات المهمة المستخدمة في إجراء التقديرات تُعد افتراضات معقولة؛

(ه) بأنهم أبلغوا المحاسب القانوني بجميع ما يعلمونه من أوجه القصور الموجودة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط والتي لا ينطبق عليها وصف أنها "ليست ذات شأن بشكل واضح"؛

(و) ما إذا كانوا قد أفسحوا للمحاسب القانوني عن معرفتهم بأي عش فعلي أو مشتبه به أو مزعوم، أو عدم التزام بالأنظمة واللوائح، حيثما يمكن أن يكون للعش أو عدم الالتزام تأثير مهم على قائمة الاحتباس الحراري.

٥٩. يجب أن يكون تاريخ الإفادات المكتوبة أقرب ما يمكن إلى تاريخ تقرير التأكيد، ولكن ليس بعده.

٦٠. يجب أن يمتنع المحاسب القانوني عن إبداء استنتاج عن قائمة الاحتباس الحراري، أو ينسحب من الارتباط، حيثما يكون الانسحاب مكتأً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة إذا:

(أ) استنتاج المحاسب القانوني أنه توجد شكوك كافية حول نزاهة الشخص (الأشخاص) الذي يقدم الإفادات المكتوبة التي تقضي بها الفقرة (أ) و (ب) بما يجعل الإفادات المكتوبة في هذا الصدد لا يمكن الاعتماد عليها، أو

(ب) لم تقدم المنشأة الإفادات المكتوبة التي تتطلبها الفقرة (أ) و (ب).

الأحداث اللاحقة

٦١. يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرة ١١٧١)

(أ) الأخذ في الحسبان ما إذا كانت الأحداث الواقعة بين تاريخ قائمة الاحتباس الحراري وتاريخ تقرير التأكيد تتطلب تعديل قائمة الاحتباس الحراري أو الإفصاح فيها، وتقويم مدى كافية و المناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها بما إذا كانت تلك الأحداث تتعكس بشكل مناسب في قائمة الاحتباس الحراري وفقاً للضوابط المنطبقة؛

(ب) الاستجابة بشكل مناسب للحقائق التي علم بها بعد تاريخ تقرير التأكيد، والتي لو علم بها المحاسب القانوني في ذلك التاريخ لكان قد دفعته لتعديل تقرير التأكيد.

المعلومات المقارنة

٦٢. عند عرض المعلومات المقارنة مع المعلومات الحالية للانبعاثات وكانت بعض أو جميع تلك المعلومات المقارنة مشمولة باستنتاج المحاسب القانوني، فإن إجراءات المحاسب القانوني فيما يخص المعلومات المقارنة يجب أن تتضمن تقويم ما إذا: (راجع: الفقرات ١١٨١-١١١١)

(أ) كانت المعلومات المقارنة تتوافق مع المبالغ والإصحاحات الأخرى المعروضة في الفترة السابقة أو، حيثما يكون ذلك مناسباً، تم إعادة عرضها بشكل سليم وتم الإفصاح عن إعادة العرض بشكل كافٍ؛ (راجع: الفقرة ١٢١١ أ)

(ب) كانت سياسات تحديد الكمية الظاهرية في المعلومات المقارنة تتوافق مع تلك المطبقة في الفترة الحالية أو، في حالة وجود تغيرات معينة، ما إذا تم تطبيقها بشكل سليم والإفصاح عنها بشكل كافٍ.

٦٣. بصرف النظر بما إذا كان استنتاج المحاسب القانوني يغطي المعلومات المقارنة، إذا علم المحاسب القانوني بإمكانية وجود تحريرات جوهرية مهمة في المعلومات المقارنة المعروضة، فيجب عليه:

(أ) مناقشة الأمر مع الشخص (الأشخاص) داخل المنشأة الذي يتمتع بمسؤوليات مناسبة ومعرفة بالأمور ذات الصلة واتخاذ الإجراءات المناسبة في الظروف المختلفة؛ (راجع: الفقرتين ١٢٢١، ١٢٣١)

(ب) النظر في التأثير على تقرير التأكيد. إذا اشتملت المعلومات المقارنة المعروضة على تحرير جوهرى، ولم يتم إعادة تعديل المعلومات المقارنة.

(١) عندما يغطي استنتاج المحاسب القانوني المعلومات المقارنة، يجب على المحاسب القانوني إبداء استنتاج متحفظ أو استنتاج معارض في تقرير التأكيد؛ أو

(٢) عندما لا يغطي استنتاج المحاسب القانوني المعلومات المقارنة، يجب أن يضمن المحاسب القانوني فقرة أمر آخر في تقرير التأكيد تصف الظروف التي تؤثر على المعلومات المقارنة.

المعلومات الأخرى

٦٤. يجب على المحاسب القانوني قراءة المعلومات الأخرى المشمولة في الوثائق التي تحتوي على قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد عنها وإذا كان من الممكن، بحسب حكم المحاسب القانوني، أن تؤدي المعلومات الأخرى إلى التقليل من مصداقية قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد عنها، فيجب عليه مناقشة الأمر مع المنشأة واتخاذ إجراءات أخرى بحسب مقتضى الحال. (راجع: الفقرات ١٢٦-١٢٤)

التوثيق

٦٥. عند توثيق طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة، يجب على المحاسب القانوني تسجيل: (راجع: الفقرة ١٢١)

- (أ) الخصائص المحددة لبيان معينة أو لأمور تم اختبارها؛
- (ب) من قام بإنجاز أعمال الارتباط وتاريخ اكتمال تلك الأعمال؛
- (ج) من قام بفحص أعمال الارتباط المنجزة وتاريخ ونطاق هذا الفحص.

٦٦. يجب على المحاسب القانوني توثيق المناقشات حول القضايا المهمة مع المنشأة والآخرين، بما في ذلك طبيعة القضايا المهمة التي تمت مناقشتها ومتى ومع من تمت تلك المناقشات. (راجع: الفقرة ١٢٧)

رقابة الجودة

٦٧. يجب على المحاسب القانوني أن يضمّن في توثيقه لأعمال الارتباط:

- (أ) القضايا المحددة فيما يخص الالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة وكيف تم حلها؛
- (ب) الاستنتاجات حول الالتزام بمتطلبات الاستقلال التي تطبق على الارتباط، وأي مناقشات ذات علاقة مع المكتب التي تدعم هذه الاستنتاجات؛
- (ج) الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن قبول واستمرار علاقات العملاء وارتباطات التأكيد؛
- (د) طبيعة ونطاق المشاورات التي تمت خلال سير الارتباط، والاستنتاجات الناشئة عن تلك المشاورات.

الأمور الناشئة بعد تاريخ تقرير التأكيد

٦٨. إذا قام المحاسب القانوني، في ظروف استثنائية، بتنفيذ إجراءات جديدة أو إضافية أو استخلاص استنتاجات جديدة بعد تاريخ تقرير التأكيد، فيجب عليه توثيق: (راجع: الفقرة ١٢٨)

- (أ) الظروف التي واجهها؛
- (ب) الإجراءات الجديدة أو الإضافية التي قام بها والأدلة التي حصل عليها والاستنتاجات التي توصل إليها، وتأثير ذلك على تقرير التأكيد؛
- (ج) متى تم إجراء وفحص التغييرات الناتجة على توثيق الارتباط ومن قام بذلك.

تجميع ملف الارتباط النهائي

٦٩. يجب على المحاسب القانوني تجميع الوثائق المتعلقة بالارتباط في ملف الارتباط واستكمال الآلية الإدارية لتجميع ملف الارتباط النهائي في الوقت المناسب بعد تاريخ تقرير التأكيد. وبعد اكتمال تجميع ملف الارتباط

النهائي، لا يجوز للمحاسب القانوني محو أو التخلص من أي وثيقة تتعلق بالارتباط بالارتباط مهما كانت طبيعتها قبل نهاية مدة الاحتفاظ بها. (راجع: الفقرة ١٢٩١)

٧٠. في الظروف غير تلك المذكورة في الفقرة ٦٨ حيث يجد المحاسب القانوني أنه من الضروري تعديل وثائق الارتباط الحالي أو إضافة وثائق ارتباط جديدة بعد الانتهاء من تجميع ملف الارتباط النهائي، يجب على المحاسب القانوني، بصرف النظر عن طبيعة التعديلات أو الإضافات، توثيق ما يلي:

(أ) الأسباب المحددة لإجراء التعديل أو الإضافة؛

(ب) متى ومن قام بإجرائها وفحصها.

فحص رقابة جودة الارتباط

٧١. بالنسبة لثلاث الارتباطات، إن وجدت، التي تتطلب الأنظمة أو اللوائح فحص رقابة الجودة الخاصة بها أو التي يحددها المكتب أن فحص رقابة الجودة الخاصة بها هو أمر مطلوب، يجب على من يفحص رقابة جودة الارتباط إجراء تقويم موضوعي للأحكام المهمة التي اتخاذها فريق الارتباط، والاستنتاجات التي توصل إليها عند صياغة تقرير التأكيد. ويجب أن يشمل هذا التقويم ما يلي: (راجع: الفقرة ١٣٠)

(أ) مناقشة القضايا المهمة مع الشريك المسؤول عن الارتباط، بما في ذلك القدرات المهنية لفريق الارتباط المتعلقة بقياس الكباثات وإعداد التقرير الخاص بالانبعاثات والتأكيد؛

(ب) مراجعة قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد المقترب؛

(ج) فحص وثائق مختارة للارتباط تتعلق بالأحكام المهمة التي أصدرها فريق الارتباط والنتائج التي توصل إليها؛

(د) تقويم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير التأكيد، وبحث ما إذا كان تقرير التأكيد المقترب مناسباً أم لا.

تكتون استنتاج التأكيد

٧٢. يجب على المحاسب القانوني أن يقرر ما إذا كان التأكيد الذي وصل إليه عن قائمة الاحتباس الحراري هو تأكيد معقول أو محدود بحسب مقتضى الحال. ويجب أن يراعي ذلك القرار متطلبات الفقرة ٥٦ والقرارات ٧٣ - ٧٥ من هذا المعيار.

التأكيد المعقول	التأكيد المحدود
٧٣. يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري قد تم إعدادها، من جمیع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.	٧٣. يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كان هناك أي أمر قد علم به ويعتبره يعتقد بأن قائمة الاحتباس الحراري لم يتم إعدادها، من جمیع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

٧٤. يجب أن يشمل هذا التقويم الأخذ في الحسبان الجوانب النوعية لطرق قياس الكميات وسياسات إعداد التقارير الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك المؤشرات على أي تحيز محتمل في الاجتهادات والقرارات عند إجراء التقييرات وإعداد قائمة الاحتباس الحراري^(١٢)، وما إذا تم ما يلي في ضوء الضوابط المنطبقة:

(أ) طرق قياس الكميات والسياسات المختارة والمطبقة لإعداد التقارير متنسقة مع الضوابط المنطبقة ومناسبة؛

(ب) التقديرات التي تم إجراؤها في إعداد قائمة الاحتباس الحراري تُعد تقديرات معقولة؛

(ج) المعلومات المعروضة في قائمة الاحتباس الحراري ملائمة ويمكن الاعتماد عليها وكمامة وقابلة للمقارنة والفهم؛

(د) قائمة الاحتباس الحراري توفر إنصافاً كافياً عن الضوابط المنطبقة وأمور أخرى، بما في ذلك حالات عدم التأكيد، بحيث يكون بإمكان المستخدمين المستهدفين فهم الاجتهادات المهمة التي تم القيام بها لإعداد القائمة؛ (راجع: الفقرات ٢٩١، ١٣١١ - ١٣٣١)

(ه) المصطلحات المستخدمة في قائمة الاحتباس الحراري تُعد مصطلحات مناسبة.

٧٥. يجب أن يشمل التقويم الذي تتطلب الفقرة ٧٣ أيضاً الأخذ في الحسبان:

(أ) العرض العام لقائمة الاحتباس الحراري وهيكلاها ومحتها؛

(ب) صياغة استنتاج التأكيد، عندما يكون ذلك مناسباً في سياق الضوابط، أو في ظروف أخرى للارتباط؛ ما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري تمثل الانبعاثات الرئيسية بطريقة تحقق عرضأً عادلاً.

محتوى تقرير التأكيد

٧٦. يجب أن يتضمن تقرير التأكيد العناصر الأساسية الآتية: (راجع: الفقرة ١٣٤)

(أ) عنوان يشير بشكل واضح إلى أن التقرير هو تقرير تأكيد محدود مستقل أو تقرير تأكيد معقول مستقل.

(ب) الموجه إليه تقرير التأكيد.

(ج) تحديد أو وصف لمستوى التأكيد الذي وصل إليه المحاسب القانوني؛ أما معقول أو محدود.

(د) تعريف بقائمة الاحتباس الحراري يتضمن الفترة (الفقرات) التي تعطيها، وفي حال وجود أي معلومات في تلك القائمة لم يغطها استنتاج المحاسب القانوني، تعريف واضح وبالمعلومات الخاصة للتأكيد بالإضافة إلى المعلومات المستبعدة، بالإضافة إلى عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني لم يتخذ أي إجراءات تتعلق بالمعلومات المستبعدة وعليه لم يتم إبداء استنتاج بشأنها. (راجع: الفقرتين ١٢٠، ١٢١)

(١٣٥)

(ه) وصف لمسؤوليات المنشأة. (راجع: الفقرة ٣٥)

(و) عبارة تفيد بأن التحديد الكمي لقائمة الاحتباس الحراري يخضع لعدم التأكيد الملائم. (راجع: الفقرات ٥٩١ - ٥٤)

^(١٢) لا تتشكل المؤشرات على وجود تحيز محتمل في ذاتها تحريرات جوهرية لأغراض استخلاص استنتاجات معينة حول معقولية تقديرات بعينها.

(ز) إذا تضمنت قائمة الاحتباس الحراري بنوداً مستقطعة من الانبعاثات يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، تحديد هذه البنود المستقطعة من الانبعاثات، وعبارة تفيد بمسؤولية المحاسب القانوني فيما يتعلق بها. (راجع: الفقرات ١٣٦١ - ١٣٩١)

(ح) تحديد الضوابط المنطبقة:

(١) تعريف بكيفية الوصول إلى هذه الضوابط:

(٢) إذا كانت هذه الضوابط متاحة فقط لمستخدمين مستهدفين محددين أو متعلقة فقط بفرض محدد، بيان يلفت اهتمام القراء إلى هذه الحقيقة، وأنه نتيجة لذلك فإن قائمة الاحتباس الحراري قد لا تكون مناسبة لغرض آخر. ويجب أن يحصر البيان أيضاً استخدام تقرير التأكيد على هؤلاء المستخدمين المستهدفين أو بذلك الغرض؛ (راجع: الفترتين ١٤٠١، ١٤١١)

(٣) تحديد الإيضاح (الإيضاحات) ذات العلاقة إذا كانت هناك حاجة لاستكمال الضوابط المفروضة من خلال إدراج إفصاحات المرفقة بقائمة الاحتباس الحراري حتى تكون هذه الضوابط مناسبة. (راجع: الفقرة ١٣١)

(ط) بيان بأن المكتب الذي ينتمي إليه المحاسب القانوني يطبق معيار رقابة الجودة (١) أو المتطلبات المهنية أو المتطلبات في الأنظمة أو اللوائح التي لها على الأقل نفس متطلبات معيار رقابة الجودة (١).^(*)

(ي) عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني يلتزم بالاستقلال والمتطلبات المسلكية الأخرى لقواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، أو المتطلبات المهنية الأخرى، أو المتطلبات المفروضة بموجب نظام أو لائحة، والتي تكون متساوية على الأقل لمتطلبات الجزأين (أ) و (ب) من قواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين فيما يتعلق بارتباطات التأكيد.^(*)

(ك) وصف مسؤوليات المحاسب القانوني بما في ذلك:

(١) عبارة تفيد بأن الارتباط قد تم تنفيذه وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) "ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

(٢) ملخص معلوماتي بالعمل الذي تم تنفيذه كأساس لاستنتاج المحاسب القانوني. وفي حالة ارتباط التأكيد المحدود، فإن تفهم طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة يعد أساساً لفهم استنتاج المحاسب القانوني. وفي ارتباط التأكيد المحدود، فإن ملخص العمل الذي تم تنفيذه يجب أن ينص على ما يلي:

• تختلف الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتقويتها عن تلك المنفذة في ارتباط التأكيد المعقول، وهي أقل مدى منها؟

• وتبعاً لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه أقل بكثير من ذلك التأكيد الذي كان يمكن الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. (راجع: الفقرات ١٤٢١ - ١٤٤١)

(*) يشير المحاسب القانوني إلى التزامه بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وقد تم الغاء ما يتعلق بالمتطلبات لغير المحاسبين المهنيين، حيث لا يسمح نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة لغير الم Rachidin بتقديم خدمات التأكيد.

(ل) استنتاجات المحاسب القانوني:

(١) يجب التعبير عنها بشكل إيجابي في حال ارتباط التأكيد المعقول؛ أو

(٢) يجب التعبير عنها بشكل ينقل وفقاً للإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان قد لفت انتباه المحاسب القانوني أي أمر أو أمور تجعله يعتقد أن قائمة الاحتباس الحراري لم يتم إعدادها من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

(٣) عندما يعبر المحاسب القانوني عن استنتاج معدل، فإن تقرير التأكيد يجب أن يحتوي على:

أ. قسم يقدم وصفاً للأمر أو الأمور التي أدت إلى التعديل؛

ب. قسم يحتوي على استنتاج المحاسب القانوني المعدل.

(م) توقيع المحاسب القانوني. (راجع: الفقرة ١٤٥)

(ن) تاريخ تقرير التأكيد. ويجب أن يتم تاريخ تقرير التأكيد بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي يحصل فيه المحاسب القانوني على الأدلة التي استند إليها استنتاجه بما في ذلك الأدلة بأن أولئك الذي لديهم سلطة معترف بها قد أقرروا بتحملهم المسئولية عن قائمة الاحتباس الحراري.

(س) الموقع ضمن الدولة التي يعمل فيها المحاسب القانوني.

فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى

٧٧. إذا رأى المحاسب القانوني أنه من الضروري: (راجع: الفقرات ١٤٦ - ١٥٢)

(أ) لفت انتباه المستخدمين المستهدفين إلى أمر معين معروض أو مفصح عنه في قائمة الاحتباس الحراري والذي يكون، بحسب حكم المحاسب القانوني، على قدر من الأهمية بحيث يعد أساساً لفهم المستخدمين المستهدفين لقائمة الاحتباس الحراري (فقرة لفت انتباه)؛ أو

(ب) الإبلاغ عن أمر معين بخلاف تلك الأمور المعروضة أو المفصح عنها في قائمة الاحتباس الحراري والتي تكون، بحسب حكم المحاسب القانوني، متعلقة بفهم المستخدمين المستهدفين للارتباط أو مسؤوليات المحاسب القانوني أو تقرير التأكيد (فقرة أمر آخر)؛

ولم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح، فإنه يجب على المحاسب القانوني القيام بذلك في فقرة في تقرير التأكيد تحت عنوان مناسب يشير بشكل واضح إلى أن استنتاج المحاسب القانوني لم يعدل فيما يخص ذلك الأمر.

مسؤوليات الإبلاغ الأخرى

٧٨. ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح، يجب على المحاسب القانوني إبلاغ الشخص (الأشخاص) المسؤول عن الإشراف على قائمة الاحتباس الحراري بالأمور الآتية التي لفتت انتباه المحاسب القانوني أثناء الارتباط، ويجب أن يحدد ما إذا كانت هناك مسؤولية للإبلاغ عنها لطرف آخر داخل أو خارج المنشأة:

(أ) أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي تعد، بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني، مهمة بدرجة كافية بحيث تستحق لفت الانتباه؛

(ب) الغش المكتشف أو المشتبه به؛

(ج) الأمور التي تتنطوي على عدم التزام بالأنظمة واللوائح، محدد حدوثه أو مشتبه في حدوثه، إلا إذا كان من الواضح أن الأمور ليست ذات شأن. (راجع: الفقرة ٨٧)

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

مقدمة

ارتباطات التأكيد التي تغطي معلومات أخرى بالإضافة إلى قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرة ٣)

١٠. في بعض الحالات، يمكن أن ينفذ المحاسب القانوني ارتباط تأكيد على تقرير معين يتضمن معلومات حول الاحتباس الحراري، ولكن لا تتشكل هذه المعلومات قائمة الاحتباس الحراري كما هو محدد في الفقرة ١٤(م). في مثل هذه الحالات، يمكن أن يوفر هذا المعيار إرشادات لذلك الارتباط.

١١. عندما تتشكل قائمة الاحتباس الحراري جزءاً صغيراً نسبياً من المعلومات الكلية التي يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، فإن مدى ملاءمة هذا المعيار هو أمر متزوك لحكم المحاسب القانوني المهني في ظروف الارتباط.

مؤشرات الأداء الرئيسية المستندة إلى بيانات قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرة ٤(ب))

١٢. من الأمثلة على مؤشر الأداء الرئيسي المستند إلى بيانات قائمة الاحتباس الحراري هو المتوسط المرجح للانبعاثات لكل كيلومتر من المركبات التي تصنعها المنشأة خلال فترة زمنية معينة، والذي يتوجب حسابه والإفصاح عنه بموجب الأنظمة واللوائح في بعض الدول.

إجراءات ارتباطات التأكيد المعقول والتأكيد المحدود (راجع: الفقرة ٨)

١٣. قد تكون بعض الإجراءات المطلوبة فقط في ارتباطات التأكيد المعقول مناسبة أيضاً في بعض ارتباطات التأكيد المحدود. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من أن التوصيل إلى فهم أدوات الرقابة هو أمر غير مطلوب في ارتباطات التأكيد المحدود، إلا أنه في بعض الحالات، مثل تسجيل المعلومات أو معالجتها أو الإبلاغ عنها بشكل إلكتروني فقط، قد يقرر المحاسب القانوني أن فحص أدوات الرقابة، وبالتالي التوصل إلى فهم أدوات الرقابة ذات العلاقة، هو أمر ضروري لارتباط التأكيد المحدود. (انظر أيضاً الفقرة ٩)

الاستقلال (راجع: الفقرتين ١٠، ١٥)

١٤. تتبنى قواعد سلوك وأداب المهنة منهجاً قائماً على مواجهة التهديدات وتطبيق التدابير الوقائية لتحقيق الاستقلال. وقد تهدد مجموعة واسعة من الظروف المحتملة الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتندرج العديد من التهديدات ضمن الفئات الآتية: (*)

- المصلحة الشخصية، على سبيل المثال، الاعتماد غير المبرر على الأتعاب الإجمالية من المنشأة.
- الفحص الذاتي، على سبيل المثال، أداء خدمة أخرى للمنشأة تؤثر بشكل مباشر على قائمة الاحتباس الحراري، مثل المشاركة في قياس كمية انبعاثات المنشأة.
- التأييد، على سبيل المثال، التصرف كمؤيد بالنيابة عن المنشأة فيما يتعلق بتفسير الضوابط المنطبقية.

(*) يجب أن يلتزم المراجع بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

٦. الألفة، على سبيل المثال، ينتمي أحد أعضاء فريق الارتباط بعلاقة صداقة طويلة أو علاقة عائلية مباشرة أو قريبة مع أحد موظفي المنشأة الذي يشغل منصباً معيناً يمكنه من ممارسة تأثير كبير ومتاخر عند إعداد قائمة الاحتباس الحراري.
٧. الترهيب، على سبيل المثال، التعرض للضغط من أجل تقليل نطاق العمل المنفذ بشكل غير مناسب بهدف تقليل الأتعاب، أو التعرض لتهديد سحب تسجيل المحاسب القانوني من قبل السلطة المسجلة المرتبطة بالمجموعة الصناعية للمنشأة.
٨. إن التدابير الوقائية التي تفرضها المهنة أو الأنظمة أو اللوائح، أو التدابير الوقائية الموجودة في بيئه العمل، قد تزيل أو تخفي هذه التهديدات إلى مستوى مقبول.
٩. الأنظمة ولوائح المحالية وأحكام برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات (راجع: الفقرة ١١)
١٠. قد تشمل الأنظمة أو اللوائح المحلية أو أحكام برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات متطلبات أخرى بالإضافة إلى متطلبات هذا المعيار، أو قد تتطلب تنفيذ إجراءات محددة في جميع الارتباطات؛ أو قد تتطلب تنفيذ الإجراءات بطريقة معينة. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح المحلية أو أحكام برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات من المحاسب القانوني إعداد التقارير بشكل لا يتوافق مع هذا المعيار. وعندما ينص النظام أو اللائحة على تصميم أو صياغة تقرير التأكيد بشكل معين أو وفق شروط تختلف إلى حد كبير عن هذا المعيار، ويستنتج المحاسب القانوني أن الشرح الإضافي في تقرير التأكيد لا يمكن أن يقلل من سوء الفهم المحتمل، فقد يرى المحاسب القانوني دمج عبارة معينة في التقرير تشير إلى أن الارتباط لم يتم وفقاً لهذا المعيار.
١١. التعريفات
١٢. الانبعاثات (راجع: الفقرة ٤ (و)، الملحق (١))
١٣. قد تشمل انبعاثات النطاق (١) الاحتراق الثابت (من الوقود المحترق في معدات المنشأة الثابتة مثل أجهزة الغلي والحرق والمحركات والمشاعل) والاحتراق المتحرك (من الوقود المحترق في وسائل النقل لدى المنشأة مثل الشاحنات والقطارات والطائرات والقوارب) وانبعاثات العملية (من العمليات الفيزيائية والكميائية مثل تصنيع الإسمنت والمعالجة البتروكيميائية وصهر الألومنيوم) والانبعاثات الناتجة عن التسربات (اطلاق الغازات والأبخرة بشكل مقصود وغير مقصود، مثل التسربات من وصلات وسدادات المعدات والانبعاثات الناتجة عن معالجة مياه الصرف وعن المناجم وأبراج التبريد).
١٤. تشتري جميع المنشآت تقريباً الطاقة في شكل كهرباء أو حرارة أو بخار، ولها يكون لدى جميع المنشآت تقريباً انبعاثات النطاق (٢). وتشمل انبعاثات النطاق (٢) هي انبعاثات غير مباشرة لأنها مرتبطة، على سبيل المثال، بالكهرباء التي تشتريها المنشأة من محطة الكهرباء والتي تقع خارج الحدود التنظيمية للمنشأة.
١٥. قد تتضمن انبعاثات النطاق (٣) انبعاثات مرتبطة، على سبيل المثال، بمهام سفر الموظفين لأغراض العمل، والأنشطة التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، واستهلاك الوقود الأحفوري أو الكهرباء المطلوبة لاستخدام منتجات المنشأة؛ واستخراج وإنتاج المواد التي يتم شراؤها كدخلات في عمليات المنشأة، ونقل الوقود الذي يتم شراؤه. وتناقش الفقرات ٣١-٣٤ بمزيد من التفصيل انبعاثات النطاق (٣).

البنود المستقطعة من الانبعاثات (راجع: الفقرتين ٤ (ز) و١٧ (أ)(٣)، الملحق الأول)

١١١. في بعض الحالات، تشمل البنود المستقطعة من الانبعاثات حصصاً وحدوداً مسماً بها خاصة بالمناطق، حيث لا يوجد رابط مؤكّد بين كمية الانبعاثات المسموح باقتطاعها وفق ضوابط معينة وأي تخفيف في الانبعاثات يمكن أن يحدث نتيجة دفع مبالغ معينة من الأموال أو أي إجراءات أخرى تتخذها المنشأة من أجل المطالبة ببنود مستقطعة من الانبعاثات.

١١٢. عندما تتضمن قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة بنوداً مستقطعة من الانبعاثات تدرج ضمن نطاق الارتباط، فإنه يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار فيما يتعلق بالبنود المستقطعة من الانبعاثات بحسب مقتضى الحال. (انظر أيضاً الفقرات ١٣٦١ - ١٣٩٠).

شراء الحصص الموازنة (راجع: الفقرة ٤(ف)، الملحق الأول)

١١٣. عندما تشتري المنشأة حصة موازنة من منشأة أخرى، فقد تتفق المنشأة الأخرى المال الذي تحصل عليه من البيع على مشاريع تخفيض الانبعاثات (مثل استبدال توليد الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة، أو تطبيق تدابير كفاءة الطاقة) أو على إزالة الانبعاثات من الغلاف الجوي (على سبيل المثال، عن طريق زرع والمحافظة على الأشجار التي لم تزرع أو يحافظ عليها بصورة أخرى) أو قد يكون المال تعويضاً عن عدم اتخاذ إجراء معين كان من المفترض اتخاذه (مثل إزالة الغابات أو تدهورها). وفي بعض الدول، يمكن شراء حصص موازنة فقط في حال حدوث تخفيض للانبعاثات أو تعزيز لإزالتها.

عمليات الإزالة (راجع: الفقرة (ق)، الملحق الأول)

١١٤. يمكن تحقيق عمليات الإزالة عن طريق تخزين الاحتباس الحراري في الأحواض البيولوجية (مثل الطبقات الجوفية) أو الأحواض البيولوجية (مثل الأشجار). وحيث تشمل قائمة الاحتباس الحراري إزالة انبعاثات الاحتباس الحراري التي كانت ستطلقها المنشأة إلى الغلاف الجوي بطريقة أخرى، فإنه يتم الإبلاغ عنها عادةً في قائمة الاحتباس الحراري على أساس إجمالي، أي يتم قياس كمية كل من المصدر والوحوض في قائمة الاحتباس الحراري. وحيثما يعطي استنتاج المحاسب القانوني عمليات الإزالة، فإنه يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار فيما يتعلق بعمليات الإزالة بحسب مقتضى الحال.

المرافق المهمة (راجع: الفقرتين ١١٤(ر) و ٣١)

١١٥. كلما ازدادت المساهمة الفردية لأحد المرافق في مجموعة الانبعاثات التي يتم التقرير عنها في قائمة الاحتباس الحراري، ازدادت عادةً مخاطر التحريف الجوهرى في قائمة الاحتباس الحراري. ويمكن أن يطبق المحاسب القانوني نسبة مئوية على مقياس معين كوسيلة لتحديد المرافق ذات الأهمية الخاصة نتيجة حجم انبعاثاتها مقارنة بمجموع الانبعاثات المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري. إن تحديد المقياس وتحديد نسبتها منوية لتطبيقاتها عليه يتضمن ممارسة الحكم المهني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعتبر المحاسب القانوني أن المرافق التي تتجاوز ١٥% من حجم الإنتاج الإجمالي. ومع ذلك يمكن تحديد نسبة أعلى أو أقل حسبما يراه المحاسب القانوني مناسباً وفقاً لحكمه المهني في الظروف المختلفة. وقد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال عندما يكون هناك عدد قليل من المرافق لا يمثل أيًّا منها نسبة أقل من ١٥% من حجم الإنتاج الكلي، ولكن بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني لا تعد جميع تلك المرافق مرافق مهمة؛ أو عندما يوجد عدد من المرافق تكاد تكون أقل من ١٥% من حجم الإنتاج الكلي بهامش صغير جداً، وتعد بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني مرافق مهمة.

١١٦. يمكن أن يحدد المحاسب القانوني مرافقاً معيناً على أنه مرافق مهم بسبب طبيعته المحددة أو الظروف التي تؤدي إلى ظهور مخاطر محددة للتحريف الجوهرى. فعلى سبيل المثال، قد يستخدم أحد المرافق عمليات مختلفة لجمع البيانات أو أساليب معينة لقياس الكميات تختلف عن مرافق أخرى، أو قد يقتضي استخدام

حسابات معقدة بشكل خاص أو متخصصة، أو قد يشتمل على عمليات فيزيائية أو كيميائية معقدة بشكل خاص أو متخصصة.

معايير ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) (راجع: الفقرتين ٩، ١٥)

١٧١. يتضمن معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) عدداً من المتطلبات التي تطبق على كل ارتباطات التأكيد بما في ذلك الارتباطات وفقاً لهذا المعيار. وفي بعض الحالات، قد يتضمن هذا المعيار متطلبات إضافية أو مواد تطبيقية تتعلق بتلك المواضيع.

قبول الارتباط والاستمرار فيه

الكافأة (راجع: الفقرة ١٦(ب))

١٨١. قد تشمل الكفاءات المتعلقة بالاحتباس الحراري:

- فهم عام لعلم المناخ، بما في ذلك العمليات العلمية التي تربط الاحتباس الحراري بغير المناخ.
- فهم هوية المستخدمين المستهدفين للمعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة وفهم **كيف يمكنهم استخدام تلك المعلومات** (انظر الفقرة ٤٧).
- فهم برامج التعامل التجاري مع الانبعاثات وأليات السوق ذات العلاقة، حيثما يكون ذلك ملائماً.
- معرفة الأنظمة واللوائح المنطبقة، إن وجدت، التي تؤثر على كيفية قيام المنشأة بالتقرير عن انبعاثاتها، والتي قد تفرض أيضاً على سبيل المثال حداً معيناً على انبعاثات المنشأة.
- منهجيات تحديد وقياس الاحتباس الحراري، بما في ذلك حالات عدم التأكيد العلمي والتقدير المصاحبة، والمنهجيات البديلة المتاحة.
- معرفة الضوابط المنطبقة، بما في ذلك على سبيل المثال:
 - تحديد عوامل الانبعاثات المناسبة.
 - تحديد تلك الجوانب من الضوابط التي تتطلب إجراء تقديرات مهمة أو حساسة أو تتطلب تطبيق أحكام مهمة.
- الطرق المستخدمة لتعيين الحدود التنظيمية، أي المنشآت التي سيتم دمج انبعاثاتها في قائمة الاحتباس الحراري.
- البنود المستقطعة من الانبعاثات التي يسمح بتضمينها في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة.

١٩١. ينافي تقييد ارتباطات التأكيد فيما يخص قائمة الاحتباس الحراري. ففي بعض الحالات، قد يكون الارتباط بسيطاً نسبياً، على سبيل المثال، عندما لا يكون لدى المنشأة انبعاثات النطاق (١) وتقوم بالتقرير فقط عن انبعاثات النطاق (٢) باستخدام عامل الانبعاثات المحدد في المتطلبات التنظيمية، والمطبق على استهلاك الكهرباء في موقع واحد. وفي هذه الحالة، قد يركز الارتباط بشكل كبير على النظام المستخدم لتسجيل ومعالجة أرقام استهلاك الكهرباء المحددة في الفواتير إضافة على التطبيق الرياضي لعامل الانبعاثات المحدد. ولكن عندما يكون الارتباط معقداً نسبياً، فمن المرجح أن يتطلب كفاءة متخصص في

قياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها. وتشمل مجالات الخبرة المحددة التي قد تكون ذات علاقة في هذه الحالات:

الخبرة في أنظمة المعلومات:

• فهم كيف يتم إعداد المعلومات المتعلقة بالانبعاثات، بما في ذلك كيفية تقديم البيانات وتسجيلها ومعالجتها وتصحيحها حسب الضرورة، وترتيبها والتقرير عنها في قائمة الاحتباس الحراري.

الخبرة العلمية والهندسية:

• تمثل تدفق المواد خلال عملية إنتاج معينة والعمليات المصاحبة التي ينتج عنها الانبعاثات، بما في ذلك تحديد النقاط ذات العلاقة التي يتم عندها جمع معلومات المصدر. قد يكون هذا الأمر مهماً بشكل خاص عند البحث فيما إذا كان تحديد المنشأة لمصادر الانبعاثات مكتملاً.

• تحليل العلاقات الكيميائية والفيزيائية بين المدخلات والعمليات والمخرجات، والعلاقات بين الانبعاثات والمتغيرات الأخرى. غالباً ما تكون القدرة على فهم وتحليل هذه العلاقات أمراً مهماً في تصميم الإجراءات التحليلية.

• تحديد تأثير عدم التأكيد على قائمة الاحتباس الحراري.

• معرفة سياسات وإجراءات رقابة الجودة التي تطبق في مختبرات الفحص، سواء كانت داخلية أو خارجية.

• الخبرة بصناعات محددة وعمليات إنتاج وإزالة الانبعاثات ذات العلاقة. تختلف الإجراءات المتبعة لقياس كمية انبعاثات النطاق (1) بشكل كبير حسب الصناعات والعمليات المعنية؛ فعلى سبيل المثال، فإن طبيعة عمليات التحليل الكهربائي في إنتاج الألومنيوم؛ وعمليات الاحتراق في إنتاج الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري؛ والعمليات الكيميائية في إنتاج الإسمنت مختلفة تماماً عن بعضها البعض.

• تشغيل أجهزة الاستشعار الفيزيائية والطرق الأخرى لقياس الكمية و اختيار عوامل الانبعاثات المناسبة.

نطاق قائمة الاحتباس الحراري والارتباط (راجع: الفقرة ١٧ (أ))

أ. فيما يلي أمثلة على الظروف التي تكون فيها أسباب استبعاد مصادر الانبعاثات المعلومة من قائمة الاحتباس الحراري أو استبعاد مصادر الانبعاثات المفصح عنها من الارتباط أسباباً غير معقولة في الظروف المحددة:

• عندما يكون لدى المنشأة انبعاثات مهمة من النطاق (1) لكنها تُضمن انبعاثات النطاق (2) فقط في قائمة الاحتباس الحراري.

• عندما تشكل المنشأة جزءاً من منشأة قانونية أكبر لديها انبعاثات مهمة لا يتم التقرير عنها بسبب طريقة تعيين الحدود التنظيمية عندما يكون من المرجح أن يؤدي هذا الأمر إلى تضليل المستخدمين المستهدفين.

• عندما تكون الانبعاثات التي يقرر عنها المحاسب القانوني تشكل فقط نسبة صغيرة من إجمالي الانبعاثات المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري.

تقويم مدى مناسبة الموضوع (راجع: الفقرة ١٥)

٢١١. يتطلب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) من المحاسب القانوني تقويم مدى مناسبة الموضوع^(١٣). وفي حالة قائمة الاحتباس الحراري، فإن انبعاثات المنشأة (و عمليات الإزالة والبنود المستقطعة من الانبعاثات إذا كان ذلك منطبقاً) هي موضوع الارتباط. ومن بين أمور أخرى، يكون ذلك الموضوع مناسباً إذا كانت انبعاثات المنشأة، قابلة للقياس الكمي على نحو متضمن باستخدام الضوابط المناسبة^(١٤).

٢٢٢. يمكن قياس مصادر الاحتباس الحراري كمياً بواسطة:

(أ) القياس المباشر (أو المتابعة المباشرة) لمعدلات تركيز وتدفق الاحتباس الحراري باستخدام المتابعة المستمرة لانبعاثات أو بالعينات بشكل دوري؛ أو

(ب) قياس نشاط بديل معين مثل استهلاك الوقود وحساب الانبعاثات، على سبيل المثال باستخدام معدلات توازن الكتلة^(١٥) أو عوامل الانبعاثات الخاصة بالمنشأة أو عوامل معدل الانبعاثات لمنطقة أو مصدر أو صناعة أو عملية ما.

تحديد مدى ملائمة الضوابط

الضوابط الموضوعة بشكل خاص والضوابط المفروضة (راجع: الفقرة ١٧(ب))

٢٣٢. ظهر الضوابط المناسبة الخصائص الآتية: الملاعة والإكمال وإمكانية الاعتماد والحيادية والقابلية لفهمها. ويمكن أن تكون الضوابط "موضوعة بشكل خاص" أو يمكن أن تكون "مفروضة"، أي منصوصاً عليها في نظام أو لائحة أو صادرة عن هيئات للخبراء مصرح لها أو معترف بها تتبع آلية عمل شفافة^(١٦). وعلى الرغم من أن الضوابط التي تفرضها سلطة تنظيمية يمكن أن يفترض بأنها ملائمة عندما تكون تلك السلطة التنظيمية هي المستخدم المستهدف، إلا أن بعض الضوابط المفروضة يمكن وضعها لغرض خاص، ولكنها لن تكون ملائمة للتطبيق في ظروف أخرى. على سبيل المثال، فإن الضوابط التي تضمنها سلطة تنظيمية وتشتمل على عوامل انبعاثات خاصة بمنطقة معينة يمكن أن تقدم معلومات مضللة إذا استخدمت لانبعاثات معينة في منطقة أخرى؛ أو قد تكون الضوابط التي يتم تصميمها للتقرير فقط عن جوانب تنظيمية محددة من الانبعاثات غير ملائمة للتقرير للمستخدمين المستهدفين ما عدا السلطة التنظيمية التي قامت بوضع الضوابط.

٢٤٤. قد تكون الضوابط الموضوعة بشكل خاص مناسبة عندما يكون لدى المنشأة، على سبيل المثال، آلات متخصصة جداً أو عندما تجمع المنشأة المعلومات الخاصة بالانبعاثات من دول مختلفة تختلف فيها الضوابط المفروضة المستخدمة. وقد يكون من الضروري بذلك عناية خاصة عند تقييم الحيادية والخصائص الأخرى للضوابط الموضوعة بشكل خاص، وبخاصة إذا لم تعتمد بشكل أساسي على الضوابط المفروضة التي تستخدم عموماً في صناعة المنشأة أو منطقتها، أو إذا لم تكن متنسقة مع هذه الضوابط.

٢٥٥. يمكن أن تشمل الضوابط ضوابط مفروضة تكميلها إضاحات عن الحدود والطرق والافتراضات وعوامل الانبعاثات المحددة وغيرها ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الاحتباس الحراري. وفي بعض الحالات،

(١٤) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٨.

(١٥) إطار التأكيد، الفقرات ٣٤ – ٣٨، ومعيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرات ١٩ – ٢١.

(١٦) أي مساهة الكمية الداخلية من مادة معينة إلى الحدود المعرفة مع الكمية الخارجية منها. على سبيل المثال، تساوي كمية الكربون في الوقود المعتمد على الهيدروكربونات الداخل إلى جهاز الاحتراق كمية الكربون الخارجة من الجهاز على شكل ثاني أوكسيد الكربون.

(١٧) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٨.

معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠)

قد لا تكون الضوابط المفروضة ملائمة، حتى عند استكمالها بتفاصيلها ضمن الإضافات المرفقة بقائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، عندما لا تشمل الأمور المشار إليها في الفقرة (١٧)(ب).

٢٦. يجب الإشارة إلى أن مناسبة الضوابط المنطبقة لا تتأثر بمستوى التأكيد، أي أنه إذا كانت غير ملائمة لارتباط التأكيد المعقول، فإنها تكون غير ملائمة أيضاً لارتباط التأكيد المحدود والعكس صحيح.

العمليات المشمولة في الحدود التنظيمية للمنشأة (راجع: الفقرات (١٧)(ب)(١)، (٢٣)(ب)(١)، (٣٤)(ز))

٢٧. إن تحديد العمليات التي تمتلكها أو تسيطر عليها المنشأة لدمجها في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة يُعرف بأنه تحديد الحدود التنظيمية. وفي بعض الحالات، تنص الأنظمة واللوائح على حدود المنشأة للقرير عن ابعادات الاحتباس الحراري للأغراض التنظيمية. وفي حالات أخرى، قد تسمح الضوابط المنطبقة بالاختيار بين طرق مختلفة لتحديد الحدود التنظيمية للمنشأة، على سبيل المثال، قد تسمح الضوابط بالاختيار بين منهج تتماشى فيه قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة مع قوائمها المالية ومنهج آخر يعامل، على سبيل المثال، المشاريع المشتركة أو المنشآت الزميلة بشكل مختلف. وقد يتطلب تحديد الحدود التنظيمية للمنشأة تحليل الهياكل التنظيمية المعقدة مثل المشاريع المشتركة، والشراكات التضامنية، ومنشآت الأمانة أو الوصاية، والعلاقات التعاقدية المعقدة أو غير العادية. فعلى سبيل المثال، يمكن امتلاك أحد المرافق من قبل جهة معينة وتشغيله من قبل جهة أخرى بينما يقوم المرفق بمعالجة مواد معينة لصالح جهة أخرى بشكل حصري.

٢٨. يختلف تحديد الحدود التنظيمية للمنشأة بما تصفه بعض الضوابط على أنه تحديد "الحدود التشغيلية" للمنشأة. فالحدود التشغيلية ترتبط بما سيتم تضمينه من فئات ابعادات النطاقات (١) و (٢) و (٣) في قائمة الاحتباس الحراري، ويتم تعينها بعد وضع الحدود التنظيمية.

الإضافات الكافية (راجع: الفقرتين (١٧)(ب)(٤)، (٧٤)(د)(د)):

٢٩. في أنظمة الإفصاح التنظيمية، تُعد الإضافات المحددة في الأنظمة أو اللوائح ذات العلاقة كافية لرفع التقارير إلى المنظم. وقد يكون الإفصاح في قائمة الاحتباس الحراري عن الأمور الآتية أمراً ضرورياً في حالات التقرير الطوعية للمستخدمين المستهدفين من أجل فهم الجهود المهمة التي تم القيام بها عند إعداد قائمة الاحتباس الحراري:

(أ) ما هي العمليات المشمولة في الحدود التنظيمية للمنشأة، والطريقة المستخدمة لتعيين تلك الحدود إذا سمحت الضوابط المنطبقة بالاختيار من بين طرق مختلفة (انظر الفقرتين (٢٧، أ)، (٢٨)؛

(ب) الطرق المهمة لقياس الكميات وسياسات إعداد التقارير التي يتم اختيارها، بما في ذلك:

(١) الطريقة المستخدمة في تحديد ابعادات النطاق (١) والنطاق (٢) التي تم دمجها في قائمة الاحتباس الحراري (انظر الفقرة (٣٠)؛

(٢) أي تفسيرات مهمة تم تقديمها في تطبيق الضوابط المنطبقة في ظروف المنشأة، بما في ذلك مصادر البيانات، والإفصاح عن الطريقة المستخدمة والأسباب وراء استخدامها عندما يكون الاختيار من بين طرق مختلفة أمراً مسموحاً، أو عندما تستخدم طرق معينة خاصة بالمنشأة.

(٣) كيف تحدد المنشأة ما إذا كان يجب إعادة تعديل الابعادات المبلغ عنها مسبقاً.

(ج) تصنف الانبعاثات في قائمة الاحتباس الحراري. وحسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة (٤، ١)، وحيثما تشمل قائمة الاحتباس الحراري على إزالة الاحتباس الحراري الذي كانت المنشأة سوف تطلقه بطريقة أخرى إلى الغلاف الجوي، يتم غالباً التقرير عن الانبعاثات وعمليات الإزالة على أساس إجمالي، أي يتم قياس كمية كل من المصدر والوحوض في قائمة الاحتباس الحراري؛

(د) بيان يتعلق بحالات عدم التأكيد ذات الصلة بطرق قياس كمية انبعاثات المنشأة بما في ذلك: أسبابها وكيف تم علاجها وتأثيراتها على قائمة الاحتباس الحراري؛ وإيضاح لما بلي عندما تشمل قائمة الاحتباس الحراري على انبعاثات النطاق (٣): (انظر الفقرات ٣١ - ٣٤)

(١) طبيعة انبعاثات النطاق (٣)، متضمناً أنه من غير العملي لمنشأة معينة أن تشمل جميع انبعاثات النطاق (٣) في قائمة الاحتباس الحراري؛

(٢) أساس اختيار مصادر انبعاثات النطاق (٣) التي اشتملت عليها القائمة.

(٥) التغيرات، إن وجدت، في الأمور المذكورة في هذه الفقرة أو في أمور أخرى تؤثر بشكل جوهري على قابلية مقارنة قائمة الاحتباس الحراري مع فترة (فترات) سابقة أو مع سنة الأساس.

انبعاثات النطاق (١) والنطاق (٢)

٣٠. عادة ما تتطلب الضوابط أن تشمل قائمة الاحتباس الحراري جميع الانبعاثات المهمة للنطاق (١) أو النطاق (٢) أو كلا النطاقين (١) و (٢). وعندما تستبعد بعض انبعاثات النطاق (١) أو النطاق (٢)، فإنه من المهم أن تفصّل الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري عن أساس تحديد الانبعاثات المشمولة والانبعاثات المستبعدة، وبخاصة إذا لم يكن من المرجح أن تكون الانبعاثات المشمولة هي النسبة الأكبر من الانبعاثات التي تُعد المنشأة مسؤولة عنها.

انبعاثات النطاق (٣)

٣١. بينما تتطلب بعض الضوابط التقرير عن انبعاثات محددة للنطاق (٣)، فإن تضمين انبعاثات النطاق (٣) بعد أمراً اختيارياً بشكل شائع لأنه من غير الممكن لأي منشأة تقريراً أن تحاول قياس النطاق الكامل لانبعاثاتها غير المباشرة لأن هذا يشمل جميع المصادر صعوداً وهبوطاً في سلسلة التوريد للمنشأة. وبالنسبة لبعض المنتجات، يوفر التقرير عن فئات معينة من انبعاثات النطاق (٣) معلومات مهمة للمستخدمين المستهدفين، على سبيل المثال، عندما تكون انبعاثات النطاق (٣) للمنشأة أكبر بكثير من انبعاثات النطاق (١) و (٢) لديها، مثلما هو حال العديد من منشآت قطاع الخدمات. في مثل هذه الحالات، يمكن أن يرى المحاسب القانوني أنه من غير الملائم تنفيذ ارتباط التأكيد إذا لم تشمل قائمة الاحتباس الحراري على انبعاثات النطاق (٣) المهمة.

٣٢. حيثما تشمل قائمة الاحتباس الحراري على بعض مصادر انبعاثات النطاق (٣)، فإنه من المهم أن يكون أساس اختيار المصادر التي ستشملها القائمة معقولاً، وبخاصة إذا لم يكن من المرجح أن تكون هذه المصادر المشمولة هي المصادر الأكبر التي تُعد المنشأة مسؤولة عنها.

٣٣. في بعض الحالات، يمكن أن تتحفظ المنشأة بمصدر البيانات المستخدم لقياس كمية انبعاثات النطاق (٣). فعلى سبيل المثال، قد تحفظ المنشأة بسجلات تفصيلية كأساس لقياس كميات الانبعاثات المرتبطة بسفر الموظفين جواً. وفي بعض الحالات الأخرى، قد يتم الاحتفاظ بمصدر البيانات المستخدم لقياس كمية انبعاثات النطاق (٣) ضمن مصدر يخضع لمتابعة جيدة ويمكن الوصول إليه. ولكن عندما لا يكون الحال كذلك، فقد يكون من غير المرجح أن يستطيع المحاسب القانوني الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة

فيما يتعلق بانبعاثات النطاق (٣). وفي هذه الحالات، قد يكون من المناسب استبعاد مصادر انبعاثات النطاق (٣) من الارتباط.

٤٣. قد يكون من المناسب أيضاً استبعاد انبعاثات النطاق (٣) من الارتباط عندما تكون طرق قياس الكميات المستخدمة معتمدة بشكل كبير على التقدير وتؤدي إلى درجة عالية من عدم التأكيد حول الانبعاثات المقرر عنها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقدم الطرق المختلفة لقياس الكميات من أجل تقييم الانبعاثات المرتبطة بالسفر جواً كميات متقاولة إلى حد بعيد حتى وإن تم استخدام بيانات ذات مصدر مطابق. وإذا اشتمل الارتباط على مصادر انبعاثات النطاق (٣)، فمن الضروري أن يتم اختيار طرق قياس الكميات التي يتم استخدامها بشكل موضوعي وأن يتم وصفها بشكل كامل إلى جانب حالات عدم التأكيد المصاحبة لاستخدامها.

مسؤولية المنشأة عن إعداد قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرتين ١٧(ج)(٢)، ٧٦(د))

٤٥. حسماً تمت الإشارة إليه في الفقرة ٤٠، فإنه لبعض الارتباطات قد تدفع المخاوف المتعلقة بحالة سجلات المنشأة وإمكانية الاعتماد عليها المحاسب القانوني إلى الاستنتاج بأنه من غير المرجح أن يتوفّر ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم استنتاج غير مدعٍ عن قائمة الاحتباس الحراري. وقد يحدث هذا الأمر عندما تكون خبرة المنشأة قليلة في إعداد قوائم الاحتباس الحراري. وفي مثل هذه الظروف، قد يكون من المناسب بشكل أكبر أن يخضع قياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها لارتباط إجراءات متყعٌ عليها أو ارتباط استشاري بغرض التحضير لارتباط تأكيد معين في فترة لاحقة.

الجهة التي تقوم بوضع الضوابط (راجع: الفقرة ١٧(ج)(٣))

٤٦. عندما يتم إعداد قائمة الاحتباس الحراري وفقاً لمتطلبات إفصاح تنظيمي أو برامج للتعامل التجاري مع الانبعاثات حيث يتم تحديد الضوابط المنطبقة وشكل التقرير، فإنه من المرجح أن يكون واضحاً من ظروف الارتباط أن المنظم أو الجهة المسؤولة عن البرنامج هي التي قامت بوضع الضوابط. ولكن في ظروف التقرير الطوعية، قد لا يكون من الواضح الجهة التي قامت بوضع الضوابط ما لم تذكر في الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري.

تغيير شروط الارتباط (راجع: الفقرتين ١٥، ١٨)

٤٧. يتطلب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) أن لا يوافق المحاسب القانوني على إجراء تغيير معين في شروط الارتباط ما لم يكن هناك تبرير معقول لفعل ذلك^(١٧). إن طلب تغيير نطاق الارتباط قد لا يكون له مبرر معقول عندما يتم، على سبيل المثال، طلب التغيير من أجل استبعاد مصادر انبعاثات معينة من نطاق الارتباط بسبب احتمالية تعديل استنتاج المحاسب القانوني.

التخطيط (راجع: الفقرة ١٩)

٤٨. عند وضع الاستراتيجية العامة للارتباط، قد يكون من الملائم النظر في التركيز المعطى لجوانب مختلفة من تصميم وتطبيق نظام المعلومات الخاص بالاحتباس الحراري. فعلى سبيل المثال، في بعض الحالات قد تكون المنشأة مدركة على وجه الخصوص للحاجة إلى وجود رقابة داخلية كافية لضمان إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يتم التقرير عنها، بينما في حالات أخرى قد تترك المنشأة أكثر على التحديد الدقيق للخصائص العلمية أو التشغيلية أو الفنية للمعلومات المراد جمعها.

^(١٨) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١١.

٣٩١. يمكن القيام بالارتباطات الأصغر أو الأبسط (انظر الفقرة ١٩١) بواسطة فريق ارتباط صغير جداً. وعندما يكون الفريق صغيراً، فإن التنسيق والتواصل بين أعضاء الفريق سيكون أسهل. ولا يحتاج وضع الاستراتيجية العامة لارتباط صغير أو بسيط إلى تعقيد أو وقت طويل. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار مذكرة موجزة، بناءً على مناقشات مع المنشأة، بمثابة استراتيجية مؤقتة لارتباط إذا غطت الأمور المشار إليها في الفقرة ١٩.

٤٠. قد يقرر المحاسب القانوني مناقشة عناصر التخطيط مع المنشأة عند تحديد نطاق الارتباط أو تسهيل إجراء وإدارة الارتباط (على سبيل المثال، تنسق بعض الإجراءات المخطط لها مع عمل موظفي المنشأة). وعلى الرغم من أن هذه المناقشات تجري غالباً، إلا أن الاستراتيجية العامة لارتباط وخطة الارتباط تبقى من مسؤولية المحاسب القانوني. وعند مناقشة الأمور المنشورة في الاستراتيجية العامة لارتباط أو في خطة الارتباط، فإن بذل العناية الالزامية أمر مطلوب من أجل عدم تقويض فاعلية الارتباط. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي مناقشة طبيعة وتوقيت الإجراءات التفصيلية مع المنشأة إلى تقويض فاعلية الارتباط عن طريق جعل الإجراءات قابلة للتتبُّع بشكل كبير.

٤١. إن تنفيذ ارتباط التأكيد عبارة عن عملية متكررة. وخلال تنفيذ المحاسب القانوني الإجراءات المخطط لها، قد تدفع الأدلة الذي تم الحصول عليها المحاسب القانوني إلى تعديل طبيعة أو توقيت أو مدى الإجراءات الأخرى المخطط لها. وفي بعض الحالات، قد يعلم المحاسب القانوني عن معلومات تختلف بشكل كبير عن تلك المتوقعة في مرحلة مبكرة من الارتباط. فعلى سبيل المثال، قد تشير الأخطاء المنتظمة المكتشفة عند تنفيذ الإجراءات في الموقع ضمن مخاتر إلى أنه من الضروري زيارة مراقبةإضافية.

الخطيط لاستخدام عمل الخبراء أو عمل المحاسبين القانونيين الآخرين (راجع: الفقرة ١٩(هـ))

٤٢. يمكن تنفيذ الارتباط من قبل فريق متعدد التخصصات يشمل خبير واحداً أو أكثر، وخصوصاً في العمليات المعقدة نسبياً التي من المحتمل أن تتطلب كفاءة متخصص في قياس كمية الابتعاث والتقرير عنها (انظر الفقرة ١٩١). يحتوي معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) على عدد من المتطلبات فيما يخص استخدام عمل الخبرير الذي قد يكون من المطلوب أخذها في الحسبان في مرحلة التخطيط عند التأكيد من طبيعة وتوقيت وحجم الموارد الضرورية لتنفيذ الارتباط^(١٨).

٤٣. يمكن استخدام عمل محاسب قانوني آخر فيما يتعلق، على سبيل المثال، بمصنع أو شكل آخر من المراافق في موقع بعيد؛ أو منشأة تابعة أو قسم أو فرع في دولة أجنبية؛ أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة. وقد تشمل الاعتبارات ذات العلاقة حينما يخطط فريق الارتباط للطلب من محاسب قانوني آخر بأن يعمل على المعلومات التي سوف تشملها قائمة الاحتباس الحراري ما يلي:

- ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر يفهم ويلتزم بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة التي تعدد ذات صلة بالارتباط، وتحديداً الاستقلال.
- الكفاءة المهنية للمحاسب القانوني الآخر.
- مدى مشاركة فريق الارتباط في عمل المحاسب القانوني الآخر.
- ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر يعمل في بيئة تنظيمية تشرف بشكل فعال على ذلك المحاسب القانوني.

(١٩) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرات ٣٢-٣٦

الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ الارتباط

تحديد الأهمية النسبية عند التخطيط للارتباط (راجع: الفقرتين ٢٠، ٢١)

٤٤. قد تناولت الضوابط مفهوم الأهمية النسبية في سياق إعداد وعرض قائمة الاحتباس الحراري. وعلى الرغم من أن الضوابط قد تناولت الأهمية النسبية وفق مصطلحات مختلفة، إلا أن مفهوم الأهمية النسبية يشمل بشكل عام ما يلي:

- ٠ تعدد التحريفات، بما في ذلك الحذف، جوهرية إذا كان من الممكن التوقع بعقلانية أنها ستؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات ذات الصلة للمستخدمين المتذمرين على أساس قائمة الاحتباس الحراري؛
- ٠ تصدر الأحكام الخاصة بالأهمية النسبية في ضوء الظروف المحيطة، وتتأثر بحجم أو طبيعة التحريفات الجوهرية، أو بهما معاً.
- ٠ تعتمد الأحكام المتعلقة بأمور مهمة بالنسبة للمستخدمين المستهدفين لقائمة الاحتباس الحراري على دراسة احتياجات المعلومات المشتركة للمستخدمين المستهدفين كمجموعة ولا يؤخذ في الحسبان الآثر الممكن للتحريفات الجوهرية على مستخدمين فرديين محددين، الذين قد تختلف احتياجاتهم إلى حد كبير.

٤٥. يوفر هذا النقاش، في حال وجوده ضمن الضوابط المنطبقة، إطاراً مرجعياً للمحاسب القانوني في تحديد الأهمية النسبية للارتباط. وإذا لم تشمل الضوابط المنطبقة نقاشاً لمفهوم الأهمية النسبية، فإن الخصائص المشار إليها أعلاه تزود المحاسب القانوني بهذا الإطار المرجعي.

٤٦. إن تحديد المحاسب القانوني للأهمية النسبية مسألة حكم مهني، وتتأثر بتصور المحاسب القانوني لاحتياجات المعلومات المشتركة للمستخدمين المستهدفين كمجموعة. وفي هذا السياق، فإنه من المعمول بالنسبة للمحاسب القانوني أن يفترض أن المستخدمين المستهدفين:

- (أ) لديهم معرفة معقولة بالأنشطة المرتبطة بالاحتباس الحراري، والرغبة في دراسة المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري بقدر معقول من العناية؛
- (ب) يفهمون أن قائمة الاحتباس الحراري تم إعدادها وتم تقديم التأكيد عليها وفقاً لمستويات مناسبة من الأهمية النسبية، ولديهم فهم لأي مفاهيم للأهمية النسبية مضمنة في الضوابط المنطبقة؛
- (ج) يفهمون أن طرق قياس كمية الانبعاثات تتطوّر حالات عدم تأكيد (انظر الفقرات ٤٥ – ٥٩)؛
- (د) يتذمرون قرارات معقولة على أساس المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري.

٤٧. إن المستخدمين المستهدفين واحتياجاتهم من المعلومات قد يتضمنون، على سبيل المثال، ما يلي:

- ٠ المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة مثل الموردين والعملاء والموظفين والمجتمع الأوسع في حال الإصلاحات الطوعية. وقد تتعلق احتياجاتهم المعلوماتية بقرارات لشراء أو بيع حقوق الملكية في المنشآة؛ أو تقديم قروض للمنشأة أو المتأجرة معها أو التوظيف من قبلها؛ أو تقديم إفادات للمنشأة أو غيرها، على سبيل المثال، السياسيين.
- ٠ المشاركون في السوق في حالة برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات، والتي قد تتعلق احتياجاتهم المعلوماتية بقرارات لتداول الأدوات للتداول (مثل التراخيص أو الاعتمادات أو الاغفاءات) التي يوجدها البرنامج، أو فرض غرامات أو عقوبات أخرى على أساس الانبعاثات الزائدة.

- الجهات التنظيمية وصناع القرار في حالة برنامج الإفصاح التنظيمي. وقد تتعلق احتياجاتهم المعلوماتية بمتابعة مدى الالتزام ببرنامج الإفصاح، وبنطاق واسع من قرارات السياسة الحكومية المرتبطة بالتحفيظ من حدة تغير المناخ والتكيف معه، والتي تعتمد عادة على المعلومات المجمعة.
- الإدارة والمكلفوون بالحكومة في المنشآة الذين يستخدمون معلومات معينة حول الانبعاثات لاتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية، مثل الاختيار بين التقنيات البديلة وقرارات الاستثمار وبيع الاستثمار، ربما تحسباً لبرنامج إفصاح تنظيمي أو الدخول في برامج للتعامل التجاري مع الانبعاثات.
- وقد لا يكون المحاسب القانوني قادرًا على تحديد جميع الأشخاص الذين سوف يقرؤون تقرير التأكيد، وبخاصة عندما يوجد عدد كبير من الناس الذي يستطعون الوصول إليه. وفي هذه الحالات، وبخاصة عند وجود قراء محتملين من المرجح أن يكون عندهم اهتمامات واسعة النطاق فيما يتعلق بالانبعاثات، فقد يتم حصر المستخدمين المستهدفين على أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الاهتمامات المشتركة والمهمة. ويمكن تحديد المستخدمين المستهدفين بعدة طرق، على سبيل المثال، من خلال إبرام اتفاقية بين المحاسب القانوني والطرف المتعاقد أو بموجب الأنظمة أو اللوائح.
- ٤٨. تصدر الأحكام المتعلقة بالأهمية النسبية في ضوء الظروف المحيطة، وتتأثر بكل من العوامل الكمية والنوعية. وينبغي ملاحظة أن القرارات التي تتعلق بالأهمية النسبية لا تتأثر بمستوى التأكيد، أي أن الأهمية النسبية لارتباط التأكيد المعقول هي نفس الأهمية النسبية لارتباط التأكيد المحدود.
- ٤٩. غالباً ما يتم تطبيق نسبة مئوية على مقياس مرجعي مختار كنقطة بداية في تحديد الأهمية النسبية. وتشمل العوامل التي قد تؤثر على تحديد المقياس المرجعي المناسب والنسبة المئوية المناسبة ما يلي:

 - العناصر المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري (على سبيل المثال، انبعاثات النطاق (١) والنطاق (٢) والنطاق (٣) والبنود المستقطعة من الانبعاثات وعمليات الإزالة). إن المقياس المرجعي الذي قد يكون مناسباً، حسب الظروف المحددة، هو عبارة عن إجمالي الانبعاثات التي يتم التقرير عنها، أي مجموع انبعاثات النطاق (١) والنطاق (٢) والنطاق (٣) قبل طرح أي بنود مستقطعة للانبعاثات أو انبعاثات مزالة. ترتبط الأهمية النسبية بالانبعاثات التي يشملها استنتاج المحاسب القانوني. لذلك، عندما لا يعطي استنتاج المحاسب القانوني جمل قائمة الاحتباس الحراري، فإنه يتم تحديد الأهمية النسبية فيما يتعلق فقط بذلك الجزء الخاص من قائمة الاحتباس الحراري الذي يعطيه استنتاج المحاسب القانوني كما لو كان عبارة عن مجمل قائمة الاحتباس الحراري.
 - كمية نوع محدد من الانبعاثات أو طبيعة إفصاح محدد. وفي بعض الحالات، توجد أنواع معينة من الانبعاثات أو الإفاصحات التي تعد فيها التحريفات الجوهرية التي تكون ذات مقدار أقل أو أكثر من الأهمية النسبية لقائمة الاحتباس الحراري بمجملها تحريفات مقبولة. فعلى سبيل المثال، قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب تحديد أهمية أصغر أو أكبر للانبعاثات الناتجة من دولة معينة أو من غاز أو نطاق أو مرفق معين.
 - كيفية عرض قائمة الاحتباس الحراري للمعلومات ذات العلاقة، على سبيل المثال، ما إذا كانت تشمل على مقارنة معينة للانبعاثات مع الفترة (الفترات) السابقة أو مع سنة الأساس أو "حد أعلى معين، وفي تلك الحالة قد يكون تحديد الأهمية النسبية فيما يتعلق بالمعلومات المقارنة أحد الاعتبارات الملائمة. وحيثما يكون "الحد الأعلى" ملائماً، فإنه يمكن تحديد الأهمية النسبية فيما يتعلق بتخصيص المنشأة للحد الأعلى إذا كان أقل من الانبعاثات التي يتم التقرير عنها.

- التقلب النسبي للانبعاثات. فعلى سبيل المثال، إذا تفاوتت الانبعاثات بشكل كبير من فترة إلى أخرى، فقد يكون من المناسب تحديد الأهمية النسبية مقارنة بالطرف السفلي من نطاق التذبذب حتى وإن كانت الفترة الحالية أعلى.

- متطلبات الضوابط المنطبقية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تحدد الضوابط المنطبقية حدًّا معيناً للدقة ويمكن أن تشير إليه على أنه هو الأهمية النسبية. فعلى سبيل المثال، قد تنص الضوابط على توقع بأن يتم قياس الانبعاثات باستخدام نسبة مئوية يتم التنص على أنها "حد الأهمية النسبية". وحيثما يكون هذا هو الحال، فإن الحد الذي تضعه الضوابط يوفر إطاراً مرجعياً للمحاسب القانوني في تحديد الأهمية النسبية للارتباط.

٤٠. قد تشمل العوامل النوعية ما يلي:

- مصادر الانبعاثات.
- أنواع الغازات المشمولة.
- السياق الذي تستخدم فيه المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري (على سبيل المثال، ما إذا كانت المعلومات هي لغرض الاستخدام في برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات، أو لتقديرها لمنظم ما، أو لتضمينها في تقرير الاستدامة الذي يوزع على نطاق واسع؛ وأنواع القرارات التي من المرجح أن يتخذها المستخدمون المستهدفون).

- ما إذا كان هناك نوع واحد أو أكثر من الانبعاثات أو الإفصاحات التي يركز عليها المستخدمون المستهدفون، على سبيل المثال، الغازات التي تستترنف طبقة الأوزون بالإضافة إلى مساهمتها في تغير المناخ.

- طبيعة المنشأ، واستراتيجيتها المتعلقة بتغير المناخ والتقدم الذي تحرزه نحو تحقيق الأهداف ذات العلاقة.

- الصناعة والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تعمل فيها المنشأة.

إعادة النظر مع التقدم في الارتباط (راجع: الفقرة ٢٢)

٤١. قد تحتاج الأهمية النسبية إلى إعادة نظر نتيجة تغير الظروف خلال الارتباط (على سبيل المثال، التصرف بجزء رئيسي من أعمال المنشأة) أو نتيجة معلومات جديدة أو تغير معين في فهم المحاسب القانوني للمنشأة وعملياتها بسبب تنفيذ الإجراءات. فعلى سبيل المثال، قد يصبح من الواضح خلال الارتباط احتمال أن تختلف الانبعاثات الفعلية بشكل كبير عن تلك المستخدمة ميدانياً لتحديد الأهمية النسبية. وإذا استنتج المحاسب القانوني خلال الارتباط أن المستوى المناسب للأهمية النسبية لقائمة الاحتباس الحراري (ومستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأنواع محددة من الانبعاثات أو الإفصاحات، حيثما يكون ذلك منطبقاً) سيكون أقل من ذلك المحدد ميدانياً، فقد يكون من الضروري إعادة النظر في الأهمية النسبية للأداء وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية.

- فهم المنشأة وبيتها بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة وتحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقديرها (راجع: الفقرات ٢٣ – ٢٦)

٥٢٤. يستخدم المحاسب القانوني الحكم المهني لتحديد مدى الفهم وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لتحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقديرها، الازمة للوصول إلى تأكيد معقول أو محدود، بحسب مقتضى الحال. ويتمثل الاهتمام الرئيسي للمحاسب القانوني فيما إذا كان الفهم الذي تم التوصل إليه وتحديد المخاطر وتقديرها كافياً لتحقيق الهدف المنصوص عليه في هذا المعيار. إن عمق الفهم المطلوب من المحاسب القانوني أقل من ذلك الذي تملكه الإدارة في إدارة المنشأة، كما أن عمق الفهم وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لتحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقديرها في ارتباط التأكيد المحدود هي أقل منها في ارتباط التأكيد المعقول.

٥٣١. إن التوصل إلى فهم معين وتحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقديرها هي عملية متكررة. ولا تتوفر إجراءات التوصل إلى فهم للمنشأة وبينها وتحديد مخاطر التحرير الجوهرى وتقديرها بحد ذاتها ما يكفي من الأدلة المناسبة التي يستند إليها استنتاج التأكيد.

عدم التأكيد (راجع: الفقرتين ٢٣(ب)(١)ج، ٦٦(هـ))

٤٥. من النادر أن تكون عملية قياس كمية الاحتباس الحراري دقيقة بنسبة ١٠٠ % بسبب:

(أ) عدم التأكيد العلمي: ينشأ ذلك بسبب المعرفة العلمية غير الكاملة حول قياس الاحتباس الحراري. فعلى سبيل المثال، فإن معدل احتجاز الاحتباس الحراري في الأحواض البيولوجية وقيم "الاحتباس الحراري المحتمل" التي تستخدم لجمع انبعاثات الغازات المختلفة والتقرير عنها على أنها معادلات لغاز ثاني أوكسيد الكربون تخضع للمعرفة العلمية غير الكاملة. وتقع درجة تأثيرات عدم التأكيد العلمي على قياس كمية الانبعاثات المبلغ عنها خارج سيطرة المنشأة. ومع ذلك، فإن إمكانية أن يؤدي عدم التأكيد العلمي إلى تفاوتات غير معقولة في الانبعاثات التي يتم التقرير عنها، يمكن القليل منها من خلال استخدام ضوابط تتنص على افتراضات علمية محددة ليتم استخدامها في إعداد قائمة الاحتباس الحراري، أو عوامل محددة تجسد تلك الافتراضات؛

(ب) عدم تأكيد التقدير (أو القياس): ينتج ذلك من عمليات القياس والحساب التي تستخدم في قياس كمية الانبعاثات ضمن حدود المعرفة العلمية القائمة. وقد يتعلّق عدم تأكيد التقدير ببيانات التي يعتمد عليها تقدير معين (على سبيل المثال، يمكن أن يتعلّق بحالات عدم التأكيد الملازمة في أدوات القياس المستخدمة) أو بالطريقة، بما في ذلك النموذج عندما يكون منطبقاً المستخدم في إجراء التقويم (أحياناً يُعرف بعدم تأكيد العامل والنماذج، على التوالي). وفي الغالب تتحكم المنشأة في درجة عدم تأكيد التقدير. وقد ينطوي القليل من درجة عدم تأكيد التقدير على تكاليف مرتفعة.

٤٥. إن حقيقة أن قياس كمية انبعاثات المنشأة يخضع لعدم التأكيد لا تعني أن انبعاثات المنشأة غير مناسبة كموضوع لتقدير التأكيد. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب الضوابط المنطبقة احتساب انبعاثات النطاق (٢) من الكهرباء بواسطة تطبيق عامل انبعاثات محدد على عدد ساعات الكيلو واط المستهلكة. وسوف يعتمد عامل الانبعاثات المحدد على افتراضات ونماذج قد لا تكون صحيحة في جميع الظروف. ومع ذلك، فإنه طالما كانت الافتراضات والنماذج معقولة في الظروف المحددة ومفصح عنها بشكل كافٍ، فإنه يمكن عادة تقديم تأكيد على المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري.

٤٦. قد تتم مقابلة الوضع المذكور في الفقرة ٤٥ مع قياس الكبيات وفقاً للضوابط التي تستخدم النماذج والافتراضات المبنية على الظروف المختلفة للمنشأة. ومن المحتمل أن ينتج عن استخدام نماذج وافتراضات خاصة بالمنشأة قياس للكبيات بدقة أكثر من استخدام، على سبيل المثال، متوسط عوامل الانبعاثات لصناعة معينة؛ ومن المحتمل أيضاً أن ينشأ عن ذلك مخاطر إضافية للتحريفات الجوهرية فيما (٤٠) معيار ارتباطات التأكيد ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

يخص كيفية الوصول إلى النماذج والافتراضات الخاصة بالمنشأة. وحسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٥٥، فإنه طالما أن الافتراضات والنماذج معقولة في الظروف المحددة ومفصح عنها بشكل كافٍ، فإنه يمكن عادة تقديم تأكيد على المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري.

٥٧. في بعض الحالات، قد يقر المحاسب القانوني أنه من غير المناسب القيام بارتباط التأكيد إذا كان تأثير عدم التأكيد على المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري عالياً جداً. وقد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما تكون نسبة كبيرة من انبعاثات المنشأة التي تم التقرير عنها ناتجة عن مصادر التسربات (انظر الفقرة ٨٠) التي لا يتم مراقبتها وعندما تكون طرق التقرير غير متطورة بشكل كافٍ، أو عندما تكون نسبة كبيرة من عمليات الإزالة للمنشأة التي تم التقرير عنها تتناسب إلى الأحواض البيولوجية. وينبغي الإشارة إلى أن القرارات المتعلقة بالقيام بارتباط التأكيد في هذه الظروف لا تتأثر بمستوى التأكيد، أي إذا كانت غير مناسبة لارتباط التأكيد المعقول، فإنها غير مناسبة لارتباط التأكيد المحدود، والعكس صحيح.

٥٨. إن النقاش الوارد في الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري بشأن طبيعة وأسباب وتأثيرات حالات عدم التأكيد التي تؤثر على قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة يتبناه المستخدمين المستهدفين إلى حالات عدم التأكيد المصاحبة لقياس كمية الانبعاثات. ويمكن أن يكون هذا مهماً على وجه الخصوص عندما لا يحدد المستخدمون المستهدفون الضوابط التي يجب استخدامها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون قائمة الاحتباس الحراري متاحة لقطاع واسع من المستخدمين المستهدفين حتى وإن تم تطوير الضوابط المستخدمة لغرض تنظيمي محدد.

٥٩. وبما أن عدم التأكيد سمة مهمة لجميع قوائم الاحتباس الحراري، فإن الفقرة ٢٦(هـ) تتطلب أن يتم الإشارة إليه في تقرير التأكيد بصرف النظر عما تشمله الإيضاحات، إن وجدت، في الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري (١٩).

المنشأة وبيتها

انقطاع العمليات (راجع: الفقرة ٢٣(ب)(٣)):

٦٠. قد تشمل الانقطاعات حوادث معينة مثل الإيقاف المؤقت للعمل والذي قد يحدث فجأة أو قد يتم التخطيط له، على سبيل المثال، كجزء من جدول الصيانة. وفي بعض الحالات، قد تكون طبيعة العمليات متقطعة، على سبيل المثال، عندما يستخدم أحد المراقب في فترات الذروة فقط.

استراتيجيات وأهداف تغيير المناخ (راجع: الفقرة ٢٣(هـ)):

٦١. إن الأخذ في الحسبان لاستراتيجية تغيير المناخ الخاصة بالمنشأة، إن وجدت، والمخاطر الاقتصادية والتقطيمية والمادية وال المتعلقة بالسمعة ذات الصلة قد تساعد المحاسب القانوني في تحديد مخاطر التحرير الجوهري. فعلى سبيل المثال، إذا قدمت المنشأة تعهدات تفيد بأنها سوف تكون في وضع حيادي لانبعاثات الكربون، فقد يوفر ذلك حافزاً للتصرير عن انبعاثات أقل من الواقع بما يجعل الهدف وكأنه قد تحقق ضمن الإطار الزمني المعلن عنه. وعلى العكس من ذلك، إذا توقعت المنشأة أن تخضع مستقبلاً لبرنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات، فقد يوفر ذلك في نفس الوقت حافزاً للتصرير عن انبعاثات أكثر من الواقع لزيادة فرصة استسلام المنشأة قدرأً أكبر من الإعفاءات في بداية البرنامج.

إجراءات التوصل إلى فهم المنشأة وتحديد مخاطر التحرير الجوهري وتقديرها (راجع: الفقرة ٢٤)

٦٢١. على الرغم من أن المحاسب القانوني مطالب بتنفيذ جميع الإجراءات الواردة في الفقرة ٢٤ في سياق توصله إلى الفهم المطلوب للمنشأة، إلا أنه لا يلزمه تنفيذها جميعاً لكل جانب من جوانب ذلك الفهم.

الإجراءات التحليلية للتوصيل إلى فهم للمنشأة وبيتها وتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقيمها (راجع: الفقرة (٢٤)(ب))

٦٣. إن الإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها للتوصيل إلى فهم للمنشأة وبيتها وتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقيمها قد تحدد جوانب المنشأة التي لم يكن المحاسب القانوني على علم بها وقد تساعد في تقييم مخاطر التحريف الجوهرى من أجل توفير أساس لتصميم وتطبيق استجابات للمخاطر المقيمة. وقد تشمل الإجراءات التحليلية، على سبيل المثال، مقارنة انتهاكات الاحتباس الحراري الصادرة من مراقب مختلفاً مع أرقام الإنتاج لهذه المراقب.

٦٤. قد تساعد الإجراءات التحليلية على تحديد وجود أحداث غير عادية ومبالغ ونسب واتجاهات قد تشير إلى أمور لها أثار على الارتباط. وقد تساعد العلاقات المكتشفة غير العادية أو غير المتوقعة المحاسب القانوني في تحديد مخاطر التحريف الجوهرى.

٦٥. ومع ذلك، فإنه عندما تستخدم هذه الإجراءات التحليلية البيانات التي يتم تجميعها عند مستوى عالٍ (قد يكون هذا هو الحال بالنسبة للإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها للتوصيل إلى فهم للمنشأة وبيتها وتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقيمها)، فإن نتائج هذه الإجراءات التحليلية توفر فقط مؤشراً أولياً عاماً حول مدى وجود تحريف جوهرى. وبناءً عليه، في مثل هذه الحالات، فإن اعتبار الأدلة الأخرى التي تم جمعها عند تحديد مخاطر التحريف الجوهرى مع نتائج هذه الإجراءات التحليلية قد تساعد المحاسب القانوني في فهم وتقويم نتائج الإجراءات التحليلية.

الملاحظة والتقصي (راجع: الفقرة ٢٤(ج))

٦٦. تتكون الملاحظة من النظر إلى آلية معينة أو إجراء معين ينفذ الآخرون، على سبيل المثال، ملاحظة المحاسب القانوني لجهاز مراقبة أثناء معايرته من قبل موظفي المنشأة، أو لتنفيذ أدوات الرقابة. وتتوفر الملاحظة أدلة حول تنفيذ الآلية أو الإجراء، ولكنها تقتصر على الوقت الذي تجرى فيه، ومحدودة بحقيقة أن كون العمل تحت الملاحظة قد يؤثر على كيفية تنفيذ الآلية أو الإجراء.

٦٧أ. ينطوي التقصي على ما يلي:

(أ) فحص السجلات أو الوثائق، سواء كانت داخلية أو خارجية، أو في شكل ورقي أو إلكتروني أو في أي شكل آخر، على سبيل المثال، سجلات معايرة أحد أجهزة الرقابة. ويوفّر التقصي عن السجلات والوثائق أدلة بدرجات متفاوتة من إمكانية الاعتماد، بحسب طبيعتها ومصدرها، وعن فاعلية أدوات الرقابة على إنتاج السجلات والوثائق الداخلية؛ أو

(ب) فحص مادي، على سبيل المثال، جهاز معايرة.

٦٨. قد تدعم الملاحظة والتقصي الاستفسارات من الإداره والآخرين، وقد توفر أيضاً معلومات حول المنشأة وبيتها. وتشمل الأمثلة على مثل هذه الإجراءات الملاحظة والتقصي عما يلي:

• عمليات المنشأة. ملاحظة الآليات والمعدات بما في ذلك معدات الرقابة، في مراقب قد تكون ذات صلة على وجه الخصوص عندما يتم تضمين انتهاكات النطاق (١) في قائمة الاحتباس الحراري.

- الوثائق (مثل استراتيجيات وخطط تقليل الانبعاثات) والسجلات (مثل سجلات المعايرة ونتائج من مختبرات الفحص) وأدلة العمل التي تعرض بالتفصيل معلومات حول إجراءات جمع المعلومات وأدوات الرقابة الداخلية.
- التقارير المعدة للإدارة أو المكلفين بالحكومة، مثل التقارير الداخلية أو الخارجية فيما يتعلق بأنظمة الإدارة البيئية الخاصة بالمنشأة.
- التقارير المعدة من قبل الإدارة (مثل التقارير الإدارية الرباعية) ومن قبل المكلفين بالحكومة (مثل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة).

التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية في المنشأة (راجع: الفقرات ٢٥ - ٢٦)

٦٩١. في ارتباط التأكيد المحدود، لا يلزم المحاسب القانوني التوصل إلى فهم لجميع مكونات الرقابة الداخلية في المنشأة والمتعلقة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها كما هو مطلوب في ارتباط التأكيد المعمول. وبالإضافة إلى ذلك، لا يلزم المحاسب القانوني تقويم تصاميم أدوات الرقابة وتحديد ما إذا كانت قد تم تطبيقها. ولذلك، فإنه في ارتباط التأكيد المحدود -وإن كان من المناسب غالباً الاستفسار من المنشأة عن أنشطة الرقابة ومتابعة أدوات الرقابة ذات الصلة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها-. فلن يكون من الضروري في الغالب التوصل إلى فهم تفصيلي لمكونات أدوات الرقابة الداخلية في المنشأة.
٦٧٠. إن فهم المحاسب القانوني لمكونات الرقابة الداخلية ذات الصلة قد يثير حالات شك حول توفر ما يكفي من الأدلة المناسبة للمحاسب القانوني لاستكمال الارتباط. فعلى سبيل المثال، (انظر أيضاً الفقرات ١٧١ - ٧٢١، ٩٢١ - ٩٣١، والفقرة ٩٦١):
- قد تكون المخاوف بشأن نزاهة أولئك الذين يعدون قائمة الاحتباس الحراري مخاوف جدية إلى الدرجة التي تدفع المحاسب القانوني إلى استنتاج أن خطر سوء عرض الإدارة في قائمة الاحتباس الحراري عالٍ إلى درجة لا يمكن معها تنفيذ الارتباط.
 - قد تؤدي المخاوف بشأن حالة سجلات المنشأة وإمكانية الاعتماد عليها إلى أن يقرر المحاسب القانوني أنه من غير المرجح أن يتتوفر ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم الاستنتاج غير المعدل على قائمة الاحتباس الحراري.

أنشطة الرقابة ذات الصلة بالارتباط (راجع: الفقرة ٢٥(د)):

٦٧١. إن حكم المحاسب القانوني بشأن ما إذا كانت أنشطة رقابة محددة ذات صلة بالارتباط قد يتأثر بمستوى تقديم وتوثيق نظم معلومات المنشأة وتابعه الرسمي، بما في ذلك البيانات الأعمالي ذات العلاقة، المتصلة بالتقدير عن الانبعاثات. ومع تطور التقرير عن الانبعاثات، فإنه من الممكن توقيع أن يتتطور أيضاً مستوى تقديم وتوثيق ورسمية أنظمة المعلومات وأنشطة الرقابة ذات العلاقة المرتبطة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها.
٦٧٢. في المنشآت الصغيرة جداً أو أنظمة المعلومات غير المتقدمة، من المرجح أن تكون أنشطة الرقابة المحددة بدائية بشكل كبير وأقل توثيقاً، وقد توجد فقط بشكل غير رسمي. وعندما يكون هذا هو الحال، فإنه من غير المرجح أن يحكم المحاسب القانوني بضرورة فهم أنشطة الرقابة المحددة من أجل تقييم مخاطر التحرير الجوهري وتصميم إجراءات إضافية تستجيب للمخاطر المقيمة. ومن جهة أخرى، وفي بعض البرامج الخاضعة للتنظيم، قد يلزم توثيق نظام المعلومات وأنشطة الرقابة بشكل رسمي والمصادقة

على تصميمها من قبل المنظم. ومع ذلك فإنه حتى في بعض هذه الحالات، قد لا يمكن توثيق جميع البيانات المتدايرة ذات الصلة وأدوات الرقابة المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المرجح بشكل أكبر أن تكون أنشطة الرقابة التي تتعلق بجمع بيانات المصدر من المتابعة المستمرة، أنشطة متطرفة ومؤقتة بشكل جيد وأكثر رسمية من أنشطة الرقابة التي تتعلق بالمعالجة اللاحقة للبيانات والتغیر عنها (انظر أيضاً الفقرات ٩٢١، ٩٣١، ٩٢٠ – ٩١٦).

الارتباطات الأخرى التي تتفق لصالح المنشأة (راجع: الفقرة ٢٧)

٧٣. قد ترتبط المعلومات التي يمكن الحصول عليها من ارتباطات أخرى تتفق لصالح المنشأة، على سبيل المثال، بجوانب تتعلق ببيئة الرقابة في المنشأة.

تنفيذ الإجراءات في الموقع ضمن مرفق المنشأة (راجع: الفقرة ٣١)

٧٤. إن القيام باللحظة والتقصي بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات أخرى في الموقع ضمن مرفق معين (غالباً ما يشار إليها بلفظ "زيارة الموقع") قد يكون أمراً مهماً في بناء الفهم حول المنشأة الذي يطهوره المحاسب القانوني من خلال القيام بإجراءات في المكتب الرئيسي. ونظرًا لأنه يمكن التوفيق بأن فهم المحاسب القانوني للمنشأة وتحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها يعد أكثر شمولية لارتباط التأكيد المعمول منه لارتباط التأكيد المحدود، فإن عدد المرافق التي يتم فيها تنفيذ الإجراءات في الموقع يكون عادةً أكبر في حال ارتباط التأكيد المعمول من عددها في حال ارتباط التأكيد المحدود.

٧٥. يمكن تنفيذ الإجراءات في الموقع ضمن مرفق معين (أو تكليف محاسب قانوني آخر للقيام بهذه الإجراءات نيابة عن المحاسب القانوني) كجزء من التخطيط، عند القيام بإجراءات لتحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها أو عند الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة. وغالباً ما يعد القيام بإجراءات في المرافق المهمة أمراً ضرورياً بشكل خاص لعملية يجري تنفيذها للمرة الأولى عند النظر في اكتمال مصادر النطاق (١) والأحواض المشمولة في قائمة الاحتباس الحراري، وعند إثبات ما إذا كانت أنظمة جمع ومعالجة البيانات وأساليب التقدير الخاصة بالمنشأة مناسبة بالنسبة إلى الآليات المادية الأساسية وحالات عدم التأكيد ذات العلاقة.

٧٦. حسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٧٤، قد يُعد القيام بإجراءات في الموقع ضمن مرفق معين أمراً مهماً في بناء الفهم الذي يطهوره المحاسب القانوني حول المنشأة من خلال القيام بإجراءات في المكتب الرئيسي. وبالنسبة للعديد من ارتباطات التأكيد المعمول، سوف يحكم المحاسب القانوني أيضاً بأنه من الضروري القيام بإجراءات في الموقع ضمن كل مرفق مهم للاستجابة لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة، وخصوصاً عندما تمتلك المنشأة مراقبة مهمة ذات انتهايات النطاق (١). وبالنسبة لارتباط التأكيد المحدود عندما تملك المنشأة عدداً من المرافق المهمة ذات انتهايات النطاق (١)، فقد لا يكون من الممكن الحصول على مستوى تأكيد ذي مغزى بدون تنفيذ المحاسب القانوني لإجراءات في مجموعة مختارة من المرافق المهمة. وعندما تمتلك المنشأة مراقبة مهمة ذات انتهايات النطاق (١) ويحدد المحاسب القانوني أنه لا يمكن تنفيذ إجراءات فاعلة وكافية في الموقع ضمن المرفق من قبله (أو من قبل محاسب قانوني آخر بالنيابة عنه)، فقد تشمل الإجراءات البديلة واحداً أو أكثر مما يلي:

- فحص وثائق المصدر والرسومات البيانية لتدفق الطاقة والرسومات البيانية لتدفق المواد.
- تحليل ردود الاستبيان من قبل إدارة المرفق.
- معاينة صور الأقمار الصناعية للمرفق.

٧٧٦. من أجل الحصول على تعطية مناسبة لمجموع الانبعاثات، وبخاصة في ارتباط تأكيد معقول، فقد يقرر المحاسب القانوني أنه من المناسب تنفيذ إجراءات في الموقع ضمن مجموعة مختارة من المرافق غير المهمة. وتشمل العوامل التي قد تكون ذات صلة بهذا القرار ما يلي:

• طبيعة الانبعاثات في مراقب مختلف، فعلى سبيل المثال، فإنه من المرجح بشكل أكبر أن يختار المحاسب القانوني زيارة مرفق ذي انبعاثات النطاق (١) بدلاً من زيارة مرفق ذي انبعاثات النطاق (٢) فقط. وفي الحال الأخيرة، من المرجح أن يكون فحص فوائير الطاقة في المكتب الرئيسي مصدراً رئيسياً للأدلة.

• عدد وحجم المرافق، ومساهمتها في إجمالي الانبعاثات.

• ما إذا كانت المرافق تستخدم آليات مختلفة أو الآليات تستخدم تقنيات مختلفة. وحيثما يكون هذا هو الحال، فقد يكون من المناسب القيام بإجراءات في الموقع ضمن مجموعة مختارة من المرافق التي تستخدم الآليات أو تقنيات مختلفة.

• الطرق التي تُستخدم في مراقب مختلفة لجمع معلومات الانبعاثات.

• خبرة الموظفين المعينين في المراقب المختلفة.

• تنويع اختيار المراقب مع مرور الوقت.

المراجعة الداخلية (راجع: الفقرة (٣٢))

٧٨١. من المرجح أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية بالمنشأة ذات صلة بالارتباط إذا كانت طبيعة مسؤوليات وأنشطة وظيفة المراجعة الداخلية مرتبطة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها وكان المحاسب القانوني يتوقع أن يستخدم عمل وظيفة المراجعة الداخلية لتعديل طبيعة أو توقيت، أو تخفيض مدى الإجراءات التي سيتم تنفيذها.

مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى قائمة الاحتباس الحراري (راجع: الفقرات (٣٣) - (٣٤) - (٣٥))

٧٩١. تشير مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى قائمة الاحتباس الحراري إلى المخاطر التي ترتبط بشكل شامل بقائمة الاحتباس الحراري بمجمله. وهذا النوع من المخاطر ليس بالضرورة مخاطر يمكن تحديدها بنوع معين من الانبعاثات أو مستوى معين من الإقصادات، ولكنها تمثل الظروف التي قد تزيد من مخاطر التحريف الجوهرى بشكل عام، على سبيل المثال، من خلال تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية. وقد تكون مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى قائمة الاحتباس الحراري ذات صلة بشكل خاص باعتبار المحاسب القانوني لمخاطر التحريف الجوهرى الناتجة عن الغش.

٨٠. قد تنشأ المخاطر على مستوى قائمة الاحتباس الحراري بشكل خاص من بيئة الرقابة الضعيفة. فعلى سبيل المثال، فإن عيوباً مثل قلة كفاءة الإدارة قد يكون لها أثر عام على قائمة الاحتباس الحراري، وقد يحتاج لاستجابة عامة من قبل المحاسب القانوني. وقد تشمل المخاطر الأخرى للتحريف الجوهرى على مستوى قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، ما يلي:

• آليات غير كافية أو غير مراقبة بشكل جيد أو غير موثقة بشكل جيد لجمع البيانات وقياس كمية الانبعاثات وإعداد قوائم الاحتباس الحراري.

• قلة كفاءة الموظفين في جمع البيانات وقياس كمية الانبعاثات وإعداد قوائم الاحتباس الحراري.

• قلة مشاركة الإدارة في قياس كمية الانبعاثات وإعداد قوائم الاحتباس الحراري.

- الإخفاق في تحديد جميع مصادر الانبعاثات الحرارية بدقة.
 - خطر الغش، على سبيل المثال، فيما يتعلق بأسواق مبادلة الانبعاثات.
 - تقديم معلومات تغطي الفترات السابقة لم يتم إعدادها على أساس متسق، على سبيل المثال، بسبب الحدود المترتبة أو التغيرات في منهجيات القياس.
 - تقديم عرض مضلل للمعلومات في قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، تسليط الضوء على نحو غير ملائم على البيانات أو الاتجاهات المواتية بشكل خاص.
 - طرق قياس الكميات وسياسات التقرير غير المتسقة، بما في ذلك الطرق المختلفة لتعيين الحدود التنظيمية في المرافق المختلفة.
 - أخطاء في تحويل الوحدات عند توحيد المعلومات من المرافق.
 - الإفصاح غير الكافي عن حالات عدم التأكيد العلمية والافتراضات الرئيسية فيما يخص التقديرات.
- استخدام الإقرارات (راجع: الفرات ٣٣(ب)-٣٣(ب))
٨١. تستخدم الإقرارات من قبل المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المعقول، ويمكن استخدامها في ارتباط التأكيد المحدود للنظر في الأنواع المختلفة للتحريفات الجوهرية المحتملة حدوثها.
٨٢. عند الإلقاء بأن قائمة الاحتباس الحراري تتفق مع الضوابط المنطبقة، فإن المنشأة تقدم إقرارات بشكل ضمني أو صريح فيما يتعلق بقياس كمية الانبعاثات وعرضها والإفصاح عنها. وتدرج الإقرارات ضمن الفئات الآتية وقد تتخذ الأشكال الآتية:
- (أ) إقرارات حول قياس كمية الانبعاثات للفترة الخاضعة للتأكيد:
 - (١) الحدوث – الانبعاثات التي تم تسجيلها قد حدثت وترتبط بالمنشأة.
 - (٢) الالكمال – تم تسجيل جميع الانبعاثات التي كان من المفترض تسجيلها (انظر الفرات ٣٠-٣٤ لمناقشة الالكمال فيما يخص النطاقات المختلفة).
 - (٣) الدقة – تم تسجيل قياس كمية الانبعاثات بشكل مناسب.
 - (٤) الحد الفاصل – تم تسجيل الانبعاثات في فترة التقرير الصحيحة.
 - (٥) التصنيف – تم تسجيل الانبعاثات ضمن الأنواع الملائمة.
 - (ب) إقرارات حول العرض والإفصاح:
 - (١) الحدوث والمسؤولية – الانبعاثات المفصح عنها والأمور الأخرى حدثت فعلاً وترتبط بالمنشأة.
 - (٢) الالكمال – تم تضمين جميع الإفصاحات التي ينبغي تضمينها في قائمة الاحتباس الحراري.
 - (٣) التصنيف والفهم – تم عرض المعلومات الخاصة بالانبعاثات ووصفها بشكل مناسب، وتم التعبير عن الإفصاحات بشكل واضح.
 - (٤) الدقة وقياس الكثيارات – تم الإفصاح بشكل مناسب عن قياس كمية الانبعاثات والمعلومات ذات العلاقة المضمنة في قائمة الاحتباس الحراري.

(٥) الاتساق- تنسق سياسات قياس الكميات مع تلك المطبقة في الفترة السابقة، أو أن التغيرات مبررة وتم تطبيقها بشكل سليم والإفصاح عنها بشكل كافٍ؛ والمعلومات المقارنة، إن وجدت، هي التي تم التقرير عنها في الفترة السابقة أو قد أعيد عرضها بشكل مناسب.

الاعتماد على الرقابة الداخلية (راجع: الفقرة ٣٣)

٨٣. إذا تضمن تقييم المحاسب القانوني لمخاطر التحرير الجوهرى على مستوى الإقرارات توقع بأن أدوات الرقابة تعمل بفاعلية (أى ينوي المحاسب القانوني أن يعتمد على الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى)، فإنه يُطلب من المحاسب القانوني بموجب الفقرة ٣٨ تصميم وتنفيذ اختبارات للفاعلية التشغيلية لهذه الأدوات الرقابية.

أسباب مخاطر التحرير الجوهرى (راجع: الفقرة ٣٤)

العش (راجع: الفقرتين ٢٨، ٣٤))

٨٤. يمكن أن تنشأ التحريرات في قائمة الاحتباس الحراري إما من الغش أو الخطأ. ويكون عامل التمييز بين الغش والخطأ هو ما إذا كان التصرف الأساسي الذي أدى إلى التحرير في قائمة الاحتباس الحراري مقصوداً أو غير مقصود.

٨٥. قد تنشأ محفزات التحرير المقصود في قائمة الاحتباس الحراري إذا كانت على سبيل المثال نسبة كبيرة من تعويضات أولئك المعنين بشكل مباشر بآلية التقرير عن الانبعاثات، أو الذين لديهم الفرصة للتأثير عليها، تعتمد على تحقيق أهداف طموحة أكثر من اللازم للاحتباس الحراري. وحسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٦١، قد تنشأ حواجز أخرى للتصريح عن انبعاثات أقل من الواقع أو المبالغة في التصريح عن انبعاثات أكثر من الواقع، من استراتيجية تغير المناخ الخاصة بالمنشأة، إن وجدت، ومن المخاطر الاقتصادية والتنظيمية والمادية وال المتعلقة بالسمعة ذات الصلة.

٨٦. بالرغم من أن الغش مفهوم قانوني واسع، إلا أن المحاسب القانوني معنى لأغراض هذا المعيار بالغش الذي يسبب تحريراً جوهرياً في قائمة الاحتباس الحراري. وعلى الرغم من أن المحاسب القانوني قد يشتبه بحدوث غش أو، في حالات نادرة، قد يحدد حدوث الغش، إلا أنه لا يصدر قرارات قانونية حول ما إذا كان الغش قد حدث فعلاً.

عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح (راجع: الفقرتين ٣٤(ب)، ٧٨(ج))

٨٧. يميز هذا المعيار مسؤوليات المحاسب القانوني فيما يخص الالتزام بفتنيين مختلفتين من الأنظمة واللوائح على النحو الآتي:

(أ) أحكام الأنظمة واللوائح التي تُعرف عموماً بأن لها تأثير مباشر على تحديد المبالغ والإفصاحات المهمة في قائمة الاحتباس الحراري بحيث تحدد الكميات والإفصاحات التي يتم التقرير عنها في قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة. وتنطلب الفقرة ٣٤(ب) من المحاسب القانوني النظر في احتمال وجود تحريرات جوهرية نتيجة عدم الالتزام بأحكام هذه الأنظمة واللوائح عند تنفيذ الإجراءات التي تتطلبها الفقرة ٣٣ أو ٣٣؛

(ب) الأنظمة واللوائح الأخرى التي ليس لها تأثير مباشر على تحديد الكميات والإفصاحات في قائمة الاحتباس الحراري، ولكن قد يعد الالتزام بها أمراً أساسياً للجوانب التشغيلية للأعمال، أو لقدرة المنشأة على مواصلة عملها، أو لتجنب عقوبات جوهرية (على سبيل المثال، الالتزام بشروط رخصة

تشغيلية معينة أو الالتزام بالأنظمة البيئية. ويُعد الحفاظ على نزعة الشك المهني طوال مسار الارتباط، بحسب ما يقتضي معيار ارتباطات التأكيد^(٢٠)، أمراً مهماً في سياق التتبه إلى احتمال أن الإجراءات المطبقة بغرض تكوين استنتاج عن قائمة الاحتباس الحراري قد ثافت انتباه المحاسب القانوني إلى حالات عدم التزام محددة أو اشتباه في عدم الالتزام بهذه الأنظمة واللوائح.

الأسباب الأخرى لمخاطر التحريف الجوهرى (راجع: الفقرة ٣٤):

٨٨. تشمل الأمثلة على العوامل المشار إليها في الفقرات ٤٤(ج)-(ك) ما يلى:

(أ) إن إغفال واحد أو أكثر من مصادر الانبعاثات هو أمر مرجح حدوثه بشكل أكبر بالنسبة للمصادر الأقل وضوحاً والتي قد يتم التغاضي عنها مثل الانبعاثات الناتجة عن التسربات.

(ب) قد تشمل التغيرات التنظيمية أو الاقتصادية المهمة، على سبيل المثال، الزيادات في أهداف الطاقة المتعددة أو التغيرات الكبيرة في الأسعار فيما يخص الإغاثات بموجب برنامج التعامل التجاري مع الانبعاثات والتي قد تؤدي مثلاً إلى المزيد من مخاطر سوء تصنيف المصادر في مولد كهربائي معين.

(ج) قد تكون طبيعة عمليات المنشأة معقدة (على سبيل المثال، قد تحوي مراقب وآليات متعددة وغير متتجانسة) أو متقطعة (على سبيل المثال، توليد الطاقة الكهربائية في أوقات الذروة) أو ينتج عنها علاقات قليلة أو ضعيفة بين انبعاثات المنشأة ومستويات أنشطة أخرى قابلة لقياس (على سبيل المثال، معمل كوبالت وبنكل). في مثل هذه الحالات، قد تنتلص فرصة تنفيذ إجراءات تحليلية هادفة بشكل كبير.

قد ينبع عن التغيرات في العمليات أو الحدود (على سبيل المثال، استحداث آليات جديدة أو بيع أو اقتناص أو الإسناد الخارجي لمصادر الانبعاثات أو أحواض الإزالة) مخاطر للتحريف الجوهرى (على سبيل المثال، من خلال عدم الإلمام بإجراءات قياس كمية الانبعاثات أو إجراءات التقرير عن الانبعاثات). وقد يحدث أيضاً ازدواج في حساب مصادر الانبعاثات أو أحواض الإزالة نتيجة التنسيق غير الكافي في تحديد المصادر والأحواض في منشأة معقدة.

(د) اختيار طريقة غير مناسبة لقياس الكميات (على سبيل المثال، حساب انبعاثات النطاق ١) باستخدام عامل انبعاثات معين عندما يكون استخدام طريقة قياس مباشرة وأمراً متاحاً وأكثر مناسبة). يُعد اختيار طريقة مناسبة لقياس الكميات أمراً مهماً وبخاصة عندما يتم تغيير طريقة القياس. وذلك لأن المستخدمين المستهدفين غالباً ما يكونون مهتمين باتجاهات الانبعاثات على مر الوقت أو مقارنة بسنة الأساس. وقد تتطلب بعض الضوابط تغيير طرق قياس كمية الانبعاثات فقط عند استخدام طريقة أكثر دقة. وتشمل العوامل الأخرى المرتبطة بطبيعة طرق قياس الكميات ما يلى:

- التطبيق الخاطئ لطريقة قياس معينة، مثل عدم معايرة عدادات القياس أو عدم قراءتها بشكل متكرر بما فيه الكفاية، أو استخدام عامل انبعاثات غير مناسب في الظروف المحددة. فعلى سبيل المثال، يمكن التتبه بعامل انبعاثات معين على أساس افتراض الاستخدام المتواصل وقد لا يكون من المناسب استخدامه بعد الإغلاق.

- التعقيد في طرق قياس الكميات والتي من المرجح أن تتطوّر على خطير عالٍ للتحريف الجوهرى، على سبيل المثال، التلاعب الحسابي الواسع أو المعدّ في بيانات المصدر (مثل

^(٢٠) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ١٤.

استخدام النماذج الحسابية المعقدة؛ أو الاستخدام المكثف لعامل تحويل الحالة (مثل تلك العوامل التي تستخدم لتحويل مقاييس السوائل إلى مقاييس الغاز)؛ أو الاستخدام المكثف لعامل تحويل الوحدة (مثل تلك العوامل التي تستخدم لتحويل المقاييس الانجليزية إلى مقاييس متربة).

التغيرات في طرق قياس الكميات أو متغيرات المدخلات (على سبيل المثال، إذا كانت طريقة قياس الكميات المستخدمة تعتمد على محتوى الكربون في الكتلة الحيوية، وتتغير تركيبة الكتلة الحيوية المستخدمة خلال الفترة).

(ه) تعد الانبعاثات غير الروتينية أو الأمور التقديرية المهمة مصدراً لخطر أكبر للتحريف الجوهرى بالمقارنة مع الانبعاثات الروتينية غير المعقدة والتي تخضع لقياس والتغير بشكل منتظم، والانبعاثات غير الروتينية هي تلك الانبعاثات غير الاعتيادية في حجمها أو طبيعتها ولهذا فإنها نادرة الحدوث (على سبيل المثال، أحداث تحصل لمرة واحدة مثل عطل في المعمل أو تسرب رئيسى). وقد تشمل الأمور التقديرية وضع تقديرات شخصية. وقد تكون مخاطر التحريف الجوهرى أكبر بسبب أمور معينة مثل ما يلى:

- تدخل كبير من قبل الإدارة في تحديد طرق قياس الكميات أو معالجة التقرير.
- تدخل يدوى كبير لجمع البيانات ومعالجتها.
- حسابات معقدة أو طرق قياس ومبادئ تقرير معقدة.
- طبيعة الانبعاثات غير الروتينية والتي قد تجعل من الصعب على المنشأة تطبيق أدوات رقابة فاعلة على المخاطر.
- قد تخضع طرق قياس الكميات ومبادئ التقرير فيما يخص التقديرات إلى تفسيرات مختلفة.
- قد تكون الاجتهادات المطلوبة شخصية أو معقدة.

(و) تضمين انبعاثات النطاق (٣) عندما لا يتم الاحتفاظ ببيانات المصدر المستخدمة في قياس الكميات من قبل المنشأة، أو حينما تكون طرق قياس الكميات المستخدمة عادة غير دقيقة أو تؤدي إلى اختلافات كبيرة في الانبعاثات التي يتم التقرير عنها (انظر الفقرات ١ - ٣١ - ٤١).

(ز) تشمل الأمور التي قد يأخذها المحاسب القانوني في الحساب عند التوصل إلى فهم لكيفية قيام المنشأة بإجراء تقديرات مهمة والبيانات التي تستند إليها هذه التقديرات ما يلى:

- فهم البيانات التي تعتمد عليها التقديرات؛
- الطريقة، بما في ذلك عندما يكون ذلك منطبقاً، النموذج المستخدم في إجراء التقديرات؛
- الجوانب ذات العلاقة في بيئة الرقابة ونظام المعلومات؛
- ما إذا كانت المنشأة قد استخدمت خبيراً؛
- الافتراضات التي تبني عليها التقديرات؛
- ما إذا كان هناك تغير أو يجب أن يكون هناك تغير عن الفترة السابقة في طرق إجراء التقديرات، وإن كان الأمر كذلك، سبب هذا التغير؛

- ما إذا كانت المنشأة قد قدمت بتقييم أثر عدم تأكيد التقدير على قائمة الاحتباس الحراري وكيفية قيامها بذلك، بما في ذلك:
 - ما إذا كانت المنشأة قد أخذت في حسبانها الافتراضات أو النتائج البديلة عن طريق، مثلاً، إجراء تحليل الحساسية لتحديد أثر التغيرات في الافتراضات على تغير معين، وكيفية قيامها بذلك؛
 - كيفية تحديد المنشأة للتقدير عندما يشير التحليل إلى عدد من سيناريوهات النتائج؛
 - ما إذا كانت المنشأة تراقب نتائج التقديرات التي تمت في الفترة السابقة، وما إذا كانت قد استجابت بشكل مناسب لنتائج ذلك الإجراء الرقابي.
 - ٨٩١. تشمل الأمثلة على العوامل الأخرى التي قد تؤدي إلى مخاطر للتحريف الجوهرى ما يلى:
 - أخطاء بشرية في قياس كمية الانبعاثات، والتي قد يكون من المرجح حدوثها إذا لم يكن الموظفون على إلمام باليات الانبعاثات أو تسجيل البيانات أو ليسوا مدربين جيداً في ذلك المجال.
 - الاعتماد غير المناسب على نظام معلومات ضعيف التصميم والذي قد ينطوي على القليل من أدوات الرقابة الفاعلة، على سبيل المثال، استخدام جداول بيانات دون أدوات رقابة كافية.
 - التعديل اليدوي لمستويات الأنشطة المسجلة أو تلقائياً، على سبيل المثال، قد يكون الإدخال اليدوي مطلوباً إذا أصبح عداد الإشعال زائد الحمل.
 - تطورات خارجية مهمة مثل الفحص المجتمعي المتزايد لمرفق معين.
- الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرى المقيدة والإجراءات الإضافية**

ارتباطات التأكيد المحدود والمعقول (راجع: الفقرات ٨، ٣٥-٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦)

- ٩٠. بما أن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل من ذلك المستوى الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المعقول، فإن الإجراءات التي سوف يقوم بها المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود سوف تختلف طبيعتها وستكون أقل في مداها مقارنة بارتباط التأكيد المعقول. وفيما يلى الاختلافات الرئيسية بين الاستجابات العامة للمحاسب القانوني للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهرى المقيدة والإجراءات الإضافية فيما يخص ارتباط التأكيد المعقول وارتباط التأكيد المحدود على قائمة الاحتباس الحراري:
 - (أ) من المرجح أن يختلف التركيز على طبيعة الإجراءات المختلفة كمصدر للأدلة، اعتماداً على ظروف الارتباط. فعلى سبيل المثال:

- قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب في ظروف ارتباط معين للتأكيد المحدود أن يركز بشكل أكبر نسبياً على توجيه الاستفسارات لموظفي المنشأة والإجراءات التحليلية، وأن يركز بشكل أقل نسبياً على اختبارات أدوات الرقابة، إن وجدت، والحصول على أدلة من مصادر خارجية، بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.
- حيثما تستخدم المنشأة معدات قياس مستمرة لقياس كمية الانبعاثات المتدايرة، قد يقرر المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود الاستجابة لأحد مخاطر التحريف الجوهرى المقيدة من خلال الاستفسار عن مدى تكرار معالجة المعدات. وفي ظل نفس الظروف لارتباط التأكيد

المعقول، قد يقرر المحاسب القانوني فحص سجلات المنشأة الخاصة بمعايرة المعدات أو فحص معايرتها بشكل مستقل.

عندما تحرق المنشأة الفحم، قد يقرر المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المعقول أن يحل خصائص الفحم بشكل مستقل، ولكنه قد يقرر في ارتباط التأكيد المحدود أن تفحص سجلات المنشأة التي تشمل على نتائج فحص المختبر بعد استجابة مناسبة لأحد مخاطر التحريف الجوهرى المقيمة.

(ب) يُعد مدى الإجراءات الإضافية المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود أقل من مدى الإجراءات الإضافية المنفذة في ارتباط التأكيد المعقول. وقد ينطوي ذلك على ما يلي:

- تقليل عدد البنود التي سوف يتم التتحقق منها؛ أو
- القيام بإجراءات أقل (على سبيل المثال، القيام بإجراءات تحليلية فقط في الظروف التي يتم فيها تنفيذ كل من الإجراءات التحليلية واختبار التفاصيل في ارتباط تأكيد معقول)؛ أو
- القيام بإجراءات في الموقع على مراقب أقل.

(ج) في ارتباط التأكيد المعقول، تنتطوي الإجراءات التحليلية التي تتفق استجابة لمخاطر التحريف الجوهرى المقيمة على وضع توقعات للكيابات أو النسب بدقة كافية لتحديد التحريفات الجوهرية. أما في ارتباط التأكيد المحدود على الجهة الأخرى، فغالباً ما يتم تصميم الإجراءات التحليلية لدعم التوقعات فيما يتعلق بالاتجاهات والعلاقات والنسب بدلاً من تحديد التحريفات بمستوى الدقة المترقبة في ارتباط التأكيد المعقول.^(٢٢)

وعلاوة على ذلك، عندما يتم تحديد تقلبات أو علاقات مهمة، فإنه يمكن الحصول غالباً على أدلة مناسبة في ارتباط التأكيد المحدود من خلال توجيه استفسارات للمنشأة والنظر في الاستجابات المستلمة في ضوء ظروف الارتباط المعلومة، بدون الحصول على أدلة إضافية بحسب ما تقتضي به الفقرة ٤٣(أ) في حالة ارتباط التأكيد المعقول.

وبالإضافة إلى ذلك، عند تنفيذ الإجراءات التحليلية في ارتباط التأكيد المحدود، قد يقوم المحاسب القانوني بما يلي على سبيل المثال:

استخدام البيانات التي يتم تجميعها على مستوى عالٍ، على سبيل المثال، البيانات على مستوى المنطقة بدلاً من البيانات على مستوى المراافق، أو البيانات الشهرية بدلاً من البيانات الأسبوعية.

استخدام البيانات التي لم تخضع لإجراءات منفصلة لفحص إمكانية الاعتماد عليها بنفس القدر الذي خضعت له البيانات في ارتباط التأكيد المعقول.

الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرى المقيمة (راجع: الفقرة ٣٥)

١١. قد تشمل الاستجابات العامة للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهرى المقيمة على مستوى قائمة الاحتباس الحراري ما يلي:

(٢٢) قد لا يكون هذا هو الوضع دائماً، على سبيل المثال، قد يضع المحاسب القانوني في بعض الظروف توقعات دقيقاً بناء على العلاقات الغيرية أو الكيميائية الثابتة حتى في ارتباط تأكيد محدود.

معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠)

- لفت اهتمام موظفي التأكيد إلى ضرورة الحفاظ على نزعة الشك المهني.
 - تعين موظفين أكثر خبرة أو يمتلكون مهارات خاصة أو الاستعانة بالخبراء.
 - توفير المزيد من الإشراف.
 - دمج عناصر إضافية من عدم القدرة على التنبؤ في اختيار الإجراءات الإضافية التي يجب تنفيذها.
 - القيام بتعديلات عامة في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات، على سبيل المثال: تنفيذ إجراءات في نهاية الفترة بدلاً من تنفيذها في تاريخ أولي؛ أو تعديل طبيعة الإجراءات من أجل الحصول على أدلة أكثر إقناعاً.
٩٢. إن تقييم مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى قائمة الاحتباس الحراري، وبالتالي الاستجابات العامة للمحاسب القانونى، تتأثر بفهمه لبيئة الرقابة. فقد تسمح بيئة الرقابة الفاعلة للمحاسب القانونى بأن يضع نقطة أكتر في نظام الرقابة الداخلية والاعتماد على الألية المعدة داخل المنشأة وبالتالي السماح للمحاسب القانونى، على سبيل المثال، القيام ببعض الإجراءات في تاريخ أولي بدلاً من القيام بها في نهاية الفترة. ولكن أوجه القصور في بيئة الرقابة سيكون لها أثر مضاد. فعلى سبيل المثال، قد يستجيب المحاسب القانونى لبيئة رقابة غير فاعلة من خلال:
- تنفيذ المزيد من الإجراءات في نهاية الفترة بدلاً من القيام بها في تاريخ أولي.
 - الحصول على أدلة أكثر شمولية من الإجراءات بخلاف اختبارات أدوات الرقابة.
 - زيادة حجم العينات ومدى الإجراءات، مثل عدد المرافق التي يتم فيها تنفيذ الإجراءات.
٩٣. ولذلك، فإنه سيكون لهذه الاعتبارات أثر مهم على المنهج العام للمحاسب القانونى، على سبيل المثال، التركيز النسبي على اختبارات أدوات الرقابة مقابل إجراءات أخرى (أنظر أيضاً الفقرات ٧٠ – ٧٢، ٣٧ – ٣٨، والفقرة ٩٦).
- أمثلة على الإجراءات الإضافية (راجع: الفقرات ٣٧ – ٣٨، والفقرة ٤٠)
٩٤. قد تتضمن الإجراءات الإضافية، على سبيل المثال، ما يلى:
- فحص الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة على جمع وتسجيل بيانات الأنشطة، مثل ساعات كيلوواط الكهرباء التي يتم شراؤها.
 - مطابقة عوامل الانبعاثات مع المصادر المناسبة (على سبيل المثال: المنشورات الحكومية) والنظر في انتهاقها في الظروف المحددة.
 - مراجعة اتفاقيات المشاريع المشتركة والعقود الأخرى المتعلقة بتحديد الحدود التنظيمية للمنشأة.
 - مطابقة البيانات المسجلة، على سبيل المثال، مع عدادات المسافة في المركبات التي تملكها المنشأة.
 - إعادة إجراء العمليات الحسابية (على سبيل المثال، حسابات توازن الطاقة وتوازن الكتلة)، ومطابقة الاختلافات الملحوظة.
 - أخذ قراءات من معدات المتابعة المستمرة.
 - متابعة أو إعادة إجراء القياسات الفيزيائية مثل خزانات الزيت للتغطيس.

- تحليل معقولة ومناسبة أساليب القياس الفريدة الخاصة، وأليات قياس الكميات، وبخاصة الطرق المعقدة التي قد تتطوّر، على سبيل المثال، على حلقات إعادة التدوير أو التغذية الراجعة.
- العينات وتحليل خصائص مواد معينة بشكل مستقل مثل الفحم، أو ملاحظة أساليب أحد المنشآة للعينات وفحص السجلات الخاصة بنتائج اختبارات المختبر.
- التتحقق من دقة الحسابات ومناسبة طرق الحساب المستخدمة (على سبيل المثال، تحويل وتجميع مقاييس المدخلات).
- مطابقة البيانات المسجلة مع وثائق المصدر، مثل سجلات الإنتاج وسجلات استخدام الوقود وفواتير الطاقة المشتراء.

العوامل التي قد تؤثر على مخاطر التحريف الجوهرى المقيمة (راجع: الفقرات ٣٧(أ) – ٣٧(أ)):

٩٥. تتضمن العوامل التي قد تؤثر على مخاطر التحريف الجوهرى المقيمة ما يلى:
- القيد الملزمه على قدرات أدوات القياس ومدى تكرار معايرتها.
 - عدد المرافق التي تجمع منها البيانات وطبيعتها وانتشارها الجغرافي وخصائص ملكيتها.
 - عدد وطبيعة الغازات المختلفة ومصادر الانبعاثات المضمنة في قائمة الاحتباس الحراري.
 - ما إذا كانت الآليات التي تتعلق بالانبعاثات مستمرة أم متقطعة، ومخاطر تعطل مثل هذه الآليات.
 - تعقيد طرق قياس الأنشطة وحساب الانبعاثات، على سبيل المثال، قد تتطلب بعض الآليات طرق قياس وحساب فريدة.
 - مخاطر الانبعاثات غير المحددة الناتجة عن التسربات.
 - المدى الذي ترتبط فيه كمية الانبعاثات مع بيانات المدخلات المتاحة بسهولة.
 - ما إذا كان يتم تدريب الموظفين الذين يجمعون البيانات بالطرق الملائمة ومدى تكرار تغيير هؤلاء الموظفين.
 - طبيعة ومستوى التشغيل الآلي المستخدم في الحصول على البيانات والتعامل معها.
 - سياسات وإجراءات رقابة الجودة المطبقة في مختبرات الفحص، سواء كانت داخلية أو خارجية.
 - تعقيد الضوابط وسياسات قياس الكميات والتقرير عنها، بما في ذلك كيفية تعين الحدود التظيمية.
- الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة (راجع: الفقرتين ٣٧(أ)(٢)، ٣٧(أ)(٣))
٩٦. في حالة المشات الصغيرة جداً أو أنظمة المعلومات غير المتطورة، قد لا تكون هناك أنشطة رقابية عديدة يمكن أن يحددها المحاسب القانوني، أو قد يكون مدى توثيق وجودها أو عملها من قبل المنشأة محدوداً. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون أكثر فاعلية للمحاسب القانوني أن ينفذ إجراءات إضافية بشكل رئيسي بخلاف اختبارات أدوات الرقابة. ولكن في بعض الحالات النادرة، فإن غياب الأنشطة الرقابية أو مكونات أخرى للرقابة قد يجعل من المستحيل الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة (انظر الفقرات ٢٠ – ٧٢، والفقرتين ٩٢، ٩٣).

مدى إقناع الأدلة (راجع: الفرات ٣٧(ب) - ٣٨(ب))

٩٧. من أجل الحصول على أدلة أكثر إقناعاً بسبب ارتفاع تقييم مخاطر التحريف الجوهرى، فإن المحاسب القانونى قد يزيد من كمية الأدلة أو قد يحصل على أدلة أكثر ملائمة أو إمكانية للاعتماد عليها، على سبيل المثال، من خلال الحصول على أدلة مؤيدة من عدد من المصادر المستقلة.

المخاطر التي يلزم لها اختبارات أدوات الرقابة لتوفير ما يكفى من الأدلة المناسبة (راجع: الفقرة ٣٨(ب))

٩٨. قد يتضمن قياس كمية الانبعاثات آليات يتم تشغيلها ألياً بشكل كبير مع تدخل يدوى قليل أو معدوم، على سبيل المثال، عند تسجيل المعلومات ذات الصلة أو معالجتها أو التقرير عنها في شكل إلكترونى فقط كما هو الحال في نظام المتابعة المستمر، أو عند دمج معالجة بيانات النشاط معين مع نظام تشغيلي أو نظام التقرير المالي قائم على تكنولوجيا المعلومات. وفي مثل هذه الحالات:

• قد تتوفر الأدلة في شكل إلكترونى فقط، وتعتمد كفايتها ومناسبتها على فاعلية أدوات الرقابة الموضوعة على دقتها واتكمالها.

• احتمالية إنشاء أو تغيير المعلومات بشكل غير مناسب وعدم اكتشاف ذلك تعد احتمالية كبيرة إذا لم تكن أدوات الرقابة المناسبة تعمل بفاعلية.

إجراءات المصادقة (راجع: الفقرة ٤١)

٩٩. قد تتوفر إجراءات المصادقة الخارجية أدلة ملائمة حول معلومات معينة مثل:

• بيانات النشاط التي يجمعها طرف ثالث مثل البيانات حول: سفر الموظفين جواً المنஸق بواسطة وكيل سفر؛ أو قياس تدفق الطاقة الوارد إلى مرفق معين من قبل المورّد؛ أو تسجيل الكيلومترات التي تقطعها المركبات المملوكة للمنشأة من قبل مدير أسطول خارجي.

• البيانات المرجعية للصناعة المستخدمة في حساب عوامل الانبعاثات.

• شروط الاتفاقيات أو العقود أو المعاملات بين المنشأة وأطراف أخرى، أو معلومات عما إذا كانت أطراف أخرى تقوم أو لا تقوم ببعض انتهاكات محددة في قوائمهم الخاصة بالاحتباس الحراري عند النظر في الحدود التنظيمية للمنشأة.

• تناقض تحليل المختبر للعينات (على سبيل المثال، القيمة الحرارية للعينات المدخلة).

الإجراءات التحليلية المنفذة استجابة لمخاطر التحريف الجوهرى المقيمة (راجع: الفرات ٤٢ - ٤٣)

١٠٠. في العديد من الحالات، تسمح الطبيعة الثابتة للعلاقات الفيزيائية أو الكيميائية بين انبعاثات معينة وظواهر أخرى قابلة لقياس بتصميم إجراءات تحليلية قوية (على سبيل المثال، العلاقة بين استهلاك الوقود وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وأوكسيد النيتروز).

١٠١. وبالمثل، قد توجد علاقة يمكن التنبؤ بها بشكل معقول بين الانبعاثات والمعلومات المالية أو التشغيلية (على سبيل المثال، العلاقة بين انبعاثات النطاق (٢) من الكهرباء ورصيد دفتر الأستاذ العام لمشتريات الكهرباء أو ساعات التشغيل). وقد تشمل الإجراءات التحليلية الأخرى مقارنات للمعلومات حول انبعاثات المنشأة مع البيانات الخارجية مثل معدلات الصناعة، أو تحليل الاتجاهات خلال الفترة لتحديد الحالات الشاذة لمزيد من الاستقصاء والبحث، والاتجاهات خلال الفترات بغرض التوافق مع الظروف الأخرى مثل اقتناء المراافق أو استبعادها.

١٠٢٠. قد تكون الإجراءات التحليلية فعالة بشكل خاص عندما تكون البيانات المجزأة متاحة بسهولة أو عندما يكون لدى المحاسب القانوني سبب يدفعه لاعتبار البيانات التي سيتم استخدامها بأنها بيانات يمكن الاعتماد عليها، مثلاً عند استخراجها من مصدر خاضع لرقابة جيدة. وفي بعض الحالات، يمكن الحصول على المعلومات التي سوف يتم استخدامها من قبل نظام معلومات إعداد التقارير المالية، أو يمكن إدخالها في نظام معلومات آخر بالتوافق مع إدخال البيانات المالية ذات العلاقة، ويتم تطبيق بعض أدوات الرقابة الشائعة على المدخلات. فعلى سبيل المثال، يمكن إدخال كمية الوقود الذي يتم شراؤها حسبما هو مسجل في فواتير الموردين بموجب نفس الشروط التي تم وفقاً لها إدخال الفواتير ذات الصلة في نظام الحسابات المستحقة السداد. وفي بعض الحالات، قد تكون البيانات التي سوف يتم استخدامها هي مدخلات أساسية في القرارات التشغيلية وتتضمن وبالتالي لمزيد من الفحص الدقيق من قبل الموظفين التشغيليين، أو تخضع لإجراءات مراجعة خارجية منفصلة (على سبيل المثال، كجزء من اتفاقية مشروع مشترك أو كجزء من إشراف المنظم).

الإجراءات المتعلقة بالتقديرات (راجع: الفقرات ٤٤ د - ٤٥)

١٠٣٠. في بعض الحالات، قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني تقييم كيفية قيام المنشأة باعتبار الافتراضات أو النتائج البديلة ولماذا قامت بفرضها.

٤٠٤. في بعض ارتباطات التأكيد المحدود، قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني أن ينفذ إجراء أو أكثر من الإجراءات المحددة في الفقرة ٤٤.

أخذ العينات (راجع: الفقرة ٤٦)

٤٠٥. ينطوي أخذ العينات على ما يلي:

(أ) تحديد حجم عينة بشكل يكفي لتقليل مخاطر العينات إلى مستوى متدني مقبول. ولأن المستوى المقبول لمخاطر ارتباط التأكيد المعقول هو أقل من المستوى المقبول لمخاطر ارتباط التأكيد المحدود، فإنه أيضاً قد يكون كذلك بالنسبة لمستوى المخاطر المقبول للعينات في حالة اختبارات التفاصيل. ولذلك، عند استخدام العينات في اختبارات التفاصيل في ارتباط التأكيد المحدود، فإن حجم العينة قد يكون أكبر مقارنة بتلك التي تستخدم في ظروف مشابهة في ارتباط التأكيد المحدود.

(ب) اختيار بنود للعينة بحيث يكون هناك فرصة لاختيار كل وحدة في مجتمع العينة وتنفيذ إجراءات مناسبة للغرض المحدد في كل بند يتم اختياره. وإذا لم يتمكن المحاسب القانوني من تطبيق الإجراءات المصممة أو الإجراءات البديلة المناسبة على بند معين تم اختياره، فإن ذلك البند يعامل على أنه انحراف عن نظام الرقابة المحدد في حالة اختبارات أدوات الرقابة، أو أنه تحريف في حالة اختبارات التفاصيل.

(ج) التحقيق في طبيعة وسبب الانحرافات أو التحريفات المحددة وتقييم تأثيراتها المحتملة على الغرض من الإجراء، وعلى مجالات أخرى من الارتباط.

(د) تقييم:

(١) نتائج العينة بما في ذلك، بالنسبة لاختبارات التفاصيل، تعليم التحريفات التي وجدت في العينة على المجتمع؛

(٢) ما إذا كان استخدام العينات يوفر أساساً مناسباً للاستنتاجات حول المجتمع الذي تم اختباره.

الغش والأنظمة واللوائح (راجع: الفقرة ٤٧)

١٠٦. عند الاستجابة للغش أو الغش المشتبه به المحدد أثناء الارتباط، فإنه قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني، على سبيل المثال:

• مناقشة الأمر مع المنشأة.

• الطلب من المنشأة التشاور مع طرف ثالث مؤهل بشكل مناسب، مثل المستشار القانوني للمنشأة أو الجهة التنظيمية.

• النظر في المدلولات الضمنية للأمر فيما يتعلق بجوانب أخرى من الارتباط، بما في ذلك تقييم المحاسب القانوني للخطر، وإمكانية الاعتماد على الإفادات المكتوبة من المنشأة.

• الحصول على المشورة القانونية حول تبعات التصرفات المختلفة.

• الاتصال مع أطراف ثلاثة (على سبيل المثال، الجهة التنظيمية).

• الامتناع عن تقييم تقرير التأكيد.

• الانسحاب من الارتباط.

١٠٧. قد تكون التصرفات المشار إليها في الفقرة ١٠٦ مناسبة للاستجابة لعدم الالتزام أو عدم الالتزام المشتبه به بالأنظمة واللوائح المحددة أثناء سير الارتباط. وقد يكون أيضاً من المناسب وصف الأمر في فقرة أمور أخرى في تقرير التأكيد وفقاً للفقرة ٧٧ من هذا المعيار، ما لم:

(أ) يستخرج المحاسب القانوني أن عدم الالتزام له أثر جوهري على قائمة الاختباس الحراري ولم يتم إظهاره بشكل كافٍ في قائمة الاختباس الحراري؛ أو

(ب) يتم من المحاسب القانوني من قبل المنشأة من الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتقويم ما إذا كان عدم الالتزام، الذي قد يكون جوهرياً بالنسبة لقائمة الاختباس الحراري، قد حدث أو من المحتمل أن يحدث، وفي تلك الحالة تتطبق الفقرة ٦٦ من معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠).

الإجراءات المتعلقة بآلية تجميع قائمة الاختباس الحراري (راجع: الفقرات ٤٤ - ٤٨)

١٠٨. حسبما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٧١١، ومع تطور التقرير عن الانبعاثات، يمكن التوقع أيضاً بأن مستوى توثيق ومدى رسمية أنظمة المعلومات المتعلقة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها سوف يتتطور أيضاً. وفي أنظمة المعلومات غير المتطورة، قد تكون عملية التجميع غير رسمية إلى حد كبير. أما في الأنظمة الأكثر تطوراً، قد تكون عملية التجميع أكثر انتظاماً وموثقة بشكل رسمي. وتعتمد طبيعة ومدى إجراءات المحاسب القانوني فيما يتعلق بالتعديلات والطريقة التي يطابق بها المحاسب القانوني قائمة الاختباس الحراري مع السجلات الأساسية على طبيعة وتعقيد عملية قياس الكميات والتقرير عنها لدى المنشأة ومخاطر التحرير الجوهري المتعلقة بها.

الإجراءات الإضافية (راجع: الفقرات ٤٩ - ٤٦)

١٠٩. إن ارتباط التأكيد هو عملية تكرارية، وقد يعلم المحاسب القانوني بمعلومات تختلف بشكل كبير عن تلك التي استند إليها تحديد الإجراءات المخطط لها. وخلال تنفيذ المحاسب القانوني للإجراءات المخطط لها، فقد تدفع الأدلة التي يتم الحصول عليها المحاسب القانوني إلى تنفيذ إجراءات إضافية. وقد تشمل هذه

الإجراءات الطلب من المنشأة فحص الأمر (الأمور) المحدد من قبل المحاسب القانوني والقيام بتعديلات على قائمة الاحتباس الحراري حيثما يكون ذلك مناسباً.

تحديد ما إذا كانت الإجراءات الإضافية ضرورية في ارتباط التأكيد المحدود (راجع: الفقرتين ٤٩، ٤٦(ب))

١١٠. قد يعلم المحاسب القانوني بأمر أو أمور تجعله يعتقد بأن قائمة الاحتباس الحراري قد تكون محرفة بشكل جوهري. فعلى سبيل المثال، عند القيام بزيارات للموقع، قد يحدد المحاسب القانوني مصدرأً محتملاً للانبعاثات لا يبدو أنه مضمون في قائمة الاحتباس الحراري. في مثل هذه الحالات، يطرح المحاسب القانوني مزيداً من الاستفسارات عما إذا تم تضمين المصدر المحتمل في قائمة الاحتباس الحراري، وبعد مدى الإجراءات الإضافية المنفذة، وفقاً للفقرة ٤٩، د، مسألة حكم مهني. وكلما زاد احتمال التحريف الجوهري، كلما زاد المحاسب القانوني من الحصول على أدلة أكثر إقناعاً.

١١١. إذا علم المحاسب القانوني، في حالة ارتباط تأكيد محدود، بأمر أو أمور تجعله يعتقد بأن قائمة الاحتباس الحراري قد تكون محرفة بشكل جوهري، فيجب على المحاسب القانوني بموجب الفقرة ٤٩ د تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية. ولكن إذا لم يكن المحاسب القانوني بعد ذلك قادرأً على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة ليستنتاج أنه ليس من المرجح أن يسبب ذلك الأمر أو الأمور تحريفاً جوهرياً في قائمة الاحتباس الحراري، أو ليحدد أنها لم تسبب تحريفاً جوهرياً في قائمة الاحتباس الحراري، فإنه يوجد قيد على النطاق.

تجميع التحريفات المكتشفة (راجع: الفقرة ٥٠)

١١٢. يمكن أن يحدد المحاسب القانوني مبلغأً معيناً بحيث يكون من الواضح أن التحريفات الأقل من هذا المبلغ لن تكون ذات شأن ولن يكون من اللازم تجميعها لأن المحاسب القانوني يتوقع أن تجميع هذه المبالغ لن يكون له تأثير جوهري بشكل واضح على قائمة الاحتباس الحراري. ولا يُعد مصطلح "من الواضح أنها ليست ذات شأن" تعبيراً آخر عن مصطلح "غير جوهري". فالامور التي من الواضح أنها ليست ذات شأن ستكون ذات حجم مختلف كلأ (أصغر) عن الأهمية النسبية المحددة وفقاً للفقرة ٤، وسيكون من الواضح أنها أمور ليست لها تبعات مهمة، سواء تم النظر لها منفردة أو مجتمعة، سواء تم الحكم عليها بحسب أي ضوابط تتعلق بالحجم أو الطبيعة أو الظروف. وعند عدم التأكيد مما إذا كان بند أو أكثر "من الواضح أنه ليس ذات شأن"، فإن الأمر لا تطبق عليه تلك الصفة.

استخدام عمل محاسبين قانونيين آخرين

إبلاغ المعلومات إلى المحاسبين القانونيين الآخرين (راجع: الفقرة ٥٧(أ))

١١٣. قد تشمل الأمور ذات العلاقة التي قد يقوم فريق الارتباط بإبلاغها إلى المحاسبين القانونيين الآخرين فيما يخص العمل الذي يتوجب تفدينه والاستخدام المقصود من ذلك العمل وشكل ومحنوى اتصالات المحاسبين القانونيين الآخرين مع فريق الارتباط ما يلي:

• الطلب من المحاسب القانوني الآخر، الذي لديه إلمام بالسابق الذي سوف يستخدم فيه فريق الارتباط عمل المحاسب القانوني الآخر، أن يؤكد بأنه سوف يتعاون مع فريق الارتباط.

• الأهمية النسبية لأداء عمل المحاسب القانوني الآخر والتي قد تكون أقل من الأهمية النسبية للأداء لقائمة الاحتباس الحراري (ومستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأنواع معينة من الانبعاثات أو الإصلاحات، عندما يكون ذلك منطبقاً) والحد الذي لا يمكن اعتبار التحريفات التي تفوقه أنها ليست ذات شأن بشكل واضح بالنسبة لقائمة الاحتباس الحراري.

- المخاطر المحددة للتحريف الجوهري في قائمة الاحتباس الحراري والتي لها صلة بعمل المحاسب القانوني الآخر؛ والطلب من المحاسب القانوني الآخر إبلاغ أي مخاطر أخرى يتم تحديدها أثناء سير الارتباط في الوقت المناسب والتي قد تكون جوهرية بالنسبة لقائمة الاحتباس الحراري، واستجابات المحاسب القانوني الآخر لهذه المخاطر.
- إبلاغ المعلومات من المحاسبين القانونيين الآخرين (راجع: الفقرة (٥٧))
- ٤٤. تشمل الأمور ذات الصلة التي قد يطلب فريق الارتباط من المحاسب القانوني الآخر إبلاغها ما يلي:
 - ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر قد التزم بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة التي تعد ذات صلة بارتباط المجموعة، بما في ذلك الاستقلال والكفاءة المهنية^(*).
 - ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر قد التزم بمتطلبات فريق ارتباط المجموعة.
 - معلومات حول عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح التي قد تؤدي إلى تحريف جوهري في قائمة الاحتباس الحراري.
 - قائمة بالتحريفات غير المصححة والمحددة من قبل المحاسب القانوني الآخر أثناء سير الارتباط التي لا تُعد أنها ليست ذات شأن بشكل واضح.
 - مؤشرات الانحياز المحتمل في إعداد المعلومات ذات الصلة.
 - وصف أي من أوجه القصور المهمة المحددة في نظام الرقابة الداخلية التي حددتها المحاسب القانوني الآخر أثناء سير الارتباط.
 - أمور مهمة أخرى قام المحاسب القانوني الآخر بإبلاغها أو يتوقع إبلاغها إلى المنشأة، بما في ذلك الغش أو الغش المشتبه به.
 - أي أمور أخرى قد تتعلق بقائمة الاحتباس الحراري، أو التي يرغب المحاسب القانوني الآخر بجذب انتباه فريق الارتباط إليها، بما في ذلك الاستثناءات المشار إليها في أي إفادات مكتوبة طلبها المحاسب القانوني الآخر من المنشأة.
 - النتائج العامة للمحاسب القانوني الآخر أو استنتاجه أو رأيه.

الأدلة (راجع: الفقرة (٥٧)(ب))

- ٤٥. قد تشمل الاعتبارات ذات الصلة عند الحصول على الأدلة فيما يتعلق بعمل المحاسب القانوني الآخر:
 - المناقشات مع المحاسب القانوني الآخر فيما يخص أنشطة الأعمال المتعلقة بعمل ذلك المحاسب القانوني والتي تعد مهمة بالنسبة إلى قائمة الاحتباس الحراري.
 - مناقشات مع المحاسب القانوني الآخر فيما يخص قابلية تعرض المعلومات ذات الصلة للتحريف الجوهري.

(*) يجب أن يلتزم المراجع بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

- فحص وثائق المحاسب القانوني الآخر الخاصة بالمخاطر المحددة للتحريف الجوهرى والاستجابات لتلك المخاطر والاستنتاجات. وهذه الوثائق قد تتخذ شكل مذكرة تعكس استنتاج المحاسب القانوني الآخر فيما يتعلق بالمخاطر المحددة.

الإفادات المكتوبة (راجع: الفقرة ٥٨)

١١٦. بالإضافة إلى الإفادات المكتوبة التي تتطلبها الفقرة ٥٨، قد يرى المحاسب القانوني أنه منضروري طلب إفادات مكتوبة أخرى. وعادة ما يكون الشخص (الأشخاص) الذي يطلب المحاسب القانوني منه إفادات مكتوبة هو عضو في الإدارة العليا أو من بين المكلفين بالحكومة. ولكن بسبب اختلاف هيكل الإدارة والحكومة مع اختلاف الدول والمنشآت التي تعكس تأثيرات معينة مثل الخصائص الثقافية والقانونية المختلفة وخصائص الجسم والملكية، فإنه من غير الممكن لهذا المعيار أن يحدد لجميع الارتباطات الشخص أو الأشخاص المناسبين الذين يطلب منهم إفادات مكتوبة. فعلى سبيل المثال، قد تكون المنشأة عبارة عن مرفق معين وليس منشأة قانونية مستقلة بحد ذاتها. وفي هذه الحالات، قد يتطلب تحديد موظفي الإدارة المناسبين أو المكلفين بالحكومة الذين يطلب منهم إفادات مكتوبة ممارسة الحكم المهني.

الأحداث اللاحقة (راجع: الفقرة ٦١)

١١٧. قد تشمل الأحداث اللاحقة، على سبيل المثال، نشر عوامل الانبعاثات المنقحة من قبل جهة معينة مثل هيئة حكومية، أو التغيرات في الأنظمة أو التشريعات ذات العلاقة، أو المعرفة العلمية المحسنة، أو التغيرات الهيكلية المهمة في المنشأة، أو توفر طرق أكثر دقة لقياس الكميات، أو اكتشاف خطأ مهم.

المعلومات المقارنة (راجع: الفقرات ٦٢، ٦٣، ٧٦ (ج))

١١٨. قد تحدد الأنظمة أو اللوائح أو شروط الارتباط المتطلبات المتعلقة بعرض المعلومات المقارنة في قائمة الاحتباس الحراري والتقرير عنها وتأكيدها. إن الفرق الأساسي بين القوائم المالية وقائمة الاحتباس الحراري هو أن المبالغ المعروضة في قائمة الاحتباس الحراري تقيس الانبعاثات لفترة محددة ولا تعتمد على المبالغ التراكمية على مر الوقت. ونتيجة لذلك، لا تؤثر المعلومات المقارنة المعروضة على معلومات السنة الحالية ما لم يتم تسجيل الانبعاثات في فترة خاطئة وبالتالي قد تعتمد المبالغ على فترة البداية الخاطئة لقياس.

١١٩. عندما تتضمن قائمة الاحتباس الحراري إشارات إلى تخفيض النسبة المئوية للانبعاثات أو مقارنة مشابهة للمعلومات فترة بفترة، فإنه من المهم أن يأخذ المحاسب القانوني في الحسبان مدى مناسبة المقارنات. وقد تكون هذه المقارنات غير مناسبة نتيجة ما يلي:

- (أ) التغيرات المهمة في العمليات عن الفترة السابقة؛ أو
- (ب) التغيرات المهمة في عوامل التحويل؛ أو
- (ج) عدم اتساق مصادر أو طرق القياس.

١٢٠. عند عرض المعلومات المقارنة مع معلومات الانبعاثات الحالية مع أن استنتاج المحاسب القانوني لا يغطي بعض أو جميع تلك المعلومات المقارنة، فإنه من المهم أن تحدد حالة هذه المعلومات بشكل واضح في كل من قائمة الاحتباس الحراري وفي تقرير التأكيد.

إعادة العرض (راجع: الفقرة ٦٢ (أ))

١٢١٥. قد يكون من الضروري إعادة عرض كميات الاحتباس الحراري التي تم التقرير عنها في فترة سابقة، وذلك وفق لأنظمة أو اللوائح أو الضوابط المنطبقة بحسب، مثلاً، معرفة علمية محسنة أو تغيرات هيكلية مهمة في المنشأة أو توفر طرق أكثر دقة لقياس الكميات أو اكتشاف خطأ مهم.

تنفيذ إجراءات على المعلومات المقارنة (راجع: الفقرة ٦٣ (أ))

١٢٢٤. إذا علم المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود الذي يتضمن تأكيداً حول المعلومات المقارنة، أنه قد يوجد تحرير جوهرى في المعلومات المقارنة المعروضة، فإن الإجراءات الواجب تنفيذها يجب أن تكون وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩. وفي حالة ارتباط التأكيد المعقول، يجب أن تكون الإجراءات الواجب تنفيذها كافية لتكوين رأي حول المعلومات المقارنة.

١٢٣١. إذا لم يتضمن الارتباط تأكيداً بشأن المعلومات المقارنة، فإن متطلب تنفيذ إجراءات في الظروف التي تتناولها الفقرة (أ) هو من أجل الوفاء بالالتزام المسلطى للمحاسب القانوني، وهو ألا يرتبط بعلم منه بمعلومات خاطئة أو مضللة بشكل جوهرى.

المعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ٦٤)

١٢٤١. قد يتم نشر قائمة الاحتباس الحراري مع معلومات أخرى لا يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، على سبيل المثال، قد يتم دمج قائمة الاحتباس الحراري كجزء من التقرير السنوي أو تقرير الاستدامة الخاص بالمنشأة أو قد يتم دمجها مع معلومات أخرى خاصة بتغيرات المناخ مثل:

- التحليل الاستراتيجي، بما في ذلك بيان حول أثر تغير المناخ على الأهداف الاستراتيجية للمنشأة.
- توضيح وتقييم نوعي للمخاطر المهمة الحالية والمتوقعة والفرص المرتبطة بتغير المناخ.
- إصلاحات حول الأعمال التي تقوم بها المنشأة، بما في ذلك الخطط طويلة وقصيرة الأجل لمعالجة المخاطر والفرص والتأثيرات المرتبطة بتغير المناخ.
- إصلاحات حول التوقعات المستقبلية، بما في ذلك الاتجاهات والعوامل المرتبطة بتغير المناخ والتي من المرجح أن تؤثر على استراتيجية المنشأة أو النطاق الزمني الذي يتم خلاله التخطيط لتحقيق الاستراتيجية.
- وصف عمليات الحكومة وموارد المنشأة التي يتم تعبيئها لتحديد وإدارة ومتابعة القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

١٢٥١. في بعض الحالات، قد تنشر المنشأة معلومات حول الانبعاثات يتم حسابها بناء على أساس معين يختلف عن ذلك المستخدم في إعداد قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، قد يتم إعداد المعلومات الأخرى على أساس "المقارنة لنفس الفترة مع سنة سابقة" حيث يتم إعادة حساب الانبعاثات لاحظ أثر الأحداث غير المتكررة، مثل تشغيل معمل جديد أو إغلاق مرفق معين. قد يسعى المحاسب القانوني لاستبعاد هذه المعلومات إذا كانت الطرق المستخدمة لإعدادها غير مسموح بها وفقاً للضوابط المستخدمة في إعداد قائمة الاحتباس الحراري. وقد يسعى المحاسب القانوني أيضاً إلى استبعاد أي معلومات سردية غير متسقة مع البيانات الكمية التي تتضمنها قائمة الاحتباس الحراري أو أي معلومات سردية لا يمكن إثباتها (على سبيل المثال، التقديرات أو الادعاءات غير المدعومة حول التصرفات المستقبلية).

١٢٦. تشمل الإجراءات الإضافية التي قد تكون مناسبة عندما يمكن أن تقلل المعلومات الأخرى من مصداقية قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد ما يلي على سبيل المثال:

- الطلب من المنشأة استشارة طرف ثالث مؤهل، مثل المستشار القانوني للمنشأة.
- الحصول على مشورة قانونية حول تبعات الإجراءات المختلفة.
- الاتصال مع أطراف ثالثة، على سبيل المثال، الجهة التنظيمية.
- الامتناع عن تقديم تقرير التأكيد.
- الانسحاب من الارتباط، بينما يكون الانسحاب ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.
- وصف الأمر في تقرير التأكيد.

التوثيق

توثيق الإجراءات المنفذة والأدلة التي يتم الحصول عليها (راجع: الفقرات ١٥، ٦٥، ٦٦)

١٢٧. يتطلب معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) من المحاسب القانوني وفي الوقت المناسب بحسب الحال أن يقوم بإعداد توثيق لارتباط يوفر سجلاً لأساس تقرير التأكيد.^(٢٢) وفيما يلي أمثلة على الأمور التي قد يكون من المناسب تضمينها في توثيق أعمال الارتباط:

- الغش: مخاطر التحريف الجوهرى وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات فيما يخص الغش؛ والاتصالات التي تتم حول الغش مع المنشأة والجهات التنظيمية وأخرين.
- الأنظمة واللوائح: عدم الالتزام المحدد أو المشتبه به بالأنظمة واللوائح ونتائج النقاش مع المنشأة وأطراف أخرى خارج المنشأة.
- التخطيط: الاستراتيجية العامة للارتباط وخطة الارتباط وأى تغييرات مهمة جرت أثناء سير الارتباط والأسباب وراء هذه التغييرات.
- الأهمية النسبية: المبالغ والعوامل الآتية التي تؤخذ في الحسبان عند تحديدها: أهمية قائمة الاحتباس الحراري؛ ومستوى أو مستويات الأهمية النسبية لأنواع معينة من الابتعاثات أو الإفصالات، إذا كان ذلك منطبقاً؛ والأهمية النسبية للأداء؛ وأى تعديل للأهمية النسبية مع النظم في الارتباط.
- مخاطر التحريف الجوهرى: النقاش الذي تتطلبها الفقرة ٢٩، والقرارات المهمة التي تم التوصل إليها، والعناصر الرئيسية لفهم الذي تم الحصول عليه فيما يتعلق بكل جانب من جوانب المنشأة وببيتها المحددة في الفقرة ٢٣، ومخاطر التحريفات الجوهرية التي تقتضي بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني تنفيذ إجراءات إضافية.

^(٢٢) معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، الفقرة ٤٢.

- إجراءات إضافية: طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية المنفذة، والعلاقة بين تلك الإجراءات الإضافية ومخاطر التحريف الجوهري، ونتائج الإجراءات.
- تقويم التحريفات: المبلغ الذي تعد التحريفات الأقل منه أنها ليست ذات شأن بشكل واضح، والتحريفات المجمعة أثناء سير الارتباط وما إذا كان قد تم تصحيحها، واستنتاجات المحاسب القانوني بما إذا كانت التحريفات غير المصححة جوهريّة، سواء منفردة أو مجتمعة، وأساس ذلك الاستنتاج.

الأمور التي تنشأ بعد تاريخ تقرير التأكيد (راجع: الفقرة ٦٨)

١٢٨. تشمل الأمثلة على الظروف الاستثنائية الحقائق التي يعلم المحاسب القانوني بها بعد تاريخ تقرير التأكيد ولكنها كانت قائمة في ذلك التاريخ والتي، لو علم بها المحاسب القانوني في ذلك التاريخ، لأدت إلى تعديل قائمة الاحتباس الحراري أو أدت بالمحاسب القانوني إلى تعديل الاستنتاج في تقرير التأكيد، على سبيل المثال، اكتشاف خطأ منهم غير مصحح. ويتم النظر في التغيرات الناتجة على توثيق أعمال الارتباط وفقاً لسياسات وإجراءات المكتب فيما يخص مسؤوليات الفحص التي يتطلبها معيار رقابة الجودة (١)، حيث يتولى الشريك المسؤول عن الارتباط المسؤولية النهائية عن التغيرات.^(٢٣)

تجميع ملف الارتباط النهائي (راجع: الفقرة ٦٩)

١٢٩. يتطلب معيار رقابة الجودة (١) (أو المتطلبات المهنية أو المتطلبات في الأنظمة أو اللوائح التي لها على الأقل نفس متطلبات معيار رقابة الجودة (١)) من المكاتب وضع سياسات وإجراءات لاكتمال تجميع ملفات الارتباط في الوقت المناسب^(٤). ويكون الحد الزمني المناسب لاكتمال تجميع ملف الارتباط النهائي ما لا يزيد عادة عن ٦٠ يوماً بعد تاريخ تقرير التأكيد^(٢٥).

فحص رقابة جودة الارتباط (راجع: الفقرة ٧١)

١٣٠. تتضمن الأمور الأخرى التي تؤخذ في الحسبان في فحص رقابة جودة الارتباط:
- تقويم فريق الارتباط لاستقلالية المكتب ذات الصلة بالارتباط.
 - ما إذا تم إجراء استشارات مناسبة حول الأمور التي تتطوي على اختلافات في الرأي أو صعوبات أخرى أو أمور مثيرة للجدل، ونتائج تلك الاستشارات.
 - ما إذا كانت وثائق الارتباط التي اختيرت للفحص تعكس العمل المنجز فيما يتعلق بالأحكام المهمة وتدعم النتائج التي تم التوصل إليها.

تكوين استنتاج التأكيد

وصف الضوابط المنطبقة (راجع: الفقرتين ٧٤(د)، ٧٦(ز)(٤))

١٣١. يتطلب إعداد قائمة الاحتباس الحراري من قبل المنشأة تضمين وصف مناسب للضوابط المنطبقة في الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري. ويطبع ذلك الوصف المستخدمين المستهدفين على الإطار الذي تعتمد عليه قائمة الاحتباس الحراري، وهو مهم بشكل خاص عندما يكون هناك اختلافات

^(٤) معيار رقابة الجودة (١)، رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ عمليات مراجعة وفحص لقوائم المالية، وارتباطات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الفقرتين ٣٢ و٣٣.

^(٢٤) معيار رقابة الجودة (١)، الفقرة ٤٥.

^(٢٥) معيار رقابة الجودة (١)، الفقرة ٥٤.

- كبيرة بين الضوابط المختلفة فيما يتعلق بكيفية معالجة أمور معينة في قائمة الاحتباس الحراري، على سبيل المثال، ما الذي يتم تضمينه من البنود المستقطعة من الانبعاثات، إن وجدت؛ وكيف تم قياس كميتها وماذا تمثل؛ وأساس اختيار انبعاثات النطاق (٣) التي سيتم تضمينها وكيف تم قياس كميتها.
١٣٢٦. إن وصف قائمة الاحتباس الحراري بأنها معدة وفقاً لضوابط معينة يكون مناسباً فقط إذا التزمت قائمة الاحتباس الحراري بجميع متطلبات تلك الضوابط السارية خلال الفترة التي تغطيها قائمة الاحتباس الحراري.
١٣٣١. إن وصف الضوابط المنطبقة الذي يحتوي على لغة متحفظة أو مقيدة غير دقيقة (على سبيل المثال، تلزم قائمة الاحتباس الحراري بشكل جوهري بمتطلبات XYZ) لا يعد وصفاً كافياً لأنه قد يضل مستخدمي قائمة الاحتباس الحراري.
- محتوى تقارير التأكيد**
- نماذج توضيحية لتقارير التأكيد (راجع: الفقرة ٧٦)
١٣٤١. يحتوي الملحق (٢) على نماذج توضيحية لتقارير التأكيد عن قائمة الاحتباس الحراري متضمنة العناصر المنصوص عليها في الفقرة ٧٦.
- المعلومات التي لا يغطيها استنتاج المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٧٦(ج))
١٣٤٥. عندما تتضمن قائمة الاحتباس الحراري معلومات معينة، مثل البنود المقارنة، التي لا يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، فإنه يتم في العادة تحديد تلك المعلومات على أنها كذلك في قائمة الاحتباس الحراري وفي تقرير تأكيد المحاسب القانوني، وذلك لتجنب سوء الفهم والاعتماد غير المناسب على المعلومات التي لم تخضع للتأكيد.
- البنود المستقطعة من الانبعاثات (راجع: الفقرة ٧٦(و))
١٣٤٦. إن صياغة البيان الذي سوف يتم تضمينه في تقرير التأكيد عندما تتضمن قائمة الاحتباس الحراري البنود المستقطعة من الانبعاثات قد تختلف إلى حد كبير وذلك اعتماداً على الظروف.
١٣٤٧. إن توفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها فيما يخص الحصص الموازنة والبنود الأخرى المستقطعة من الانبعاثات تختلف بشكل كبير، وبالتالي فإن الأدلة المتاحة للمراجعين والمحاسبين لدعم البنود المستقطعة من الانبعاثات التي تطالب بها المنشآت تختلف إلى حد كبير.
١٣٤٨. بسبب الطبيعة المتغيرة للبنود المستقطعة من الانبعاثات والعدد المنخفض في الغالب للإجراءات وطبيعتها التي يمكن للمحاسب القانوني أن يطبقها على البنود المستقطعة من الانبعاثات، يتطلب هذا المعيار تحديد تلك البنود المستقطعة في تقرير التأكيد، إن وجدت، التي يغطيها استنتاج المحاسب القانوني، وعبارة تفيد بمسؤولية المحاسب القانوني فيما يتعلق بتلك البنود.
١٣٤٩. قد يتم صياغة العبارة التي تفيد بمسؤولية المحاسب القانوني فيما يتعلق بالبنود المستقطعة من الانبعاثات على النحو التالي عندما تكون البنود المستقطعة من حصص موازنة: "تتضمن قائمة الاحتباس الحراري استقطاعاً من انبعاثات شركة A بـ ج لعدد محدد من أطنان ثاني أوكسيد الكربون المكافئ في سنة معينة فيما يتعلق بالحصص الموازنة. لقد قمنا بتنفيذ إجراءات عما إذا تم شراء هذه الحصص الموازنة خلال السنة، وما إذا كان وصفها في قائمة الاحتباس الحراري هو عبارة عن ملخص معقول للعقود والوثائق ذات الصلة. لكننا لم نقم بأي إجراءات تتعلق بالمزودين الخارجيين لهذه الحصص الموازنة ولم نُبدِ

رأينا عما إذا كانت الحصص الموازنة قد تسببت أو سوف تسبب في تحفيض أطنان ثاني أوكسيد الكربون المكافئ في سنة معينة".

استخدام تقرير التأكيد (راجع: الفقرة ٧٦(ز)(٣))

١٤٠. بالإضافة إلى تحديد من سيوجه إليه تقرير التأكيد، قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب تضمين صياغة معينة في نص تقرير التأكيد يحدد الغرض الذي تم من أجله إعداد التقرير أو المستخدمين المستهدفين الذين تم من أجلهم إعداد التقرير. على سبيل المثال، عند إدخال قائمة الاحتباس الحراري في السجل العام، قد يكون من المناسب أن تتضمن الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري وتقرير التأكيد بياناً يفيد بأن التقرير معد للمستخدمين الذين يمكنهم معرفة معقولة بالأنشطة المتعلقة بالاحتباس الحراري والذين درسوا المعلومات الواردة في قائمة الاحتباس الحراري بعناية معقولة ويفهمون أن قائمة الاحتباس الحراري قد تم إعدادها وتأكيدها وفق مستويات مناسبة من الأهمية النسبية.

١٤١. وبالإضافة إلى ذلك، قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب تضمين صياغة تقييد بشكل خاص من توزيع تقرير التأكيد على غير المستخدمين المستهدفين، أو استخدامه من قبل الآخرين أو استخدامه من أجل أغراض أخرى.

ملخص إجراءات المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٧٦(ج)(٢))

١٤٢. عادة ما يتبع تقرير التأكيد في ارتباط التأكيد المعمول صياغة قياسية ويصف فقط الإجراءات المنفذة باختصار. وذلك لأن وصف الإجراءات المحددة المنفذة، في ارتباط التأكيد المعمول، وفق أي مستوى من التفاصيل قد لا يساعد المستخدمين على فهم أنه، في جميع الأحوال الذي يصدر فيها تقرير غير معدل، قد تم الحصول على ما يمكنه من الأدلة المناسبة لتمكين المحاسب القانوني من التعبير عن الرأي.

١٤٣. في ارتباط التأكيد المحدود، فإن تغیر طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة يعد أمراً أساسياً بالنسبة للمستخدمين المستهدفين لفهم الاستنتاج المعبر عنه في تقرير التأكيد المحدود. ولهذا فإن وصف إجراءات المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود عادة ما يكون أكثر تفصيلاً منه في ارتباط التأكيد المعمول. وقد يكون من المناسب أيضاً تضمين وصف للإجراءات التي لم تتم والتى يتم في العادة تنفيذها في ارتباط تأكيد معقول. ولكن قد لا يكون التحديد الكامل لجميع هذه الإجراءات أمراً ممكناً لأن فهم وتقدير المحاسب القانوني المطلوبين لمخاطر التحرير الجوهري يكونا أقل مقارنة بفهمه وتقديره المطلوبين في ارتباط التأكيد المعمول.

وتتضمن العوامل التي تؤخذ في الحسبان في ذلك التحديد ومستوى التفاصيل التي يتم توفيرها ما يلي:

• الظروف الخاصة بالمنشأة (على سبيل المثال، الطبيعة المتغيرة لأنشطة المنشأة مقارنة بتلك الأنشطة الاعتيادية في القطاع).

• الظروف الخاصة بالارتباط والتي تؤثر على طبيعة ومدى الإجراءات المنفذة.

• توقعات المستخدمين المستهدفين لمستوى التفاصيل التي سيتم تقديمها في التقرير، بناءً على ممارسة السوق أو الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.

١٤٤. عند وصف الإجراءات المنفذة في تقرير التأكيد المحدود، فإنه من المهم أن تكتب بطريقة موضوعية ولكن لا يتم تلخيصها إلى الحد الذي يجعلها غامضة ولا أن تكتب أيضاً بطريقة مبالغ فيها أو بطريقة منمقة أو بطريقة توحى بأنه قد تم الوصول إلى تأكيد معقول. وأيضاً من المهم أن لا يعطي وصف

الإجراءات انطباعاً بأنه تم تنفيذ ارتباط إجراءات متفق عليها، وفي معظم الحالات فإن الوصف لن يعطي تفاصيل خطة العمل بأكملها.

توقيع المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٢٦(ك))

١٤٥. قد يكون توقيع المحاسب القانوني باسم المكتب الذي يعمل فيه المحاسب القانوني أو بالاسم الشخصي للمحاسب القانوني أو بيكليهما، بحسب مقتضى الحال للدولة المحددة. وبالإضافة إلى توقيع المحاسب القانوني، قد يكون مطلوباً من المحاسب القانوني في دول معينة، التصريح عن تسميته المهنية في تقرير التأكيد أو عن حقيقة أن المحاسب القانوني أو المكتب، بحسب مقتضى الحال، قد تم الاعتراف بهما من قبل سلطة ترخيص مناسبة في تلك الدولة.

فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى (راجع: الفقرة ٧٧)

١٤٦. يقل الاستخدام الواسع لفقرات لفت الانتباه أو فقرات أمور أخرى من فاعلية إبلاغ المحاسب القانوني عن هذه الأمور.

١٤٧. قد تكون فقرة لفت الانتباه مناسبة عندما، على سبيل المثال، يتم استخدام ضوابط مختلفة أو عندما يتم إعادة النظر في الضوابط أو تحديثها أو تفسيرها بشكل يختلف عن الفترات السابقة ويكون لذلك الأمر تأثير رئيسي على الانبعاثات التي يتم التقرير عنها، أو أن تحليل نظام معين لجزء من الفترة التي يتم محاسبتها يعني أنه قد تم استخدام الاستقراء لتقيير الانبعاثات لذلك الوقت وقد تم النص على ذلك في قائمة الاحتباس الحراري.

١٤٨. يمكن أن تكون فقرات الأمور الأخرى مناسبة عندما، على سبيل المثال، يتغير نطاق الارتباط بشكل كبير عن الفترة السابقة ولم يتم النص على ذلك في قائمة الاحتباس الحراري.

١٤٩. يتضمن محتوى فقرة لفت الانتباه مرجعاً واضحاً للأمور التي يتم لفت الانتباه لها ولمكان الإصلاحات ذات العلاقة التي تصنف الأمور بشكل كامل وفي قائمة الاحتباس الحراري. ويشير محتوى الفقرة أيضاً إلى عدم تعديل استنتاج المحاسب القانوني فيما يخص الأمر الذي يتم لفت الانتباه له. (انظر أيضاً الفقرة ١٢٥)

١٥٠. يعكس محتوى فقرات الأمور الأخرى بشكل واضح عدم وجود إلزام بعرض الأمور الأخرى والإصلاح عنها في قائمة الاحتباس الحراري. وتحصر الفقرة ٧٧ استخدام فقرات الأمور الأخرى على الأمور المرتبطة بفهم المستخدمين للارتباط أو بمسؤوليات المحاسب القانوني أو تقرير التأكيد، التي يرى المحاسب القانوني أنه من الضروري الإبلاغ عنها في تقرير التأكيد. (انظر أيضاً الفقرة ١٢٤)

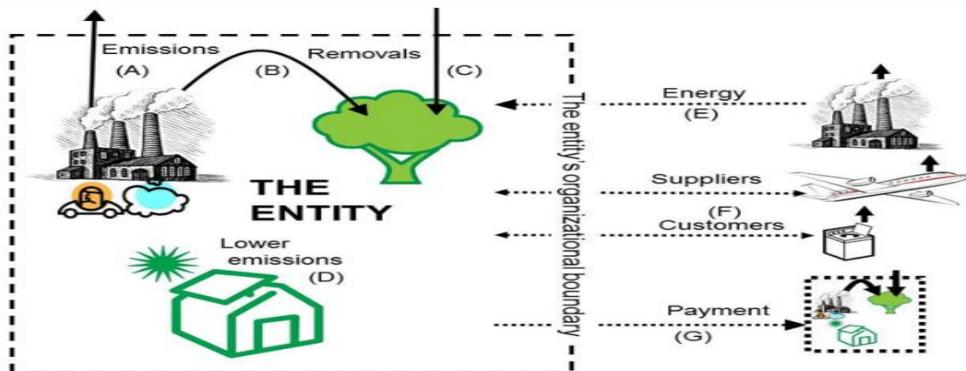
١٥١. إن تضمين توصيات المحاسب القانوني حول أمور معينة مثل التحسينات على نظام معلومات المنشأة في تقرير التأكيد قد يشير ضمناً إلى أن تلك الأمور لم يتم التعامل معها بشكل مناسب عند إعداد قائمة الاحتباس الحراري. وقد يتم الإبلاغ عن مثل هذه التوصيات، على سبيل المثال، في خطاب موجه للادارة أو عبر المناقشات مع أولئك المكلفين بالحوكمة. وتتضمن الاعتبارات المتعلقة بالقرار حول تضمين التوصيات في تقرير التأكيد ما إذا كانت طبيعة التوصيات مرتبطة بالاحتياجات المعلوماتية للمستخدمين المستهدفين، وما إذا كانت التوصيات مصاغة بشكل مناسب لضمان عدم إساءة فهمها بأنها تشكل تحفظاً على استنتاجات المحاسب القانوني على قائمة الاحتباس الحراري.

١٥٢. لا تتضمن فقرات الأمور الأخرى معلومات يمنع المحاسب القانوني من توفيرها بموجب الأنظمة أو اللوائح أو أي معايير مهنية أخرى، على سبيل المثال، معايير سلوك وآداب المهنة المرتبطة بسرية المعلومات. ولا تتضمن فقرات الأمور الأخرى أيضاً معلومات يطلب توفيرها من قبل الإداره.

الملحق الأول

(راجع: الفقرات ٨٠ - ٨٤)

الانبعاثات وعمليات الإزالة واستقطاعات الانبعاثات



A = الانبعاثات المباشرة أو انبعاثات النطاق (١) (انظر الفقرة ٨٠).

B = عمليات الإزالة (الانبعاثات التي يتم توليدها ضمن حدود المنشأة لكن يتم جمعها وتخزينها ضمن تلك الحدود بدلاً من إطلاقها إلى الغلاف الجوي. غالباً ما يتم محاسبتها على أساس الإجمالي، أي كانبعاثات النطاق (١) وعمليات الإزالة) (انظر الفقرة ٤٠).

C = عمليات الإزالة (الاحتباس الحراري الذي تقوم المنشأة بإزالته من الجو) (انظر الفقرة ٤٠).

D = الإجراءات التي تتخذها المنشأة للتقليل من انبعاثاتها. قد تقلل هذه الإجراءات من انبعاثات النطاق (١) (على سبيل المثال، استخدام مركبات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود) أو انبعاثات النطاق (٢) (على سبيل المثال، تركيب ألواح شمسية للتقليل من كمية الكهرباء المشتراء) أو انبعاثات النطاق (٣) (على سبيل المثال، تقليل مهام السفر لغرض الأعمال أو بيع منتجات تحتاج لطاقة أقل لاستخدامها). قد تناقش المنشأة هذه الإجراءات في الإيضاحات المرفقة مع قائمة الاحتباس الحراري، لكنها تؤثر فقط على قياس كمية الانبعاثات التي يتم التقرير عنها بأقل مما هو مفترض أو إلى الحد الذي تشكل فيه بنوداً مستقطعة من الانبعاثات وفقاً للضوابط المنطبقة (انظر الفقرة ١١).

E = انبعاثات النطاق (٢) (انظر الفقرة ٩٦).

F = انبعاثات النطاق (٣) (انظر الفقرة ١٠).

G = البنود المستقطعة من الانبعاثات بما في ذلك الحصص الموازنة المشتراء (انظر الفقرات ١١١ - ١٣١).

الملحق الثاني

(راجع: الفقرة ١٣٤)

أمثلة توضيحية لتقارير التأكيد حول قوائم الاحتباس الحراري

المثال التوضيحي (١):

تتضمن الظروف ما يلي:

- ارتباط تأكيد معقول.
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة على انبعاثات النطاق (٣).
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة على بنود مستقطعة من الانبعاثات.
- لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري على معلومات مقارنة.

إن المثال التوضيحي للتقرير التالي هو للاسترشاد فقط، وليس المقصود منه أن يكون شاملًا أو قابلًا للتطبيق في جميع الظروف.

تقرير التأكيد المعقول للمحاسب القانوني المستقل عن قائمة الاحتباس الحراري لشركة أ ب ج
[الموجه إليه (المناسب)]

تقرير عن قائمة الاحتباس الحراري (هذا العنوان ليس مطلوبًا إذا كان هذا هو القسم الوحيد):

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول لقائمة الاحتباس الحراري المرفقة لشركة أ ب ج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والذي يتكون من مخزون الانبعاثات والإبعادات في الصفحات yy-xx. [قام بتنفيذ هذا الارتباط فريق متعدد التخصصات يضم محاسبين قانونيين ومهندسين وعلماء بيئية.]

مسؤولية شركة أ ب ج عن قائمة الاحتباس الحراري

إن الشركة أ ب ج هي المسؤولة عن إعداد قائمة الاحتباس الحراري وفقًا [للوابط المنطبق] (٢) المطبقة كما هو موضح في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري. وتتضمن هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد قائمة احتباس حراري خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

[وكما تمت مناقشته في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري] (٣) يخضع قياس كمية الاحتباس الحراري لعدم تأكيد ملائم، بسبب المعرفة العملية غير الكاملة المستخدمة في تحديد العوامل الخاصة بالانبعاثات والقيم المطلوبة لتجميع انبعاثات الغازات المختلفة.

(١) ينبغي حذف الجملة إذا لم تكن منطبقة على الارتباط (على سبيل المثال، إذا كان المقصود من الارتباط الإبلاغ فقط عن انبعاثات النطاق ٢ ولم يستعمل بخراء آخرين).

(٢) [اللوابط المنطبق] متاحة للتتنزيل مجانًا من www.#####.org.

(٣) عندما لا يوجد نقاط للشكوك الملازمة في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري، فإنه يجب حذف هذه العبارة. معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) ترجمة البيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

لقد التزمنا بمطلب الاستقلال والمتطلبات المسلكية الأخرى الواردة في قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني.*

ووفقاً لمعيار رقابة الجودة (١)، يحافظ (اسم المكتب) على نظام شامل لرقابة الجودة، بما في ذلك سياسات وإجراءات موقعة فيما يتعلق بالالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

مسؤوليتنا

نكم مسؤوليتنا في إبداء رأي في قائمة الاحتباس الحراري، استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. وقد قمنا بإجراء ارتباط التأكيد المعقول وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) "ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري" المعتمد في المملكة العربية السعودية، ويتطلب ذلك المعيار أن نقوم بتحليله وتفيذ ذلك الارتباط للوصول إلى تأكيد معقول بما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري خالية من تحريف جوهري.

وينطوي ارتباط التأكيد المعقول وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) على تنفيذ إجراءات معينة للحصول على أدلة حول قياس كمية الآبعاثات والمعلومات ذات العلاقة في قائمة الاحتباس الحراري. وتعتمد طبيعة وتقويت ومدى الإجراءات المختارة على حكم المحاسب القانوني، بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهرى بسبب غش أو خطأ في قائمة الاحتباس الحراري. وعند تقييم تلك المخاطر، فقد أخذنا في الحسبان نظام الرقابة الداخلية المرتبط بإعداد شركة أ ب ج لقائمة الاحتباس الحراري. ويتضمن ارتباط التأكيد المعقول أيضاً:

- تقييم مدى ملاءمة استخدام شركة أ ب ج (الضوابط المنطبقة) في ظل الظروف، والتي تم تطبيقها حسبما هو مبين في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري، كأساس لإعداد قائمة الاحتباس الحراري؛
- تقويم مدى مناسبة طرق قياس الكميات وسياسات التقرير المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات التي أجرتها الشركة أ ب ج؛
- تقويم العرض العام لقائمة الاحتباس الحراري.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها تعد أدلة كافية ومناسبة لتقديم أساس لرأينا.

الرأي

في رأينا، تم إعداد قائمة الاحتباس الحراري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً (للضوابط المنطبقة) المطبقة حسبما هو مبين في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى (ينطبق هذا القسم على بعض الارتباطات فقط) [سوف يختلف شكل ومحنتى هذا القسم من تقرير التأكيد بالاعتماد على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمحاسب القانوني]

[توقيع المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير التأكيد]

[عنوان المحاسب القانوني]

* يشير المحاسب القانوني إلى التزامه بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
(٤) معيار رقابة الجودة (١)، رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ عمليات مراجعة وفحص لقوائم المالية، وارتباطات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

المثال التوضيحي (٢):

تتضمن الظروف ما يلي:

- ارتباط تأكيد محدود.

• لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة على الانبعاثات النطاق (٣).

• لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري للمنشأة على بنود مسقطعة من الانبعاثات.

• لا تحتوي قائمة الاحتباس الحراري على معلومات مقارنة.

إن المثال التوضيحي للتقرير التالي هو للاسترشاد فقط، وليس المقصود منه أن يكون شاملاً قابلاً للتطبيق في جميع الظروف.

تقرير التأكيد المحدود للمحاسب القانوني المستقل عن قائمة الاحتباس الحراري للشركة أ ب ج
[الموجه إليه (المناسب)]

تقرير عن قائمة الاحتباس الحراري (هذا العنوان ليس مطلوباً إذا كان هذا هو القسم الوحيد)

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود لقائمة الاحتباس الحراري المرفقة لشركة أ ب ج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والذي يتكون من مخزون الانبعاثات [والإيضاحات في الصفحات yy-xx] قام بتنفيذ هذا الارتباط فريق متعدد التخصصات يضم محاسبين قانونيين ومهندسين وعلماء بيئة [٥].

مسؤولية الشركة أ ب ج عن قائمة الاحتباس الحراري

إن الشركة أ ب ج هي المسؤولة عن إعداد قائمة الاحتباس الحراري وفقاً [للوابط المنطبق] (١)، المطبقة كما هو موضح في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري. وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد قائمة احتباس حراري خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

[وكما تمت مناقشته في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري (٦)] يخضع قياس كمية الاحتباس الحراري لعدم تأكيد ملائم بسبب المعرفة العلمية غير الكاملة المستخدمة في تحديد العوامل الخاصة بالانبعاثات والقيم المطلوبة لتجميع انبعاثات الغازات المختلفة.

استقلالنا ورقابة الجودة لدينا

لقد التزمنا بمتطلب الاستقلال والمتطلبات المسلكية الأخرى الواردة في قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. (٧)

(٥) ينبغي حفظ الجملة إذا لم يكن منطبق على الارتباط (على سبيل المثال، إذا كان المقصود من الارتباط الإبلاغ فقط عن انبعاثات النطاق ٢ ولم يستعن بخبراء آخرين).

(٦) [اللوابط المنطبق] متاحة للتزيل مجاناً من www.#####.org.

(٧) عندما لا يوجد نقاش لشكوك الملازمة في الإيضاح (١) المرفق مع قائمة الاحتباس الحراري، فإنه ينبغي حفظ هذه العبارة.

* يشير المحاسب القانوني إلى التزامه بقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

٦٩ ترجمة البيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠)

ووفقاً لمعايير رقابة الجودة (١٤)، يحافظ [اسم المكتب] على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

مسؤوليتنا

نكون مسؤوليتنا في إبداء استنتاج تأكيد محدود عن قائمة الاحتباس الحراري بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. وقد قمنا بإجراء ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعايير ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) "ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري" المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويطلب ذلك المعيار أن نقوم بتحطيم وتتفيد ذلك الارتباط للوصول إلى تأكيد محدود بما إذا كانت قائمة الاحتباس الحراري خالية من تحريف جوهري.

وبنطوي ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعايير ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) على تقييم مدى مناسبة استخدام الشركة أ ب ج [الضوابط المنطبقة] في ظل الظروف، كأساس لإعداد قائمة الاحتباس الحراري، وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في قائمة الاحتباس الحراري سواء بسبب الغش أو الخطأ، والاستجابة للمخاطر المقيمة حسب الضرورة في مختلف الظروف، وتقديم العرض العام لقائمة الاحتباس الحراري. وبعد ارتباط التأكيد المحدود ذا نطاق أقل بكثير من ارتباط التأكيد المعمول فيما يخص كلاً من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتفق استجابة للمخاطر المقيمة.

لقد استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى أحکامنا المهنية وشملت توجيه استفسارات وملحوظة للعمليات المنفذة والتخصي عن الوثائق وإجراءات تحليلية وتقديم مدى مناسبة طرق قياس الكميات وسياسات التقرير، والمطابقة مع السجلات الأساسية.

[[قد يدرج المحاسب القانوني ملخصاً بطبيعة ونطاق الإجراءات التي توفر، وفق حكم المحاسب القانوني، معلومات إضافية قد تكون ذات صلة بهم المستخدمين لأساس استنتاج المحاسب القانوني (١٥). تم تقديم القسم التالي بهدف الإرشاد، ولا تعتبر أمثلة الإجراءات بأنها قائمة شاملة لنوع أو مدى الإجراءات التي قد تكون مهمة لفهم المستخدمين للعمل المنجز (١٦).]]

أخذنا في الحسبان ظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات المُدرجة أعلاه بما يلي:

• حصلنا، من خلال الاستفسارات، على فهم لبيبة الرقابة في الشركة أ ب ج وأنظمة المعلومات المرتبطة بقياس كمية الانبعاثات والتقرير عنها، ولكننا لم نقيم تصميم أدوات الرقابة المحددة ولم نحصل على أدلة حول تطبيقها ولم نفحص فاعليتها التشغيلية.

• قمنا بتحقيق ما إذا كانت طرق الشركة أ ب ج في تطوير التقديرات تعد طرقاً مناسبة وما إذا كان قد تم تطبيقها باستمرار. ولكن لم تتضمن إجراءاتنا اختبار البيانات التي استندت إليها التقديرات أو وضع تقديرات خاصة بنا بشكل منفصل يتم مقابلتها تحقيقاً تقييم تقديرات شركة أ ب ج.

• قمنا بإجراء زيارات للموقع (في ثلاثة مواقع) لتقديم اكتمال مصادر الانبعاثات وطرق جمع البيانات وبيانات المصدر والافتراضات ذات العلاقة القابلة للتطبيق على هذه المواقع. تم تحديد المواقع المختارة للفحص

(١٤) معيار رقابة الجودة (١)، رقابة الجودة للمكاتب التي تؤدي عمليات مراجعة وفحص القوائم المالية. وارتباطات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

(١٥) يجب تقييم الإجراءات لكن ليس إلى الحد الذي يجعلها غامضة ولا أن توصف بطريقة مبالغ بها أو بطريقة منمقة أو بطريقة توحى بأنه قد تم الحصول على تأكيد معمول. ومن المهم لا يعطي وصف الإجراءات انطباعاً بأنه قد تم تنفيذ ارتباط الإجراءات المنافق عليها وألا يعطي تفاصيل خطة العمل بأكملها في معظم الحالات.

(١٦) في التقرير النهائي، سيتم حذف هذه الفقرة التوضيحية.

بعد الأخذ في الحسبان انتهاكها فيما يتعلق بإجمالي الانبعاثات ومصادر الانبعاثات والموقع التي اختيرت في الفترات السابقة. وتضمنت/ أو لم تتضمن إجراءاتنا فحص أنظمة المعلومات لجمع البيانات الخاصة بالمرافق، أو أدوات الرقابة في هذه المواقع^(١١).

تختلف طبيعة الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود، ونقل مذاها، مقارنة بارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان يمكن تحقيقه لو قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول. عليه، لا تُبدي رأياً إذا تأكيد معقول بما إذا كان قد تم إعداد قائمة الاحتباس الحراري للشركة أ ب ج، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً (للضوابط المنطبقة) المطبقة كما هو مبين في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها، لم نعلم بأي شيء يجعلنا نعتقد بأنه لم يتم إعداد قائمة الاحتباس الحراري للشركة أ ب ج للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً (للضوابط المنطبقة) المطبقة كما هو مبين في الإيضاح (١) المرفق بقائمة الاحتباس الحراري.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى (ينطبق هذا القسم على بعض الارتباطات فقط)

[سوف يختلف شكل ومحفوظ هذا القسم من تقرير التأكيد بالاعتماد على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمحاسب القانوني]

[توقيع المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير التأكيد]

[عنوان المحاسب القانوني]

^(١١) ينفي حذف هذا القسم إذا استنتاج المحاسب القانوني أن المعلومات الإضافية حول الإجراءات المنفذة ليست مطلوبة في ظروف الارتباط.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in December 2018 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating and Reproducing Standards Published by IFAC.” The approved text of all <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> is that published by IFAC in the English language.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (ديسمبر ٢٠١٨م) بإعداد الترجمة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨ التي أصدرها مجلس المعايير الدولي للمراجعة والتاكيد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر ٢٠١٨م باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشرها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان “بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين”. والنسخة المعتمدة لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.</p>
<p>English language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © 2018 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title of standard as follows: <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i>] ISBN: [Insert original number, if any, in format 978-1-60815-389-3]</p>	<p><i>Handbook of International Quality Control, Auditing, review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> ISBN: 978-1-60815-389-3</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل بـ permissions@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>